

وثيقة داعمة لأداة إدارة المخاطر الانتخابية



دليل العمل بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها لمنع وتخفيف حدة العنف المرتبط بالانتخابات

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
ستوكهولم، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥



وثيقة داعمة لأداة إدارة المخاطر الانتخابية

دليل العمل بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها لمنع وتخفيف حدة العنف المرتبط بالانتخابات

تأليف:

سياد عليخوجتش

البحوث المكتبية من قبل: إريك أسبلوند

لقد تم إثراء هذا الدليل بعدد وفير من الإسهامات الموضوعية من طرف كل من: (مويبيها موسوتو-Moepyha Mosoto)؛ (بورتيا ماشاكيني-Portia Mashakeni) من هيئة الانتخابات في جنوب أفريقيا؛ (مانويل كاريلو-Manuel Carrillo) من معهد الانتخابات الاتحادي في المكسيك (IFE)؛ (آن شارلوت رينغويست-Anne Charlotte Ringquist)؛ و(هنري إيفاراتشر-Henry Ivarature). كما أسهم في جهود البحث الأولية كل من (لوкас كرينييهول-Lukas (Krienbuehl)، زميل برنامج ميركاتور الألماني (Mercator)، ومساعدة البحث بالمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، (نورا أفيل- Norah Avielle). وقد استفاد الدليل أيضاً من التعليقات والمراجعات القيمة المقدمة من الخبيرين في مجال النوع الاجتماعي والتنوع، وهما (رومبيدزاي كانداواسفيكا نهندو-Rumbidzai Kandawasvika-Nhundu) و (جوليان سميث-Julian Smith)، بالإضافة إلى الزملاء الآخرين العاملين في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. كما قدم النص والإرشاد كل من (بول فان تونغرين-Paul Van Tongeren) و (كاي براند-جاكوبسن Kai Brand-Jacobsen) بشأن «وضع الأطر والبنى الأساسية من أجل السلام» (Peace- I4P). وقد أشرف على إنتاج الدليل (ليزا هاغمان-Lisa Hagman) من مكتب المنشورات في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.



المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)

© جميع الحقوق محفوظة للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٥

دليل العمل بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها لمنع وتخفيف حدة العنف المرتبط بالانتخابات
The Guide on Action Points for the Prevention and Mitigation of Election-related Violence

تعتبر منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات مستقلة ولا تمثل أية مصلحة قومية أو سياسية
أيّاً كانت. كما لا تعكس الآراء الواردة في هذا المنشور بالضرورة آراء المؤسسة أو مجلس إدارتها أو الأعضاء في
هيئتها العامة.

كما لا يجوز نقل أو ترجمة هذا المنشور أو أي جزء منه دون الحصول على إذن مسبق من:

International IDEA
Strömsborg
SE-103 34 Stockholm
Sweden

المحتويات

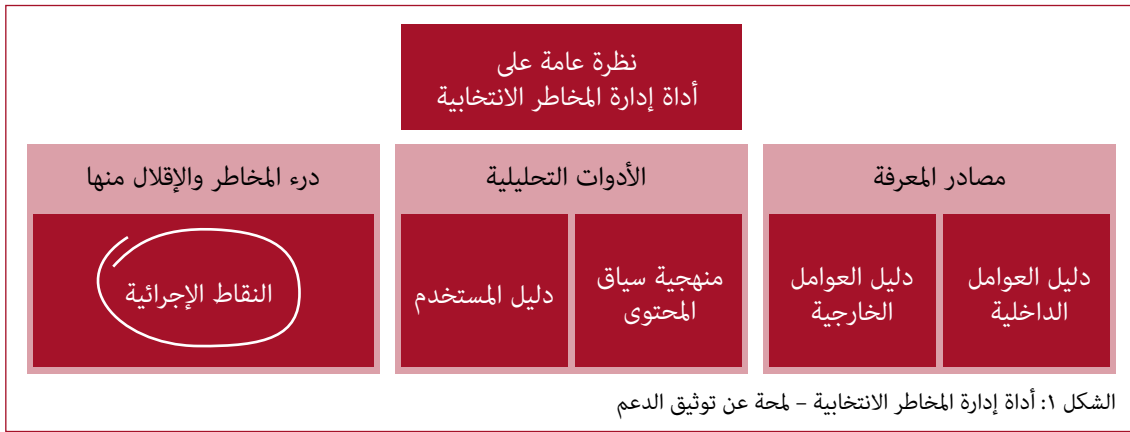
٤ حول هذا الدليل
٧ ١. الهيكل الانتخابي القانوني والمؤسسي
٨ ١-أ تحسين الادارة والعدالة الانتخابية
١٣ ١-ب تحسين الأمن الانتخابي
١٦ ١-ج تحسين البنية الأساسية من أجل السلام
١٨ ٢. التخطيط والإعداد لتنفيذ الأنشطة الانتخابية
١٩ ٢-أ تحسين الادارة والعدالة الانتخابية
٢٦ ٢-ب تحسين الأمن الانتخابي
٢٩ ٢-ج تحسين البنية الأساسية من أجل السلام
٣٣ ٣. التدريب والمعلومات
٣٣ ٣-أ تحسين الادارة والعدالة الانتخابية
٣٦ ٣-ب تحسين الأمن الانتخابي
٣٩ ٣-ج تحسين البنية الأساسية من أجل السلام
٤١ ٤. تسجيل الناخبين والأحزاب السياسية ومراقبي الانتخابات
٤١ ٤-أ تحسين الادارة والعدالة الانتخابية
٤٥ ٤-ب تحسين الأمن الانتخابي
٤٩ ٤-ج تحسين البنية الأساسية من أجل السلام
٥٢ ٥. الحملات الانتخابية
٥٣ ٥-أ تحسين الادارة والعدالة الانتخابية
٥٦ ٥-ب تحسين الأمن الانتخابي
٦٠ ٥-ج تحسين البنية الأساسية من أجل السلام
٦٥ ٦. عمليات التصويت
٦٦ ٦-أ تحسين الادارة والعدالة الانتخابية
٧٣ ٦-ب تحسين الأمن الانتخابي
٧٧ ٦-ج تحسين البنية الأساسية من أجل السلام
٨١ ٧. إعلان نتائج الانتخابات
٨٢ ٧-أ تحسين الادارة والعدالة الانتخابية
٨٦ ٧-ب تحسين الأمن الانتخابي
٨٨ ٧-ج تحسين البنية الأساسية من أجل السلام
٩٢ ٨. مرحلة ما بعد الانتخابات
٩٢ ٨-أ تحسين الادارة والعدالة الانتخابية
٩٦ ٨-ب تحسين الأمن الانتخابي
٩٦ ٨-ج تحسين البنية الأساسية من أجل السلام

حول الدليل

الفرض من هذا الدليل

تهدف هذه الوثيقة إلى توجيه وإلهام المستخدمين لوضع إستراتيجيات وإجراءات لمنع أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات والحد منها في بلد معين وضمن سياق انتخابي محدد.

ويعتبر دليل العمل بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها لمنع وتخفيف حدة العنف المرتبط بالانتخابات، بمثابة وثيقة دعم لأداة إدارة المخاطر الانتخابية. وتعمل نقاط العمل أو الإجراءات المعروضة في هذا الدليل بمثابة مرآة عاكسة لمحتوى وحدة أداة منع أخطار العنف المرتبط بالانتخابات والحد منها (انظر الشكل ١)، في نماذج وأمطاط من السهل طباعتها والتشارك بها.



مستخدمو هذا الدليل

يستهدف هذا الدليل الأشخاص المعنيين بأنشطة تحديد الإستراتيجيات والإجراءات لمنع مختلف أشكال العنف المتصلة بالانتخابات والحد منها، مثل العاملين في هيئات إدارة الانتخابات، ووكالات القطاع الأمني والأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الأخرى، بما في ذلك المنظمات الداعية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

منهجية تحديد الإستراتيجيات ذات الصلة

تعتمد نقاط العمل الواردة في هذا الدليل على حسن إدارة الانتخابات والأمن، وجهود توطيد السلام المبدولة لمنع والحد من أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات في سياقات وطنية وانتخابية محددة. ويتم تحديد الحالات، من خلال أنشطة البحوث والدراسات المكتبية والإسهامات المقدمة من المنظمات ذات الخبرة العملية في هذا المجال.

هيكلية الدليل

ينقسم هذا الدليل إلى ثمانية أقسام تعكس المراحل المحددة في نهج الدورة الانتخابية (انظر الشكل ٢).

والمراحل الثمانية للدورة الانتخابية تتضمن:

١. الإطار القانوني والمؤسسي للانتخابات.
٢. التخطيط والإعداد لتنفيذ الأنشطة الانتخابية.
٣. التدريب والتوعية والتعليم.
٤. تسجيل الناخبين والأحزاب السياسية ومراقبو الانتخابات.
٥. الحملات الدعائية للانتخابات.
٦. عمليات الاقتراع (التصويت).
٧. إعلان نتائج الانتخابات.
٨. مرحلة ما بعد الانتخابات.



الشكل ٢: الدورة الانتخابية^١

في داخل كل قسم من أقسام هذا الدليل، يتم استكشاف ثلاث مجموعات مختلفة من إجراءات المنع والتحديد كالتالي:

- **تحسين إجراءات الإدارة والعدالة المتعلقة بالانتخابات** — وهي الإجراءات المتعلقة، بصفة محددة، بعمليات التخطيط الانتخابية والتنفيذ والتنسيق وتسوية المنازعات التي يمكن اتخاذها لتجنب الخلافات والعيوب التقنية، من أجل تقليل احتمال اندلاع العنف.
- **تحسين الإجراءات الأمنية** — وهي الإجراءات الأمنية المتعلقة بالانتخابات بصفة محددة، والتي قد تضطلع بها وكالات القطاع الأمني أو اتفاقيات الخدمات الخاصة طوال دورة انتخابية ما، لحماية الجهات الانتخابية الفاعلة والفعاليات والمرافق والمواد الانتخابية من أخطار العنف.
- **تحسين البنية الأساسية لتوطيد السلم** — وهي الأنشطة المختلفة للحفاظ على السلم، والتي يمكن تنفيذها من قبل مختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، لحشد وتنسيق الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والزعماء التقليديين والدينيين والأفراد ذوي السمعة الطيبة، وغيرهم من المنظمات والأفراد من ذوي القدرة على المساهمة في نزع فتيل التوترات والتخفيف من حدة الاحتقانات المتعلقة بالانتخابات.

^١ لقد تم تطوير نهج الدورة الانتخابية من قبل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) والمفوضية الأوروبية كأداة للتخطيط والتدريب البصري، التي يمكنها مساعدة وكالات التنمية ومزودي المساعدة الانتخابية ومسؤولي الانتخابات لفهم الطبيعة الدورية لمختلف التحديات التي يواجهونها في العمليات الانتخابية.

كما يمكن تطبيق نهج المستويات الثلاثة باستمرار طوال مختلف مراحل الدورة الانتخابية، بطريقة من شأنها أن يعمل فيها مختلف الأطراف الفاعلين في المستويات الثلاثة على التعاون الدقيق، بشكل وثيق وعن كثب، لدعم وتعزيز مختلف أنشطتهم مع بعضها البعض.

ويتضمن كل قسم:

- (١) جدول الأعمال — وهو عبارة عن لمحة عامة عن نقاط العمل.
- (٢) المسارد النصية — وهي مقدمات وجيزة، على الأغلب كمعارف عامة بشأن كل نقطة عمل.
- (٣) الحالات — وهي موجز لممارسات جيدة متعلقة بكل نقطة عمل، مع الإشارة إلى المصادر المرجعية.

١. الهيكل الانتخابي القانوني والمؤسسي

الجدول ١. الهيكل الانتخابي القانوني والمؤسسي

ج. تحسين البنية الأساسية للسلام	ب. تحسين الأمن الانتخابي	أ. تحسين الإدارة والعدالة الانتخابية
١١-١ حشد الجهات الفاعلة غير الحكومية وإشراكها في المناقشات الدائرة حول الإطار الانتخابي من أجل تحقيق مشاركة المواطنين والإجماع الوطني.	٧-١ اعتماد وتبني إطار قانوني يحدد المسؤوليات الأمنية بوضوح تام لمختلف القطاعات الأمنية والوكالات الحكومية.	١-١ نصح أصحاب العلاقة والمصلحة الانتخابية بشأن نظام انتخابي ملائم يأخذ في الاعتبار مزايا وعيوب مختلف الخيارات التصميمية المتوفرة.
١٢-١ تعزيز فهم دور الجهات الفاعلة غير الحكومية في المساهمة في إجراء انتخابات سلمية، والدعوة إلى إدماج آليات بديلة لتسوية الصراع في الإطار القانوني الانتخابي.	٨-١ تحديد قواعد التعامل والاشتباك لوكالات مختلف القطاعات الأمنية خلال الانتخابات.	٢-١ اعتماد تقديم مشورة بشأن إطار قانوني يتيح إنشاء هيئة إدارة انتخابية ذات مصداقية.
	٩-١ تحديد العقوبات وآليات إنفاذ القوانين ضد مرتكبي التزوير وأعمال العنف في الانتخابات.	٣-١ إنشاء أطر موثوقة وفعالة لتسوية المنازعات الانتخابية واستحداث آليات لمعاقبة مرتكبي الجرائم الانتخابية.
	١٠-١ إضفاء الطابع الرسمي على آليات التعاون والتنسيق في مجال تبادل المعلومات مع هيئات إدارة الانتخابات، والوكالات الأخرى ذات الصلة والأحزاب السياسية.	٤-١ تصميم أحكام قانونية تسهل وضع عمليات ذات مصداقية لتسجيل الناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين.
		٥-١ وضع لوائح تنظيمية تحدد أدوار ومسؤوليات الأحزاب السياسية في العمليات الانتخابية.
		٦-١ تحديد آليات التعاون وتبادل المعلومات مع قطاع الأمن وغيرها من الوكالات ذات الصلة وجماعات المواطنين.

يتألف الإطار القانوني الانتخابي من الأحكام الدستورية والتشريعات والقواعد والأنظمة والإجراءات التي تحكم تصميم النظام الانتخابي، وتشكيل المؤسسات والهيئات الانتخابية، وتنفيذ الأنشطة الانتخابية. ويشكل الإطار القانوني والمؤسسي الشامل والنزيه والموجز، بحد ذاته، علامة فارقة في التوجه نحو انتخابات ناجحة وسلمية. وبالإضافة إلى التشريعات والمؤسسات والمسؤوليات الانتخابية، فإنه ينبغي تفصيل وتحديد قواعد الاشتراك بالعمل والتنسيق بين وكالات القطاع الأمني في التشريعات ذات الصلة التي تحكم مشاركتها الانتخابية. وعقب الانتهاء من إجراء تحليل وتقييم للدورة الانتخابية السابقة، فإن على هيئة إدارة الانتخابات واتفاقات الخدمات الأمنية الخاصة بدء الإصلاحات القانونية والمؤسسية لمعالجة نقاط الضعف التي يتم تحديدها، والتعاون مع أصحاب العلاقة والمصلحة الآخرين حسب اللزوم. كما أن الجهات الفاعلة الأخرى، الحكومية وغير الحكومية، قد تلعب دوراً هاماً في تسهيل المناقشات العامة وتحقيق الإجماع الوطني حول الإطار التشريعي والمؤسسي.

١ - أ تحسين الادارة والعدالة الانتخابية

ينبغي أن يستند إصلاح الإطار الانتخابي القانوني والمؤسسي إلى تقييم العمليات الانتخابية السابقة. ويتم إجراء هذا التقييم في فترة ما بعد الانتخابات من أجل تحديد الأحكام والقوانين والأعمال المتنازع عليها، أو الناقصة أو الغامضة التي كان لها تأثير سلبي على سير العمليات الانتخابية السابقة. وينبغي أن يشمل الإصلاح، من بين أمور أخرى، ما يلي: (أ) مدى ملاءمة النظام الانتخابي؛ (ب) مدى مصداقية إدارة الانتخابات؛ (ج) فعالية آليات تسوية المنازعات الانتخابية؛ (د) دقة ونزاهة عمليات تسجيل الناخبين، والأحزاب السياسية والمرشحين؛ (هـ) نوعية التشريعات التي تنظم أدوار ومسؤوليات الأحزاب السياسية؛ (و) وجود آليات لإستبدال الممثلين المنتخبين؛ (ز) وجود آليات للحصول على تبادل للمعلومات مع أجهزة قطاع الأمن وغيرها من الوكالات ذات الصلة وجماعات المواطنين، وهلم جرا. وتعتبر هيئات إدارة الانتخابات في وضع جيد يمكنها من أخذ زمام المبادرة والشروع في تقديم المشورة والتأثير في هذه التغييرات.

١-١ تقديم المشورة لأصحاب العلاقة والمصلحة بشأن النظام الانتخابي الأمثل، الذي يأخذ بعين الاعتبار مزايا وعيوب مختلف الخيارات التصميمية للنظام الانتخابي الملائم

إن الخيارات المحددة في النظام الانتخابي، قد تؤثر على المسائل المتعلقة بالمشاركة والتمثيل واستقرار الحكومة ومساءلة المسؤولين المنتخبين وتعقيد العمليات الانتخابية والتعددية السياسية^٢. وعلى وجه الخصوص، فإن الأحكام المتعلقة بصيغة ترجمة الأصوات إلى مقاعد نيابية وحجم وقوة الدائرة الانتخابية ونسبة عدد الأصوات إلى عدد المقاعد وترسيم الحدود، تتطلب جميعها دراسة متأنية. وتعتبر الإدارة الانتخابية بمثابة الجهة المثلى لتقديم المشورة للمشرعين حول الآثار العملية المترتبة على مختلف النظم الانتخابية في سياق وطني وانتخابي معين. وفي المجتمعات المعرضة للصراعات، فإن التحليل قد يتركز على إمكانيات تصميم نظام انتخابي معين يعمل على تفاقم أو تخفيف الصراع الاجتماعي والعنف الانتخابي، بما في ذلك كيف أن العنف القائم على النوع الاجتماعي قد يؤثر على مدى مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية، ومستوى تمثيلها في المناصب الانتخابية. وفي الحد الأدنى، فإنه يجب على الإطار القانوني ضمان إجراء الانتخابات على قدم المساواة وتكافؤ الفرص لجميع الجهات الفاعلة الانتخابية.

العمل بنظام الحصص النيابية (الكوتا) للنوع الاجتماعي والأقليات في نيبال لنزع فتيل التوتر في عام ٢٠٠٧. إن الإقصاء السياسي والاجتماعي هو أحد الجذور الرئيسية للصراع في نيبال^٣. ولذلك، فقد كان تمثيل النوع الاجتماعي والأقليات جزء لا يتجزأ من عملية إصلاح القوانين الانتخابية التي سبقت الجمعية التأسيسية في نيبال عام ٢٠٠٧. وقد حرص تصميم النظام الانتخابي على تقديم نظام كوتا (الحصص) للنساء، حيث عمل على تأمين ٣٣ في المئة لهن من مجموع المقاعد التمثيلية، فضلاً عن الفئات المهمشة والمضطهدة والقبائل الأصلية، استناداً إلى نسب تمثيلهم الإحصائي بين السكان^٤.

^٢ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات الجديد (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٥).

^٣ المركز الوطني السويسري للبحوث في الكفاءة (CNCCR)، «الشمال والجنوب في كاتماندو: سبل العيش وانعدام الأمن والصراعات الاجتماعية في نيبال»، ٢٠١٠، ص. ١، وهو متاح على الموقع التالي، الذي تم الاطلاع عليه في ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢: <http://www.dsgz.geo.uzh.ch/pdfs/Upreti_Livelihoods.pdf>

^٤ لجنة الانتخابات في نيبال، «انتخابات لأعضاء الجمعية التأسيسية قانون ٢٠٠٧/٢٠٦٤»، متوفر بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢: <http://www.election.gov.np/EN/pdf/CAE_Election_Act_2064_english.pdf>

٢-١ اعتماد تقديم النصح والمشورة لضرورة توفير إطار قانوني يتيح إنشاء هيئات إدارة انتخابات جديرة بالثقة والمصدقية

يتطلب الأمر إعطاء دراسة متأنية لتحديد نوع الإدارة الانتخابية الأمثل في سياق بلد معين، وما الذي سيسهم في مصداقيتها. وثمة ثلاث طرائق تنظيمية رئيسية في هذا المجال، وهي: المستقلة والحكومية والمختلطة^٥. ويتعين على الإطار القانوني إرساء المبادئ الأساسية التي من شأنها ضمان مصداقية إدارة الانتخابات. وتشمل هذه المبادئ: الاستقلالية، الحيادية، النزاهة، الشفافية، الكفاءة، الحرفية والعقلية الخدمية^٦. كما يجب على الإدارة الانتخابية تقديم المشورة للمشرع حول الإصلاحات القانونية اللازمة لتحسين القدرة لدى الإدارة الانتخابية على تنظيم انتخابات ذات مصداقية. وعلى سبيل المثال، فإن التركيبة المتوازنة المؤلفة من العناصر الجغرافية والعرقية والنوع الاجتماعي واللغوية والدينية وغيرها، من شأنها أن تزيد من مدى المصدقية والموثوقية في الإدارة الانتخابية بحق.

إصلاح لجنة الانتخابات الوطنية الإندونيسية في عام ١٩٩٩ عمل على بناء وتعزيز الثقة بالعملية الديمقراطية. «يهدف إعطاء إشارة قوية للمضي قدماً في نهج التحرر والانعقاد من نظام الانتخابات القديم الذي كان يسمح بالتلاعب في العمليات الانتخابية وتزوير الانتخابات على أوسع نطاق في الماضي»، فقد تم اعتماد قانون انتخابي جديد في أوائل عام ١٩٩٩. وقد تطلب ذلك الأمر إنشاء لجنة وطنية مستقلة لإدارة الانتخابات. ولتعزيز الثقة في العملية، فقد تم تشكيل اللجنة من ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية المتنافسة وعددها ٤٨ حزباً، بالإضافة إلى خمسة مسؤولين عينتهم الحكومة. وفي عام ١٩٩٩، أطلقت اللجنة الوطنية للانتخابات انتخابات تنافسية مفتوحة لأول مرة منذ عام ١٩٥٥. وخلال تلك الانتخابات، أدلى نحو ١٠٠ مليون إندونيسي بأصواتهم في صناديق الاقتراع^٧.

٣-١ وضع آليات موثوق بها وفعالة لتسوية المنازعات الانتخابية واستحداث آليات لمعاقبة مرتكبي الجرائم الانتخابية

يتعين في الإطار القانوني لتسوية المنازعات الانتخابية، ضمان أن الإجراءات الانتخابية والقرارات في جميع المراحل الانتخابية متسقة ومتوافقة مع القانون، وتستند على أساس المعالجة المؤثرة^٨. كما أن آليات تسوية المنازعات الانتخابية قد تواجه أربعة أنواع منفصلة من التحديات للتعامل معها، وهي: (أ) الإدارية، (ب) القضائية، (ج) التشريعية و (د) الدولية. وعادة ما يميل نوع التحدي نوع المؤسسة التي يترتب عليها في المقام الأول تولى المسؤولية في عملية الاستماع للنزاع وحله. وتعتبر **التحديات الإدارية** بمثابة النوع الأكثر شيوعاً من التحديات، وتتم معالجتها وحلها عادة من قبل هيئات إدارة الانتخابات. وبالنسبة لقرارات الإدارة الانتخابية المطعون فيها، فإنه يمكن إعادة النظر فيها إما من قبل نفس الهيئة أو من قبل هيئة ذات مرتبة أعلى، مثل المحكمة الدستورية^٩. وهذا النظام، يعد واسع الانتشار.

^٥ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أشكال الإدارة الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٦)، ص. ٧-٩.

^٦ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أشكال الإدارة الانتخابية، ص. ٢٢-٢٥.

^٧ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، إدارة الانتخابات خلال المرحلة الانتقالية: التحديات والفرص (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٢)، ص. ٢٢-٢٣، وهي متاحة على الموقع: <<http://www.idea.int/publications/electoral-management-during-transition/index.cfm>>، الذي تم الاطلاع عليه في ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢.

^٨ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، العدالة الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٠)، ص. ٣٧/٢٠، وهو متاح على الموقع الذي تم الاطلاع عليه في: ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢. <http://www.idea.int/publications/esd/upload/ESD_Handb_low.pdf>.

^٩ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، العدالة الانتخابية، ص. ١٣٧.

وتعالج التحديات القضائية من قبل الهيئات القضائية، مثل المحاكم العادية أو الإدارية أو الدستورية، أو محاكم انتخابية خاصة على النحو الذي يحدده القانون. وتسمح نظم التحديات التشريعية للهيئات التشريعية أو المجالس السياسية الأخرى المحددة بالعمل على حل النزاعات الانتخابية^{١١}. «كما أن الوسائل الدولية للنظر في التحديات الانتخابية، هي تلك الصكوك القانونية المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية (على سبيل المثال المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، أو محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان)، وذلك بعد استنفاد كافة وسائل الانتصاف المحلية المتاحة^{١٢}». وتمتاز آليات تسوية المنازعات العاملة بسمعة جيدة، وذلك بما لديها من إمكانيات وقدرات متصلة لمنع العنف. وبناء عليه، فإنه ينبغي أن يكون الإطار القانوني بسيطاً وواضحاً ومتناسقاً، ما يجعله سهلاً على الفهم ويضمن إمكانية الوصول الكامل والفعال للنظام لتسوية المنازعات الانتخابية. ونظراً لأنه لا يمكن إيقاف العملية الانتخابية إذا واجهت تحدياً من أي نوع كان، فإن توقيت تقديم التحدي وآليات تسوية المنازعات تعتبر من الأمور الضرورية للغاية، إذا كان مطلوباً ألا تتأثر مصداقية العملية الانتخابية بمثل تلك التحديات^{١٣}.

وحيثما يشعر بعض الأفراد أو الجماعات أن لديهم حصانة للإفلات من العقاب أو الملاحقة القضائية، فإنهم قد يميلون إلى الانخراط في تزوير الانتخابات أو ارتكاب أعمال عنف ذات صلة بالانتخابات لتحقيق مكاسب سياسية. وعندما يكون ذلك هو بمثابة الخطر بعينه، ينبغي على الإدارة الانتخابية الحصول على الولاية والسلطة المتعلقة بعمليات التحقيق والملاحقة والمعاقبة لمرتكبي الجرائم الانتخابية بشكل مستقل، أو بالتعاون مع الوكالات الأخرى ذات الصلة.

تحسين نظام تسوية المنازعات الانتخابية في مملكة بوتان عام ٢٠٠٨. بعد انقضاء عملية الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٨، والتي شهدت بعض أعمال العنف السياسي^{١٤}، أجرت هيئة إدارة الانتخابات تقييماً ذاتياً بشأن آلياتها المعتمدة لتسوية المنازعات الانتخابية. وبناء على تحليل الشكاوى الانتخابية المقدمة خلال انتخابات عام ٢٠٠٨، عمدت هيئة إدارة الانتخابات إلى تحسين القواعد والإجراءات المتعلقة بتقديم الطعون الانتخابية. وقد لوحظ في بعض الحالات، أن التداول والتعامل مع الشكاوى الأقل حدة على مستوى المقاطعات قد أسهم في تعزيز فعالية تسوية المنازعات الانتخابية حيث كان يجري حل النزاعات بشكل أسرع، وأصبحت الهيئة المركزية تتلقى شكاوى أقل. وبالتالي، فإن نظام تسوية المنازعات الانتخابية صار أكثر فعالية وأكثر شفافية من ذي قبل^{١٥}.

هيئة إدارة الانتخابات تعمل على إنشاء دائرة للتحقيق والادعاء العام في كينيا، ٢٠١٢-٢٠١٣. يوصف الشعور بالإفلات من العقاب في صفوف المسؤولين السياسيين وموظفي الانتخابات، باعتباره عاملاً هاماً ساهم في النتائج العنيفة للانتخابات الرئاسية الكينية عام ٢٠٠٧. وقبل الانتخابات العامة في عام ٢٠١٣، شرعت الهيئة المستقلة للانتخابات وترسيم الحدود في بناء قدراتها في التحقيق ومقاضاة الجرائم الانتخابية، من خلال إنشاء دائرة التحقيق والادعاء العام. ولم تحصل الهيئة السابقة للانتخابات في كينيا (٢٠٠٢-٢٠٠٨) ولا لجنة الانتخابات المستقلة المؤقتة (٢٠٠٨-٢٠١١) على مثل هذه الولاية. وقد منح قانون الانتخابات الصادر في نوفمبر/ تشرين الثاني عام ٢٠١١ الهيئة المستقلة للانتخابات وترسيم الحدود آليات لتسوية المنازعات الانتخابية، ومحاكمة أي جرائم حصلت تحت طائلة قانون الانتخابات، وفرض عقوبات بحق المخالفين في الانتخابات^{١٥}.

^{١١} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، العدالة الانتخابية، ص. ١٣٨، ١٤١.

^{١٢} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، العدالة الانتخابية، ص. ١٤٢.

^{١٣} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، العدالة الانتخابية، ص. ٢٠، ٢٤-٢٥.

^{١٤} الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)، وقائع الانتخابات البرلمانية، ٤٢ (٢٠٠٨)، ص. ٣٨، وهي متاحة على الموقع التالي: http://www.ipu.org/pdf/publications/chronicle42_en.pdf، تم الاطلاع عليه في ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢، وقاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي PARLINE، نشرة بوتان، وهي متاحة على <http://www.ipu.org/parline/reports/2035.htm>، تم الاطلاع عليه في ١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢.

^{١٥} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، العدالة الانتخابية، ص. ٥١-٥٢.

^{١٥} اللجنة المستقلة لترسيم الحدود الانتخابية في كينيا، مايو/أيار ٢٠١٢، متاح على الموقع التالي، تم الاطلاع عليه في ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢: <http://iebc.or.ke/index.php/news-archive/41-may-2012/77-iebc-set-to-investigate-and-prosecute-electoral-offences>

٤-١ تصميم الأحكام القانونية التي تسهل عمليات تصميم موثوق بها لتسجيل الناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين

ينبغي في الإطار القانوني ضرورة النص على الوضوح القانوني في عملية تسجيل الناخبين، وأن يكون حساساً ومدركاً لأخطار الصراعات حتى يتمكن من توليد قدرات وقائية تجاهها^{١٦}. كما يتعين في القوانين التي تنظم تسجيل الناخبين، ضمان عدم وجود أية فئات مستثناة أو محرومة من حقوقها الانتخابية. ومن أبلغ الأمور أهمية، خاصة في المجتمعات المعرضة للصراعات، ضرورة ألا يشعر الناس من أية فئة اجتماعية أو عرقية أو دينية أو غيرها من الأقليات بأنهم مهمشين أو محرومين من حقوقهم الانتخابية، من خلال ترسيم حدود الدوائر الانتخابية أو أية نصوص قانونية أخرى قد يكون لها تأثير سلبي على حقوقهم في التسجيل للتصويت في الانتخاب. وينبغي في المعايير الإجرائية لتسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين أن تكون واضحة ومعقولة وشفافة^{١٧}. وفي نفس الوقت، فإنه لا يجوز أن تشكل ذرائع لخطر إنشاء الأحزاب^{١٨}. وينبغي تصميم هذا التشريع بطريقة من شأنها تعزيز التعددية السياسية، وتشجيع عمليات المصالحة، ورفع مستوى المساواة بين الجنسين، واحترام حقوق الإنسان.

تسجيل الناخبين واللاجئين خلال الانتخابات في البوسنة والهرسك، ١٩٩٦-١٩٩٧. لقد تدخل المجتمع الدولي لإنهاء الصراع العنيف في البوسنة والهرسك بالسنوات (١٩٩٢-١٩٩٥) وعمل على التوسط في اتفاق للسلام. وقد نص اتفاق السلام على تكليف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالإشراف على تنفيذ انتخابات ما بعد الحرب. وقد تبنت اللجنة المؤقتة للانتخابات، والتي كانت تعمل تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون الأوروبي اعتماد القواعد والأنظمة التي سمحت للناخبين واللاجئين في التصويت في مناطق البلديات التي كانوا فيها قبل اندلاع الحرب. وقد أدى ذلك إلى تخفيف التوترات ونزع فتيل الحرب إلى حد كبير ضمن مجموعات المرشحين^{١٩}.

٥-١ ضرورة وضع اللوائح التنظيمية التي تحدد أدوار الأحزاب السياسية ومسؤولياتها في العمليات الانتخابية

ينبغي أن يتضمن الإطار القانوني الانتخابي الأحكام التي تحدد أدوار الأحزاب السياسية ومسؤولياتها في العمليات الانتخابية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يقدم الإطار للأحزاب السياسية الحوافز لحل النزاعات السياسية من خلال الأطر المؤسسية بأساليب وطرق ديمقراطية^{٢٠}. ومن بين الآليات المستخدمة على نطاق واسع لنزع فتيل خطر اندلاع أعمال العنف المتصلة بالانتخابات، هي مدونات قواعد السلوك لدى الأحزاب السياسية ذاتها. ويتم تعريف هذه، على أنها مجموعة من قواعد السلوك للأحزاب السياسية ومؤيديها بشأن مشاركتهم في العملية الانتخابية^{٢١}. ويجري التمييز عادة بين تلك النصوص التي تشترك الأحزاب السياسية فيها طوعاً، وتلك التي تُفرض عليها إما بموجب القانون أو من قبل أية سلطة أخرى. ولذلك، فإن

^{١٦} كريستين هوغلاند (Kristine Höglund)، وأنا جارسناد (Anna Jarstad)، «استراتيجيات لمنع وإدارة العنف الانتخابي: اعتبارات للسياسة»، موجز السياسات والممارسة، رقم-١) أو ملانجا روكس: المركز الأفريقي للتسويات البناءة للنزاعات (ACCORD)، يونيو/حزيران ٢٠١٠، ص. ٣.

^{١٧} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والانتخابات ومنع النزاعات: دليل للتحليل والتخطيط والبرمجة (نيويورك: فريق الحكم الديمقراطي/ مكتب تنمية السياسات، ٢٠٠٩)، ص. ٤٦.

^{١٨} للحصول على لمحة عامة لمقارنة المعايير، بما في ذلك فرض الحظر على الأحزاب العرقية، التوزيع المكاني وقواعد القيد الأسهل لأحزاب الأقليات، راجع «مات بوغاردز- M Bogaards»، «استراتيجيات المقارنة بين أنظمة الأحزاب السياسية»، في: بنيامين رايلى (Benjamin Reilly) وبيير نورلدون (Per Nordlund) (محرران) الأحزاب السياسية في المجتمعات المعرضة للصراع: اللوائح، والهندسة والتنمية الديمقراطية (طوكيو: جامعة الأمم المتحدة، ٢٠٠٨)، ص. ٥١.

^{١٩} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، التصويت من الخارج: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٧)، ص. ١٦٣-١٦٥.

^{٢٠} بنيامين رايلى (Benjamin Reilly) وبيير نورلدون (Per Nordlund) (محرران)، الأحزاب السياسية في المجتمعات المعرضة للصراع: اللوائح، والهندسة والتنمية الديمقراطية (طوكيو: جامعة الأمم المتحدة، ٢٠٠٨)، ص. ١١.

^{٢١} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مدونة قواعد السلوك: الأحزاب السياسية الحملة الانتخابية في الانتخابات الديمقراطية (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ١٩٩٩).

مدونات قواعد السلوك قد تكون إما بمثابة: (أ) جزء من القانون الانتخابي، أو حكم معين في القانون الانتخابي ينص على كيفية سلوك الأحزاب، (ب) القواعد التي وافقت عليها الأحزاب السياسية نتيجة لمفاوضات بين أنفسها، أو نتيجة للمفاوضات الخاضعة لإشراف طرف ثالث، (ج) قواعد وافقت عليها الأحزاب، ثم تم إدراجها ودمجها في القانون، أو (د) قواعد يتم تحديدها من قبل طرف ثالث، مثل هيئة الإدارة الانتخابية. وإذا تم تجسيد مدونات قواعد السلوك ضمن الإطار التشريعي، فإن من المرجح غالباً أن يتم العمل على تطبيقها وإنفاذها. وفي وسع مدونات قواعد السلوك منع وزرع فتيل التوتر، من خلال حظر استخدام خطابات الكراهية والوسائل العنيفة خلال الحملات الانتخابية، بما في ذلك التزام الأحزاب التي تخسر الانتخابات بقبول نتائجها، والعمل سوياً مع مختلف الأحزاب للحفاظ على السلم في فترة ما بعد الانتخابات، بالإضافة لغيرها من المتطلبات، كتلك التدابير الهادفة للعمل على ردع ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما قد تصبح مدونات قواعد السلوك بمثابة أدوات قوية لبناء الثقة، بالإضافة إلى خلق وتعزيز العلاقات.^{٢٢}

كما أن عملية تشكيل مدونات قواعد السلوك قد يتم الشروع في إجرائها ودفعها وتسهيلها بالتعاون مع ممثلي المجتمع المدني، أو مناقشتها والاتفاق عليها في لجان التفاوض أو الاتصال الحزبي. ومع ذلك، فإن ثمة عدداً من التحديات الماثلة التي تواجه تطبيق هذه المدونات وإنفاذها، ولا سيما عند استخدام الأحزاب السياسية العنف كأداة سياسية.^{٢٣} كما أن التصريحات العلنية من قبل أصحاب العلاقة والشأن للالتزام باحترام مدونة قواعد السلوك العامة من شأنها تعزيز التنفيذ، سيما إذا كانت المدونة موضوعة بصورة مشتركة بين مختلف الأحزاب المعنية. وبالإضافة لذلك، فإن الرصد المؤسسي لمدونات قواعد السلوك، والضغط الموجه من جانب الجمهور والمجتمع المدني إلى الأحزاب التي تتجاهل المدونات، من شأنهما أيضاً العمل على تسهيل إنفاذها ووضعها موضع التطبيق. وإلى جانب ذلك، فإن اللوائح والقوانين التنظيمية ضد التمويل غير المشروع تعتبر ذات أهمية كبرى في تحاشي الأحزاب لهذا التمويل، وبالتالي فإنها تحافظ على بقاء الجماعات الإجرامية العنيفة خارج إطار العمليات الانتخابية. وفي هذا الصدد، فإن الالتزامات القانونية للأحزاب السياسية قد تشمل ضرورة الإفصاح عن المداخيل والنفقات، وفرض حدود وقيود أو حظر على المساهمات، مع وضع نظم للرصد ومراقبة الإنفاذ.^{٢٤} وإذا استقال ممثل منتخب أو توفي أو أدين بارتكاب جريمة قانونية، وإذا لم يتم تنظيم عملية استبدال لذلك الممثل بشكل واضح، فإن عملية استبدال الممثل الراحل قد تصبح موضع نزاع واختلاف، مما يعمل على رفع حدة التوتر. وعليه، فمن الأهمية بمكان أن يتم تعريف هذه الآليات في الإطار القانوني بطريقة لا يرقى الشك فنزاهتها.^{٢٥}

استخدام الإطار القانوني الانتخابي لمعاقبة الأحزاب والمرشحين المرتبطين بالجريمة المنظمة في كولومبيا عام ٢٠٠٩. لقد كانت الجريمة المنظمة مسؤولة إلى حد كبير عن أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات في كولومبيا على مدى العقد الماضي. ويرتبط هذا العنف بالجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الجنائية للحصول على النفوذ والسيطرة على الحكومات المحلية خلال الانتخابات المحلية، من خلال علاقاتهم مع السياسيين.^{٢٦} ومنذ عام ٢٠٠٩، جرى فرض عقوبات على تلك الأحزاب التي تدعم مرشحين لهم صلات بالجماعات المسلحة غير المشروعة، أو يواجهون اتهامات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وتهريب المخدرات.^{٢٧} وعلاوة على ذلك، فإنه لم يسمح للأحزاب السياسية باستبدال عضو منتخب في البرلمان عقب إدانته بارتكاب جرائم ضد الإنسانية

^{٢٢} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الانتخابات ومنع الصراعات، ص. ٣٢-٣٨.

^{٢٣} أندرياس ميلر (Andreas Mehler). الأحزاب السياسية والعنف في أفريقيا: تأملات منهجية ضد الخلفية التجريبية (معهد أفريقيا لدول الشمال في أوبسالا بالسويد) (Nordiska Afrikainstitutet: 2007)، ص. ٢٠٨.

^{٢٤} لمزيد من المعلومات راجع Ohman، M. تنظيم دور المال في السياسة: المنظور الدولي والسياق المصري (واشنطن العاصمة: معهد IFES، ٢٠١٠)، ص. ٥-١.

^{٢٥} كريستين هوجلاند-KHöglund وأنا جارستاد-Jarstad، إستراتيجيات لمنع وإدارة العنف الانتخابي، ص. ٣.

^{٢٦} مجموعة الأزمات الدولية، «قطع الصلات بين الجريمة والسياسة المحلية: انتخابات كولومبيا عام ٢٠١١»، ٢٥ يوليو/تموز ٢٠١١، متاحة على الموقع التالي الذي تمت مطالعته في ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣:

<<http://www.crisisgroup.org/~media/Files/latin-america/colombia/37-%20Cutting%20the%20Links%20Between%20Crime%20and%20Local%20Politics-%20Colombias%202011%20Elections.pdf>>

^{٢٧} كاراكول «الإصلاح السياسي تخطى المقعد الفارغ»، ٢٠٠٩، متاح على الموقع التالي:

<<http://www.caracol.com.co/nota.aspx?id=830745>>

أو بإقامة صلات له مع جماعات غير مشروعة. ويعمل القانون المتعلق بشغل هذه المقاعد الشاغرة على توفير حوافز لدى الأحزاب السياسية، لتجنب تسمية مرشحين يشتبه في صلاتهم مع الجماعات غير المشروعة.^{٢٨}

٦-١ تحديد آليات تعاون وتبادل المعلومات مع قطاع الأمن وغيرها من الوكالات ذات الصلة وجماعات المواطنين

يعمل التعاون مع وكالات قطاع الأمن على مساعدة هيئات إدارة الانتخابات لضمان توفّر الترتيبات الأمنية الانتخابية التي من شأنها حماية أصحاب المصالح الانتخابية، بما في ذلك مسؤولي الانتخابات والمرافق والفعاليات في مختلف المناسبات، والمواد. وتعتبر عملية وضع آليات تعاونية لتسهيل تبادل المعلومات والعمل المشترك مفيدة لكلا المؤسستين، الانتخابية والأمنية، على السواء. وإذا تم تعريف وتوضيح هيكليات وإجراءات التعاون في الإطار القانوني الانتخابي، فإن ذلك سوف يشكل ضماناً بأن يكون التنسيق منظماً وغير متروك لعوامل الصدفة.

هيئة الإدارة الانتخابية، المعروفة بإسم المعهد الانتخابي الاتحادي (IFE) في المكسيك، تضع آلية رسمية للتعاون مع وكالات القطاع الأمني قبل الانتخابات الاتحادية عام ٢٠١٢: نتيجة لتصاعد عدد الهجمات على المجتمع المدني من قبل منظمات الجريمة المنظمة، والذي تسبب في عدم اليقين والخوف قبل الانتخابات الاتحادية عام ٢٠١٢، فقد عمدت هيئة إدارة الانتخابات إلى إقامة تعاون رسمي مع عدد من الوكالات المكسيكية من أجل حماية العملية الانتخابية. وقد شملت هذه أجهزة الشرطة الاتحادية والجيش، مكتب المدعي الخاص بالجرائم الانتخابية، المحكمة الانتخابية الاتحادية، قوات البحرية، وكالة الاستخبارات، الحكومات المحلية، مؤسسات الاتصالات ووكالات البنية التحتية أو الأساسية (الماء والكهرباء). ومن خلال عملية تعاونية مشتركة بين مختلف هذه الوكالات، فقد توصلت هيئة إدارة الانتخابات إلى اتفاق سياسي رسمي مع وكالات القطاع الأمني والمنظمات الأخرى بشأن كيفية الرد على تهديد خطر العنف المتعلق بالانتخابات خلال فترة الانتخابات. وقد شملت أوجه عملية الاتفاق على تبادل البيانات وتحليل المخاطر بين هيئة إدارة الانتخابات وشركائها خلال، وبعد، الانتخابات الاتحادية عام ٢٠١٢. وقد ساهمت آلية تبادل المعلومات الرسمية بين هيئة إدارة الانتخابات ووكالات الخدمات الأمنية الخاصة على خلق بيئة إيجابية بين الشركاء، وتعزيز التنسيق فيما بين الوكالات، وزيادة أمن الانتخابات خلال الانتخابات.

١-ب تحسين الأمن الانتخابي

يتم تكليف وكالات قطاع الأمن بتوفير السلامة للأطراف الانتخابية الفاعلة، والأحداث والمواد والمعلومات المتعلقة بالانتخاب طوال فترة الدورة الانتخابية. وعند القيام بذلك، فإن وكالات ومنظمات الخدمات الخاصة تلتزم باتباع قواعد التعامل والاشتباك المقررة. ومع ذلك، فقد ظهر بالممارسة أنه نظراً للديناميكيات المحددة المتعلقة بعمليات الحشد والصراعات السياسية والاجتماعية خلال الانتخابات، فإن وكالات الخدمات الخاصة قد تستفيد من أحكام قانونية محددة تشير إلى واجباتهم الانتخابية. وتستطيع هذه الأحكام تعريف وتحديد مختلف مسؤوليات وكالات الأمن الخاصة، وقواعد الاشتباك عند تأمين الفعاليات الانتخابية والأحداث والمرافق وإنفاذ العقوبات، وأشكال التعاون بين مختلف اتفاقات الخدمات الأمنية الخاصة وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة خلال الانتخابات. وفي بعض الحالات، فإن وكالات قطاع الأمن الخاصة تستفيد من كون الإدارة الانتخابية مخولة بتوجيه أعمالها عند المشاركة في العمليات الانتخابية. وتعمل هذه الاشتراطات على تحديد مسؤوليات الوكالات الأمنية الخاصة وقواعد التعامل والاشتباك، عند العمل على توفير الأمن والحماية للأطراف الانتخابية الفاعلة والمناسبات والمرافق المتعلقة بالانتخابات، ومختلف أشكال التعاون بين الوكالات الأمنية والجهات الأخرى ذات الصلة في فترة الانتخابات. وفي بعض الحالات، فإن الوكالات الأمنية الخاصة تستفيد من كون هيئة إدارة الانتخابات مخولة بتوجيه أعمال هذه الوكالات عند ارتباطها وتعاملها في العمليات الانتخابية.

^{٢٨} كارا كول «الإصلاح السياسي تخطى المقعد الفارغ»، ٢٠٠٩، متاح على الموقع التالي: <<http://www.caracol.com.co/nota.aspx?id=830745>>

٧-١ ضرورة النصح والتوجيه بتبني واعتماد إطار قانوني يحدد المسؤوليات الأمنية الانتخابية بصورة واضحة لمختلف وكالات القطاع الأمني والحكومي

يتعين في الإطار القانوني الذي ينظم المسؤوليات الانتخابية، من خلال اتفاقات وكالات قطاع خدمات الأمن الخاصة، ضرورة وضع تقسيم واضح بصورة مفصلة للمسؤوليات وتحديد المهام والأدوار لمختلف هيئات ومنظمات القطاع الأمني أثناء الانتخابات. وبالنسبة للمسؤوليات المتعلقة بالسلامة العامة خلال الانتخابات، مثل سلامة المواد الانتخابية أثناء النقل والتخزين، وحماية المرافق الانتخابية وجمع المعلومات الاستخباراتية، وملاحقة الجرائم الانتخابية والدعم اللوجستي...إلخ، فإنه يمكن تحويل مسؤولياتها للوزارات والمؤسسات المختلفة، بما في ذلك أجهزة الشرطة والجيش ووكالات الاستخبارات ومكتب المدعي العام، وغيرها. كما أن الوضوح القانوني، من شأنه تعزيز التأهب والتعاون بين مختلف الوكالات، وزيادة التعاون فيما بين سائر هيئات إدارة الانتخابات.

هيئة إدارة الانتخابات تضع المبادئ التوجيهية لمشاركة وكالات قطاع الأمن في الهند عام ٢٠١١: لقد عمل الدستور الهندي على تفويض لجنة الانتخابات في الهند (ECI) بمهمة الإشراف والتوجيه والسيطرة على العملية برمتها، لإجراء الانتخابات لأعضاء مجلس البرلمان والهيئة التشريعية لكل ولاية، ولمنصبي رئيس الدولة ونائبه في الهند.^{٢٩} وتشمل الولاية المنوطة بهيئة إدارة الانتخاب، ضرورة التنسيق لمشاركة قوات الشرطة في داخل أماكن وعمليات الانتخابات ومن حولها. وتعمل خلاصة التعليمات الوافية لدى هيئة إدارة الانتخاب على إعطاء تعليمات وإرشادات توجيهية لقوات الشرطة الهندية المركزية والشرطة في مختلف الولايات. وتصف مواد القسم الخاص «بالحفاظ على القانون والنظام ونشر قوات الأمن والحرس الوطني» مع غيرها من البنود، الحاجة إلى «عدد من التدابير فوق نطاق ترتيبات القانون والنظام الطبيعي، لزيادة اتخاذ التدابير الإضافية اللازمة لإجراء انتخابات سلمية، حرة، ونزيهة».^{٣٠}

٨-١ تحديد قواعد المواجهة والاشتباك لوكالات القطاع الأمني خلال الانتخابات

إن هياكل وأطر الإجراءات التقليدية لإشراك وكالات إنفاذ القانون، الموجودة عادة في «قواعد الاشتباك أو التعامل» (RoE) أو «قواعد استخدام القوة (UoF)، تعمل على إرشاد وتوجيه أنماط السلوك، والحقوق والواجبات المترتبة على أفراد قطاع الأمن في ظروف معينة. وفي بعض السياقات، فإن هذه الأطر قد تحتاج لإعادة استعراضها ومراجعتها قبل الانتخابات، لضمان أن مشاركة وكالات إنفاذ القانون لا تتداخل مع العمليات والممارسات الديمقراطية. وعلى وجه الخصوص، فإن من المهم التأكد من أن قوات الأمن لا «يتم استدراجها واصطيادها في إجراءات قد يتم تسييسها في وقت لاحق»^{٣١}. كما يمكن أيضاً وضع قواعد محددة لإشتباك قوات الأمن الانتخابية، استناداً إلى المعايير المهنية.^{٣٢}

مراجعة قواعد الشرطة في سياق الاستعدادات للانتخابات العامة في سيراليون عام ٢٠١٢. لقد أدت وفاة ستة أشخاص في حوادث منفصلة، والتي كانت تنطوي على استخدام الذخيرة الحية من قبل شرطة سيراليون، إلى خلق مخاوف بشأن احتمال إساءة استخدام القوة قبل وأثناء الانتخابات العامة عام ٢٠١٢. ولضمان أن مثل تلك الحوادث لا تخلق تحديات لإدارة الانتخابات، فإن شرطة

^{٢٩} انظر الموقع التالي:

<http://eci.nic.in/eci_main1/the_setup.aspx#introduction>, accessed 25 September 2012

^{٣٠} لجنة الانتخابات في الهند، خلاصة التعليمات الوافية، نموذج مدونة قواعد السلوك، المجلد ٣، ص. ١٢٦، بالموقع: <http://eci.nic.in/eci_main/ElectoralLaws/compendium/vol3.pdf>.

^{٣١} شبكة المعرفة الانتخابية <[http://aceproject.org/ace-en/focus/elections-and-security/electoral-special-security-measures/?searchterm=rules of engagement](http://aceproject.org/ace-en/focus/elections-and-security/electoral-special-security-measures/?searchterm=rules%20of%20engagement)>. تمت العودة إليه آخر مرة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

^{٣٢} الوكالة الأميركية للتنمية والمساعدة (USAID) والمؤسسة الدولية للإبداعية وشركاؤها للمساعدة والتعليم (Creative Associates International)، الإطار الأمني الانتخابي: دليل التوجيه الفني (واشنطن العاصمة، ٢٠١٠)، ص. ٢٦.

سيراليون، بدعم من الأمم المتحدة، عملت على إجراء استعراض ومراجعة لنظام وقواعد التعامل والاشتباك بالتوازي مع وضع إستراتيجية بشأن آليات التحكم في استخدام القوة قبل الانتخابات العامة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠١٢.^{٣٣}

٩-١ تحديد العقوبات وآليات تعزيز وإنفاذ القانون ضد مرتكبي أعمال العنف وتزوير الانتخابات

يشير الباحثون إلى أهمية زيادة العقوبات وآليات تعزيز وإنفاذ القوانين الموجهة ضد مرتكبي أعمال العنف في الانتخابات. وترى «كريستين هوغلاند-Höglund» و «آنا جارستاد-Jarstad» في عام ٢٠١٠ ضرورة «بذل المزيد من توجيه الانتباه إلى التدابير التي قد تدعم تنفيذ الإطار القانوني. وفي حالة عدم فرض عقوبات ضد أولئك الذين ينتهكون القانون الانتخابي، بما في ذلك القائم بأعمال العنف، فإن ثقافة الإفلات من العقاب سوف تظل دائمة وسائدة»^{٣٤}. ويرى تقرير اللجنة العالمية للانتخابات والديمقراطية والأمن لعام (٢٠١٢)، أنه «من المرجح تزايد العنف الانتخابي في السياق الذي تكون فيه مؤسسات مثل المحاكم ونظام العدالة الجنائية وقوات الأمن ووسائل الإعلام فاسدة، أو ضعيفة جداً للقيام بأدوارها في مواجهة العنف والتهريب. ولضمان أمن الانتخابات على المدى الطويل، فإنه لا بد هناك من إنهاء الحصانة والإفلات من العقاب الذي غالباً ما يشمل العنف الانتخابي»^{٣٥}. ومع ذلك، فإن هذا الأمر يتطلب تحقيق متطلبات مواجهة تحديات سيادة القانون، وتطوير المؤسسات والعمليات والشبكات التي تردع أعمال العنف المتعلقة بالانتخابات. وفي حالة فشل وسائل الردع، فإنه يتعين محاسبة الجناة المتسببين بأعمال العنف»^{٣٦}.

١٠-١ إضفاء الطابع الرسمي على آليات التعاون في مجال التنسيق وتبادل المعلومات مع هيئات إدارة الانتخابات والوكالات الأخرى ذات الصلة والأحزاب السياسية

يعتبر تعزيز تبادل المعلومات والتنسيق بين وكالات قطاع الأمن والجهات الانتخابية الفاعلة الأخرى أمراً ضرورياً أثناء الانتخابات. وقد تبين من الممارسة والخبرة، أن هذه الآليات التعاونية تتطلب مرونة والتزام المنظمات المعنية. وبالنظر إلى ولاية اتفاقات الخدمات الخاصة لتوفير الأمن الانتخابي، فإنها تمثل المحاور الرئيسية لمختلف أصحاب العلاقة والمصلحة، بما في ذلك إدارة الهيئة الانتخابية والأحزاب السياسية وغيرها من الوكالات ذات الصلة وجماعات المواطنين. وعلى وجه الخصوص، فإنه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على مسؤوليات وكالات قطاع الأمن الخاصة بالتعاون مع الإدارة الانتخابية وأجهزة الدولة الأخرى في الإطار القانوني المختص، أو من خلال اتفاقات التعاون فيما بين المؤسسات نفسها. ومن خلال التعاون، فإنه يتم تحسين تبادل المعلومات والسماح بإجراء التحليل الشامل وتنسيق الجهود للوقاية من أعمال العنف والتخفيف من آثارها.

الشرطة تعمل على إضفاء الطابع الرسمي على التنسيق مع الأحزاب السياسية قبل الانتخابات العامة في ليبيريا عام ٢٠١١. على الرغم من تصنيف الانتخابات العامة عام ٢٠٠٥، بأنها كانت منظمة ومدارة بشكل جيد وخالية من العنف، فقد تم تسجيل عدد قليل من حوادث العنف خلال مرحلة حملات الدعاية للانتخاب. وقد حصل ذلك على الرغم من حقيقة أن

^{٣٣} انظر الموقع التالي، تم الاطلاع عليه في ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢.

^{٣٤} <http://www.sierraherald.com/un-securitycouncil-report-11-09-2012.htm>

^{٣٥} هوغلاند وجارستاد (Höglund and Jarstad)، إستراتيجيات لمنع وإدارة العنف الانتخابي، ص ٤-٣.

^{٣٥} اللجنة العالمية حول الانتخابات والديمقراطية والأمن، تعميق الديمقراطية: إستراتيجية لتحسين نزاهة الانتخابات في جميع أنحاء العالم (سبتمبر/أيلول ٢٠١٢)، ص ٢٥، ٢٦.

^{٣٦} اللجنة العالمية حول الانتخابات والديمقراطية والأمن، تعميق الديمقراطية، ٢٠١٢، ص ٦٢.

الأحزاب السياسية قد التزمت بالامتناع عن العنف والتهريب، من خلال التوقيع على مدونة لقواعد السلوك.^{٣٧} وقبل الانتخابات العامة عام ٢٠١١، وقعت الشرطة الوطنية الليبيرية (LNP) و١١ حزباً سياسياً على مذكرة تفاهم (MoU) لتنظيم سلوك التجمعات السياسية بهدف ضمان بيئة سلمية خلال الانتخابات. وتحدد أحكام مذكرة التفاهم بأنه: (أ) من المترتب على كل حزب سياسي أن يقدم شخصين على الأقل لتنسيق العمل والأنشطة مع الشرطة الوطنية الليبيرية خلال التجمعات والمسيرات والحملات، و(ب) سيتم رصد جميع المسيرات من قبل ضباط الشرطة الوطنية الليبيرية بطريقة سلمية.^{٣٨}

١-٣ تحسين البنية التحتية من أجل السلام

تتعلق مسألة تحسين البنية التحتية من أجل السلام (Infrastructures for Peace-I4P) بوضع قدرات وطاقات دائمة لبناء السلام ومنع الصراعات على الصعيدين المجتمعي والقومي. وقد تشمل هذه الإستراتيجيات التعبئة والتنسيق مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني (CSOs) والزعماء التقليديين والدينيين والشخصيات المعروفة، وغيرها من المنظمات والأفراد ممن لديهم القدرة على المساهمة في منع ونزع فتيل الصراعات الاجتماعية. كما أن أهمية ومدى البنى التحتية للسلام في مجال الوقاية والتخفيف من أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات في سياقات وطنية مختلفة، تعتبر موثقة بصفة جيدة ومشهوداً بها.^{٣٩} وفي المرحلة الانتخابية الأولى التي تجري فيها مناقشة الأطر القانونية والمؤسسية لتنظيم وإجراء الانتخابات، فإنها تتطلب إعطاء فرصة للعمل في وقت مبكر على انخراط ومشاركة مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية. ومن ناحية، فإن عملية الانخراط هذه قد تساعد في تيسير وتسهيل إحداث توافق وطني حول الأطر القانونية الانتخابية؛ ومن ناحية أخرى، فإنها قد تعزز وتدعو إلى الاعتراف بالدور الذي تستطيع أن تلعبه مجموعات المجتمع المدني والزعماء التقليديون في حل النزاعات الانتخابية.

١١-١ حشد الجهات الفاعلة غير الحكومية وإشراكها في المناقشات حول الإطار الانتخابي لتحقيق مشاركة المواطنين والإجماع الوطني

إن عملية إشراك العديد من مختلف أصحاب العلاقة والشأن ممن يتقاسمون الولاية والاهتمام في المساهمة بإجراء انتخابات سلمية، لدى مناقشة حول إصلاح الإطار القانوني الانتخابي، قد تكون وسيلة حاسمة لتجنب الخلافات القانونية في مراحل لاحقة. وعندما لا تكون العمليات الرسمية شاملة وموثوقة بها، فإن الجهات الفاعلة غير الحكومية يمكنها العمل على اتخاذ مبادرات لعقد منتديات تعاونية تهدف إلى الجمع بين أصحاب العلاقة والمصلحة من ذوي الصلة، بما في ذلك إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية ووكالات القطاع الأمني وهياكل الحكم التقليدية أو العرفية ومنظمات المجتمع المدني. وقد تعمل هذه المنتديات على خلق بيئة قبول الملكية والمسؤولية والثقة، وضمان إشراك الأقليات والتمثيل المتوازن بين الجنسين. كما يمكنها أن تعمل على ضمان حفاظ المنظمات المعنية على الالتزام، أو التنفيذ بشأن الاستنتاجات التي تتمخض عنها المناقشات. وإذا كانت الأطراف الفاعلة السياسية غير مستعدة للاتفاق على الإصلاحات، فإن المتخصصين الوطنيين والدوليين والأفراد من ذوي السمعة الطيبة قد ينخرطوا في التوسط والمساعدة في توضيب العمليات، وفقاً للمعايير والالتزامات الدولية.

^{٣٧} المعهد الديمقراطي الوطني ومركز كارتر، رصد تقرير عام ٢٠٠٥ لليبيريا الانتخابات النهائية، من أكتوبر/تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، ص. ١٤، ١، متوفر على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.

^{٣٨} كل أفريقيا، (ليبيريا: الشرطة، ندوة العصف الذهني بين الشرطة والأحزاب السياسية بشأن قواعد الاشتباك لانتخابات عام ٢٠١١)، ١٢ أغسطس/آب ٢٠١١، تتوفر بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ <<http://allafrica.com/stories/201108121177.html>>.

^{٣٩} بول فان تونغرين، وكاي براند-جاكوبسن، (Paul van Tongeren and Kai Brand-Jacobsen)، «البنية التحتية للسلام: طريقة انتقال إلى انتخابات سلمية»، مسارات جديدة (معهد الحياة والسلام، أوبسالا (Uppsala))، ١/١٧ (٢٠١٢)، ص. ١٨-٢١.

المجتمع المدني يساعد على حل المآزق القانونية قبل الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥ في غينيا-بيساو. كان المقصود من الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٥ الاحتفال بنهاية تاريخ من المتاعب والعنف السياسي التي تميزت بها الحرب الأهلية في غينيا-بيساو. وفي عام ٢٠٠٣، عمد فريق عمل النوايا الحسنة (CGWTF)، وبدعم من المشروع الدولي للسلام والازدهار، على إشراك فريق خبراء قانونيين دوليين لمراجعة القوانين الانتخابية بشأن الترشح للمناصب العامة الواردة في الميثاق الانتقالي، والسماح للحكومة الانتقالية بحكم البلاد حتى يتم انتخاب قيادة جديدة. وبعد الاطلاع على مراجعة الخبراء، أوصى فريق عمل النوايا الحسنة أن الوضع القانوني للميثاق ينبغي تبنيه واعتماده من قبل المحكمة العليا من أجل حل القضايا المتعلقة بأهلية المرشحين لخوض انتخابات رئاسة الجمهورية^{٤١}. كما صاغ فريق عمل النوايا الحسنة مدونة قواعد السلوك لنشرها بصفة «حملة لقضية قائمة على السلام». وقد تم إقرار مدونة قواعد السلوك من قبل الجميع باستثناء شخص واحد من المتقدمين للترشح لمنصب الرئاسة. وقد تم توزيع مدونة قواعد السلوك باللغتين الفرنسية والعربية، كما جرى عرضها وتقديمها في المناطق الريفية من خلال الزعماء الدينيين وقادة المجتمع المدني الرئيسيين في البلاد. وقد أشادت المنظمات الدولية والقادة الوطنيون بجهود فريق عمل النوايا الحسنة (CGWTF) لدورهم الهام في عملية الإسهام في تعزيز الحوار الوطني بشأن الإطار القانوني الانتخابي^{٤٢}.

١٢-١ تعزيز فهم دور الجهات الفاعلة غير الحكومية في المساهمة في إجراء انتخابات سلمية، والدعوة إلى إدماج آليات بديلة لتسوية الصراع في الإطار القانوني الانتخابي

يمكن تعظيم أثر جهود المؤسسات الرسمية، مثل إدارة الانتخابات وخدمات وكالات قطاع الأمن الخاصة، لمنع وتخفيف العنف المرتبط بالانتخابات إذا سارت جنباً إلى جنب مع المبادرات القائمة لبناء السلام ومنع نشوب الصراعات. ويمكن أن تشمل هذه فرق الوساطة الوطنية، مجالس السلام، الزعماء التقليديين ورجال الدين، المؤسسات ذات السمعة العالية، الشخصيات البارزة من الأفراد، بما في ذلك المنظمات النسائية، والنشطاء العاملون على تعزيز المساواة والمشاركة فيما بين الجنسين. ويعتبر الاعتراف والتكامل بين هذه الجهات الفاعلة في الإطار القانوني الانتخابي بمثابة جزء هام من أعمال الوساطة لتسوية المنازعات وحلها، كما أنه قد يشكل إستراتيجية فعالة لمنع وتخفيف أعمال العنف ذات الصلة بالانتخابات.

اعتراف القانون الانتخابي في جنوب أفريقيا بدور لجان السلام المحلية في الوساطة لحل المنازعات الانتخابية. إن التحول من نظام الفصل العنصري إلى النظام الديمقراطي الجديد خلال سنوات ١٩٩٤-١٩٩٦ كان مدعوماً بصورة جيدة من قبل هندسة إنشائية للسلام متطورة إلى حد ما، مع وجود لجان السلام المحلية (LPCs) بصفتها إستراتيجية أولية لمنع العنف. وقد كانت لجان السلام المحلية نتاجاً لإتفاقية السلام الوطني الموقعة في شهر سبتمبر/أيلول عام ١٩٩٦ من قبل ٢٧ طرفاً من أصحاب العلاقة والشأن في جنوب أفريقيا، بما في ذلك الحكومة والأحزاب السياسية الرئيسية وحركات التحرير الرئيسية. كما أن قانون الانتخابات في جنوب أفريقيا رقم (١٠٣/أ) في الإدراج الذي يحتوي على التعديل رقم ٣٤ لعام ٢٠٠٣ من قانون الانتخابات عام ٢٠٠٣، ينص على أن الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات (IEC) في جنوب أفريقيا تعتبر مخولة في حل أي نزاع انتخابي، أو شكوى أو انتهاك لمدونة قواعد السلوك عن طريق التوفيق أو الوساطة^{٤٣}.

^{٤٠} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الانتخابات ومنع الصراعات، ص. ٤٠-٤١.

^{٤١} مشروع السلام والازدهار العالمي، (تحديث غينيا-بيساو)، ٤ يوليو/تموز ٢٠٠٥، متوفر على الرابط التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢، <<http://www.google.se/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=1&ved=0CCEQFJAA&url=http%3A%2F%2Fwww.ciian.org%2Fjune2005.doc&ei=CMJhULvQFcTi4QS964HYBw&usg=AFQjCNFUBSjXpMsrlI8alKjsZNTzt4MfvA&sig2=bj-3D-acvLJqObu4iAI9Gg>> وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) للانتخابات ومنع الصراعات، ص ٤٠-٤١.

^{٤٢} إيلونا تيب (Ilona Tip)، «لا تحدث ضرراً: تصميم انتخاب حساس للنزاع»، في: أندريا إيف. (Andrea Iff) (محرر)، الاقتراع أو الرصاص: إمكانيات وقيود الانتخابات في سياقات الصراع، المؤتمر السنوي لمنظمة السلم السويسرية (Swisspeace) ٢٠١٠، متاح بالموقع التالي: <http://www.swisspeace.ch/fileadmin/user_upload/Media/Publications/Conference_Paper_2010.pdf>

٢. التخطيط والإعداد لتنفيذ الأنشطة الانتخابية

بمجرد الانتهاء من وضع الإطار القانوني الانتخابي، فإن الحاجة تدعو إلى أخذ زمام المبادرة والشروع في التخطيط والإعداد لتنفيذ الأنشطة الانتخابية. ويشمل هذا تطوير الخطط التشغيلية لتنفيذ مختلف مراحل الدورة الانتخابية، مثل توفير المعلومات اللازمة للناخبين وتسجيل الناخبين المؤهلين والأحزاب السياسية والمرشحين والمراقبين؛ وحملات الدعاية للأحزاب السياسية؛ والافتتاح والفرز وإدارة النتائج. وتشير الخطط التشغيلية، إلى الأنشطة التي سيتم تنفيذها والجدول الزمني والنطاق الجغرافي والموارد البشرية والتدريب اللازم والميزانية، وغيرها. كما أن التراخي أو الضعف أو نشوء الجدل في مرحلة انتخابية واحدة، قد يعرض سلامة ونزاهة المراحل اللاحقة أو العملية الانتخابية برمتها للخطر.

وعندما يشرع العمل في تنظيم الانتخابات في المجتمعات المعرضة لصراعات، فإن ذلك قد يؤدي إلى تفاقم التوترات القائمة ويتسبب في نشوب صراعات عنيفة. ومن ناحية أخرى، فإن التوترات وأعمال العنف القائمة آنذاك قد تمتد إلى العمليات الانتخابية التالية، وتؤثر على مختلف الجهات الانتخابية الفاعلة والأحداث والمواد والمرافق اللازمة. لذلك، فإن من المهم إجراء أعمال التخطيط الانتخابي في الوقت الملائم، وبصورة شاملة وملمة وواعية للصراع، مع ضرورة أخذها بعين الاعتبار لكل من العملية نفسها، والعوامل الهيكلية المتعلقة بالصراع أيضاً. كما أن إجراء تحليل للمخاطر الأساسية المحتملة خلال مرحلة التخطيط، يُعتبر رصيماً ومفيداً للغاية في التخطيط الحساس والواعي للصراع.

الجدول ٢. التخطيط والإعداد لتنفيذ الأنشطة الانتخابية

ج. تحسين البنية الأساسية للسلام	ب. تحسين الأمن الانتخابي	أ. تحسين الإدارة والعدالة الانتخابية
١٤-٢ استقصاء ووضع خرائط للمنظمات والأفراد ممن لديهم أجندات أو قدرات على تعزيز إقرار السلام وحل الصراع الناشئ في الانتخابات على كلا المستويين الوطني ودون الوطني.	١٠-٢ إجراء تمرين في الوقت المناسب لتقييم المخاطر الأمنية المتعلقة بالعمليات الانتخابية في مختلف مراحل الدورة الانتخابية وعبر سائر المناطق الجغرافية.	١-٢ إجراء تمرين مشترك بين الوكالات للتنبؤ بالعوامل والسيناريوهات التي قد تمثل مخاطر انتخابية في مختلف مراحل الدورة الانتخابية وعبر سائر المناطق الجغرافية.
١٥-٢ الانضمام إلى، أو الشروع في بدء منتديات للحوار التشاركي بين هيئات ولجان إدارة الانتخابات ووكالات قطاع الأمن والجهات الفاعلة غير الحكومية في مرحلة التخطيط للعمليات الانتخابية.	١١-٢ تنفيذ إستراتيجية الأمن الانتخابية فيما يتعلق بحماية الجهات الانتخابية الفاعلة والأحداث والمرافق والمواد الانتخابية خلال مختلف المراحل الانتخابية.	٢-٢ تأمين الأموال والأرصدة الكافية للأنشطة الانتخابية، وتخصيص خطوط تمويل محددة لجهود الوقاية من العنف والصراع.
١٦-٢ إضفاء الطابع الرسمي على التنسيق الأمني بين الجهات الحكومية وغير الحكومية خلال الانتخابات، وتعبئة الموارد المالية والبشرية الكافية للعمل المشترك.	١٢-٢ التأكد من أن التخطيط الأمني المشترك الذي ينطوي على وكالات قطاع الأمن المتعددة والإدارة الانتخابية، هو ممارسة تعاونية ويجري على المستويين الوطني وما دون الوطني، على السواء.	٣-٢ التأكد من إتمام إجراء عملية ترسيم الحدود الانتخابية في الوقت المناسب، وقبول أصحاب العلاقة والمصالح السياسية بالنتائج.
١٧-٢ التشاور مع الزعماء التقليديين والدينيين من أجل فهم مدى رغبتهم وقدراتهم المحتملة للمساعدة في التوسط بشأن الصراع الانتخابي.	١٣-٢ وضع المناهج اللازمة لتدريب كوادر وكالات القطاع الأمني على تفاصيل التعامل والمواجهة أو الاشتباك الأمني خلال العمليات الانتخابية.	٤-٢ التأكد من أن الجداول الزمنية التشغيلية لتنفيذ الأنشطة الانتخابية هي واقعية ومعقولة، وتتم ترجمتها إلى تقويم انتخابي.
		٥-٢ ضرورة إنشاء هيئات وآليات تسوية المنازعات الانتخابية في مرحلة مبكرة من العملية الانتخابية.
		٦-٢ تصميم عينات المواد الانتخابية في مرحلة مبكرة واختبار قابليتها للاستخدام ودقتها.
		٧-٢ إنشاء قدرات لجمع البيانات وتحليلها لفهم مستويات المخاطر واتخاذ قرارات واعية وحساسة للصراع.
		٨-٢ التأكد من التوقيت السليم لإدخال الحلول الانتخابية المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات وإمكانية التحكم فيها.
		٩-٢ ضمان شروط سياسية مسبقة لتنفيذ الأنشطة الفنية.

٢-أ تحسين الإدارة والعدالة الانتخابية

إن التخطيط الانتخابي هو عبارة عن عملية يتولى القيام بها إحدى هيئات إدارة الانتخابات. وتشمل الاعتبارات الرئيسية للتخطيط الانتخابي توقيت الأحداث الانتخابية، وتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ أنشطة محددة، في حين أن الاعتبارات المحددة تشمل، من بين أمور أخرى، اعتبارات بشأن التكاليف المرتبطة بأنشطة مختلفة، وتعيين وتدريب موظفي الانتخابات وشراء المواد الانتخابية وتنظيم عمليات الإمدادات واللوجستيات والاتصالات والأمن...إلخ. ومن شأن عمليات التخطيط عندما يتم إجراؤها بصورة شاملة وفي الأوقات المناسبة، ضمان إجراء مشاورات واسعة داخل الإدارة الانتخابية ومع الجهات الخارجية. وفي المجتمعات المعرضة للصراعات، فإن الإدارة الانتخابية تستفيد من إجراء تقييم للمخاطر لتحديد نقاط الضعف المحتملة والتهديدات الأمنية،

الداخلية والخارجية، على السواء، في العمليات الانتخابية. كما يتعين على الإدارة الانتخابية أيضاً إنشاء قدرة أو طاقة تحليلية لتسجيل الحوادث ومراقبة المخاطر المتغيرة طوال مختلف المراحل الانتخابية. وفي هذه الحالة، فإنه ينبغي أن تشمل عمليات التخطيط، حيثما أمكن، تفاصيل محددة بشأن الكيفية التي يمكن بها مواجهة تلك التهديدات ومعالجتها.

١-٢ إجراء تمرين مشترك بين الوكالات للتنبؤ بالعوامل والسيناريوهات التي قد تمثل مخاطر للانتخابات في مختلف مراحل الدورة الانتخابية وعبر سائر المناطق الجغرافية

إن التخطيط الحساس والواعي للصراع، ينطوي على تحليل دقيق للمخاطر الأمنية المرتبطة بالعمليات الانتخابية. كما يجب تنفيذ تحليل للمخاطر الأساسية باعتباره ممارسة مشتركة بين الوكالات، تجمع كلاً من مسؤولي الانتخابات ووكالات القطاع الأمني ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وغيرها. وفي هذه العملية، فإنه يمكن النظر إلى السجل التاريخي للعنف المتصل بالانتخابات والاتجاهات الحالية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. والهدف من ذلك، هو تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي قد تزيد من المخاطر وتؤدي إلى أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات في مختلف مراحل الدورة الانتخابية. كما ينبغي أن يشمل تحليل المخاطر الأساسي أيضاً، استكشاف إستراتيجيات الوقاية والتخفيف من آثار مختلف أعمال العنف. ونظراً للديناميكيات المتغيرة في العمليات الانتخابية، فإن تحليل الخطوط الأساسية ينبغي أن يكون متبوعاً بتدريبات دورية تعمل على استكشاف المخاطر الناشئة من جديد.

إجراء تقييم المخاطر الأساسية الانتخابية قبل الانتخابات العامة عام ٢٠١٣ في كينيا. في أعقاب اندلاع أعمال العنف المتصلة بالانتخابات في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، عمدت الهيئة المستقلة للانتخابات وترسيم الحدود الانتخابية (IEBC) في كينيا إلى اتخاذ عدد من الخطوات لتعزيز قدراتها على منع وتخفيف أعمال العنف الانتخابي قبل وأثناء إجراء الانتخابات العامة المقررة في شهر مارس/آذار عام ٢٠١٣. وقد قامت الهيئة المستقلة للانتخابات وترسيم الحدود الانتخابية، بدعم من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بتنظيم ورشة عمل، ضمت لفيفاً من موظفي الهيئة المستقلة للانتخابات وترسيم الحدود الانتخابية والشرطة الكينية ووكالات الاستخبارات واللجان الوطنية لحقوق الإنسان والمصالحة والأكاديميين. وقد تم إجراء نقاش مركز لمدة يومين حول تحديد المخاطر الانتخابية في بلدان مختلفة قبل الانتخابات العامة. كما جرى أيضاً تدارس المخاطر المرتبطة بمختلف مراحل الدورة الانتخابية. وفي موازاة ذلك، تم إجراء استطلاع للرأي العام الوطني لقياس مدى تصورات المواطنين في ذلك الصدد. وقد أسفرت تلك التمارين عن إمكانية استنباط وتوليد تحليل للمخاطر الأساسية التي أشارت إلى ١٤ عاملاً من عوامل الخطورة التي يتطلب الأمر رصدها وتحليلها في مختلف المراحل الانتخابية.^{٤٢}

هيئة إدارة الانتخابات المكسيكية، بالمعهد الانتخابي الاتحادي (IFE) في المكسيك، تجري التخطيط الانتخابي بالتشاور مع كبرى الوكالات الوطنية في البلاد. تعتبر الانتخابات المكسيكية بمثابة مشاريع معقدة، والتي بحكم وجود جماعات الجريمة المنظمة هناك، فإنها غالباً ما تواجه تحديات أمنية هائلة. وخلال مراحل التخطيط، فإن المعهد الانتخابي الاتحادي يحافظ على إجراء المشاورات الوثيقة مع كبرى الوكالات والمعاهد الوطنية في المكسيك، بما في ذلك الجيش والوكالات البحرية والشرطة ومنظمات الحماية المدنية والطاقة والمياه وغيرها، ممثلة في المجموعة الوطنية لتنسيق المرافق الإستراتيجية. وتتولى هذه المجموعة مهمة تنسيق تخطيط العمليات والوقاية والتخفيف من النزاعات في مختلف المجالات، بما فيها العمليات الانتخابية^{٤٣}. ومن خلال تبادل البيانات المشتركة بين الوكالات، فإن المعهد الانتخابي الاتحادي يصبح قادراً على تحديد المجالات التي تواجه العمليات الانتخابية فيها مخاطر متزايدة.^{٤٤}

^{٤٢} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، مساهمة مباشرة في نقاط العمل.

^{٤٣} سياد عليخوجيتش (Alihodžić Sed)، «تحسين العملية: نهج ثلاثي المستويات لمنع العنف بالانتخابات»، مسارات جديدة (معهد الحياة والسلام، أوبسالا)، رقم ١، انتخابات: حرة ونزيهة وغير عنيفة؟ (٢٠١٢)، وهي متاحة على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢: <<http://www.life-peace.org/resources/publications/new-routes/2012>>

^{٤٤} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، «نحو إطار عالمي لإدارة ودرء الصراع والعنف المتصل بالانتخابات»، (٢٠١٠)، ص. ١٥-١٧، متاح بالموقع التالي: <<http://www.idea.int/resources/analysis/loader.cfm?csmodule=security/getfile&pageid=40868>>

قيام هيئة إدارة الانتخابات الباكستانية بنشر جدول الانتخابات في توقيت ملائم وبصورة شفافة قبل موعد انتخابات عام ٢٠١٣، ما مكّنها من الحصول على ردود وملاحظات حوله من أصحاب العلاقة الانتخابية. تاريخياً، ظلت الانتخابات في باكستان مشوبة بالعنف. وبعد إعلان الرئيس عن موعد الانتخابات العامة لعام ٢٠١٣، بدأت لجنة الانتخابات الباكستانية (ECP) على الفور بإعداد الجدول الزمني لمختلف مراحل الانتخابات.^{٤٦} وقد تم الانتهاء سريعاً من إعداد الجدول الزمني وجرى نشره على الموقع الإلكتروني لهيئة الانتخابات الباكستانية.^{٤٧} وقد مكنت الشفافية الناتجة الأحزاب السياسية من التدقيق في الجدول الزمني، وتقديم الحجج بشأن التغييرات المقترحة في جدول الانتخابات. وبعد تلك الشكاوى والاستئنافات، عملت هيئة الانتخابات الباكستانية على تعديل الجدول الزمني.^{٤٨} وقد تضمنت الجداول الزمنية التشغيلية تعديل المواعيد النهائية لتقديم أوراق تسمية المرشحين والتدقيق في أوراق الترشيح من قبل رئاسة مكتب الانتخابات، بالإضافة إلى تعديل الجداول الزمنية لتقديم الطعون في الترشيحات.^{٤٩}

٢-٢ تأمين الأموال والأرصدة الكافية للأنشطة الانتخابية، وتخصيص خطوط تمويل محددة لجهود الوقاية من العنف والصراع

تحتاج هيئات إدارة الانتخابات إلى أموال كافية لضمان نزاهة الانتخابات. وينطوي ذلك على الاستثمار في الموظفين المدربين تدريباً جيداً في الميدان الانتخابي، إنتاج المواد الانتخابية ذات الجودة العالية، إنشاء قاعدة تقنية للمعلومات الداخلية (IT) والقدرات المتعلقة بالاتصالات، العلاقات العامة القوية، وأمور التوعية والتثقيف لجمهور الناخبين. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الإدارة الانتخابية إدراج بنود ميزانية محددة لجمع معلومات غير منحازة من شأنها المساعدة في تقييم جودة العمليات الانتخابية، وفهم التدابير المطلوبة التي يمكن اتخاذها لتحسين سلامة ونزاهة الانتخابات. ومن المهم في المجتمعات المعرضة للصراعات، أن توجه بعض الموارد نحو الوقاية والتخفيف من أعمال العنف الانتخابي.

الموارد المالية المخصصة للجنة الانتخابات في الهند من قبل الحكومات المركزية وحكومات الولايات الهندية تشتمل على ميزانيات مخصصة لشؤون الأمن والوقاية من العنف بصورة محددة. مع وجود أكثر من ٧٠٠ مليون ناخب^{٥٠}، تعتبر الهند بمثابة أكبر ديمقراطية في العالم. ويتم تمويل لجنة الانتخابات في الهند (ECI) من قبل الحكومة الهندية نفسها. ويتولى ما يسمى الصندوق الموحد، عملية الدفع للموظفين والعمليات الفنية وآلات التصويت الإلكترونية ومختلف النفقات المكتبية. وتغطي حكومات الولايات الاتحادية النفقات المتعلقة بالموظفين في مقر الولاية وفي المناطق التابعة للولاية المعنية، تكاليف الطباعة، نقل بطاقات الاقتراع، إعداد وطباعة السجل الانتخابي، شراء المواد اللازمة لإجراء الانتخابات، التدريب، رواتب مسؤولي الانتخابات، ونفقات المشرفين على الانتخابات المركزية. كما تدفع كل ولاية أيضاً التكاليف اللازمة لقوات الأمن المنتشرة لحماية الانتخابات في تلك الولاية. وخلال الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٩، فإن جهود أعمال الوقاية، والتي شملت على سبيل المثال أعمال مراقبة ورصد بالفيديو للأفراد «الخطيرين»، قد تم تمويلها من ميزانية الانتخابات العامة.^{٥١} «كما أن الصلاحيات الواسعة المخولة لهيئة إدارة الانتخابات من قبل الدستور، يجري تفسيرها بكل حرية وجرأة بإلزام الحكومة بدفع أي نفقات ضرورية للانتخابات. وتخضع حسابات هيئة إدارة الانتخابات للمراجعة من قبل مراقب الحسابات المالية ومكتب المدقق العام، ويتم رفع تقارير تدقيق حسابات الهيئة إلى مجلس البرلمان^{٥٢}».

^{٤٦} «هيئة الانتخابات في باكستان تعد برنامج: استطلاعات الرأي على مستوى البلاد يوم ١١ مايو/أيار»، حسب أخبار : Dawn.com في ٢١ مارس/أذار ٢٠١٣، وهي متاحة على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٩ أبريل/نيسان ٢٠١٣:

<<http://dawn.com/2013/03/21/ecp-prepares-schedule-countrywide-polls-on-may-11/print>>

^{٤٧} متوافر على الموقع: <http://dawn.com/2013/03/22/election-schedule-2013>، 'Election Schedule', dawn.com, 22 March 2013 تمت العودة إليه آخر مرة في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

^{٤٨} هيئة الانتخابات الباكستانية 'Revision of Schedule of General Elections 2013', 28 March 2013, Election Commission of Pakistan, متوافر على الموقع: <<http://ecp.gov.pk/ViewPressReleaseNotificDetail.aspx?ID=1910&TypeID=1>>.

^{٤٩} المرجع السابق.

^{٥٠} International IDEA's voter turnout data for India, وهي متاحة بالموقع التالي <<http://www.idea.int/vt/countryview.cfm?CountryCode=IN>>.

^{٥١} مايكل سكارف (Scharff Michael)، «الشرطة تحرس يوم الانتخابات: رسم خرائط للتغيرات الأمنية في الهند، ٢٠٠٦-٢٠٠٩» ([برينستون، نيو جيرسي]: أمعاء جامعة برينستون ابتكارات للمجتمعات الناجحة، ٢٠١١)، ص. ٧، وهي متاحة بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢: <http://www.princeton.edu/successfulsocieties/content/data/policy_note/PN_id173/Policy_Note_ID173.pdf>

^{٥٢} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أشكال الإدارة الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٦)، ص. ١٩٥.

٣-٢ التأكيد من إتمام إجراء عملية ترسيم الحدود الانتخابية في الوقت المناسب، وقبول أصحاب العلاقة والمصالح السياسية بالنتائج

إن عملية ترسيم حدود الدوائر الانتخابية قد تكون معقدة للغاية، خاصة في ظل بعض النظم الانتخابية.^{٥٣} وغالباً ما يتم توزيع الدوائر الانتخابية وفقاً للتقسيمات الإدارية في البلاد، وقد يكون لطريقة التقسيم تلك بعض المزايا العملية، حيث يعرفها المواطنون بشكل جيد. ومع ذلك، فإن هناك بعض السلبيات. وقد تكون هذه الحدود مصطنعة ودون أهمية تذكر لدى المواطنين. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الترسيم قد يعمل على تقسيم المجتمعات الطبيعية، مثل المجتمعات العرقية والإثنية والدينية، أو اللغوية.^{٥٤} ولذلك، فإن قرار إنشاء الدوائر الانتخابية يجب أن يكون شديد الحساسية وحسن الاطلاع من أجل تحاشي تقسيم المجتمعات التقليدية ذات الاهتمامات والنفوذ والمصالح المشتركة. وتشتمل المبادئ الأساسية لترسيم حدود الدوائر الانتخابية على ما يلي:

(أ) حياد سلطة ترسيم الحدود، (ب) المساواة والتكافؤ في معادلة قوة الصوت الواحد، (ج) تحديد الصفة التمثيلية للمجتمعات المترابطة بموجب الحدود الإدارية والخصائص الجغرافية والميول والرغبات؛ (د) عدم التمييز فيما يتعلق بالعرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو الأوضاع ذات الصلة، و (هـ) الشفافية وسهولة الوصول للجمهور.^{٥٥} وينبغي على هيئة الإدارة الانتخابية تخطيط عمليات ترسيم الحدود وتنفيذها بطرق تعاونية من أجل منع ظهور العنف.^{٥٦} وفي هذا الصدد، فإنه ينبغي وضع آليات لتسوية المنازعات الانتخابية بصورة مسبقة للتعامل مع الشكاوى. وقد تتطلب القدرة التقنية لهيئة إدارة الانتخابات لتنفيذ خطط ترسيم الحدود، ضرورة اللجوء إلى استخدام البرامج الإلكترونية لنظم وبرمجيات المعلومات الجغرافية العالمية (GIS).^{٥٧}

تحسن عملية ترسيم الحدود من خلال استخدام نظم المعلومات الجغرافية قبل الانتخابات العامة في جنوب أفريقيا في عام ١٩٩٩: إن الاستعدادات المتخذة قبل الانتخابات العامة عام ١٩٩٩ - والتي كانت ثاني انتخابات غير عنصرية تجرى في جنوب أفريقيا - اشتملت على تعديلات في ترسيم حدود الدوائر الانتخابية. وقد بدأت العملية في عام ١٩٩٧ بقيام اللجنة التوجيهية للانتخابات، بالتعاون مع إدارة شؤون الأراضي والإحصاءات، بإنشاء قاعدة بيانات جغرافية مكانية لسائر أنحاء البلاد. وبعد أكثر من سنة، تم تسليم مجموعة البيانات الجغرافية إلى الهيئة المستقلة للانتخابات (IEC). وقد تم استخدام برمجيات نظم المعلومات العالمي (GIS) لتحديد ما يقرب من ١٤,٥٠٠ دائرة انتخابية. وفي موازاة ذلك، فقد جرى الطلب من ضباط الدوائر الانتخابية المحلية في كل بلدية عقد لجان تنسيق حزبية تتألف من ممثلين محليين من جميع الأحزاب السياسية، لفحص الخرائط التي تم إنشاؤها حديثاً لتصوير وترسيم الدوائر الانتخابية. وفي المجمل، فإن الهيئة المستقلة للانتخابات لم تتلق سوى ستة دعاوى، وقد تم حلها في غضون أسبوعين قبل موعد الانتخابات. كما تم تكريم الهيئة المستقلة للانتخابات (IEC) بمنحها جائزة «سميثسونيان» (Smithsonian) للحواشيب المرموقة لعام ٢٠٠٠، والمتعلقة باستخدام الحواسيب في المجالات الحكومية والمنظمات من الفئات غير الربحية في مجال «التطبيقات المبتكرة لتكنولوجيا المعلومات التي تعود بالفائدة على المجتمع». وعند تقديم تلك الجائزة، جرت الإشارة بصورة خاصة إلى الاستخدام المبتكر لنظم المعلومات الجغرافية من قبل الهيئة المستقلة للانتخابات في تلك البلاد (IEC).^{٥٨}

^{٥٣} للاطلاع على عواقب النظم الانتخابية المختلفة بشأن ترسيم حدود الدوائر الانتخابية، انظر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، أشكال النظم الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٥)، ص. ١٥٣.

^{٥٤} انظر <<http://aceproject.org/ace-en/topics/bd/bda/bda02/bda02b>>.

^{٥٥} المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES)، «تحدي القواعد والمعايير في إدارة الانتخابات: ترسيم الدوائر الانتخابية»، ٢٠٠٧، على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٥ فبراير/شباط ٢٠١٢: <<http://www.ifes.org/publication/505d087c7a033c8563e67b9fdd45cd78/4%20IFES%20Challenging%20Election%20Norms%20and%20Standards%20WEP%20BNDEL.pdf>>.

^{٥٦} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والانتخابات ودرء النزاعات: دليل للتحليل والتخطيط والبرمجة (نيويورك: فريق الحكم الديمقراطي مكتب السياسات الإنمائية، ٢٠٠٩)، ص. ٤٥.

^{٥٧} شبكة المعرفة الانتخابية، بالموقع التالي الذي تمت مطالعته بتاريخ ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢:

<<http://aceproject.org/ace-en/topics/bd/bdc/bdc03/bdc03a>>

^{٥٨} المعهد الانتخابي للديمقراطية المسندة في أفريقيا (EISA)، «جنوب أفريقيا: عملية ترسيم الحدود ونظم المعلومات الجغرافية»، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢، متاحة على الموقع التالي الذي تم الرجوع إليه بتاريخ ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١:

<<http://www.eisa.org.za/WEP/souiec5.htm>>

٤-٢ التأكيد من أن الجداول الزمنية التشغيلية لتنفيذ الأنشطة الانتخابية تكون واقعية ومعقولة، وتتم ترجمتها إلى تقويم انتخابي

حتى وإن حدّد الإطار القانوني المواقيت الزمنية للانتخابات، فإن القوانين تبيح للهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات أن تختار بنفسها المواعيد الدقيقة لإجراء الانتخابات، وبالتالي فإنها تقرر توقيت مختلف المراحل الانتخابية. وفي عملية توقيت وتسلسل مراحل الانتخابات، فإن الهيئة المستقلة للانتخابات قد تحتاج إعطاءها الوقت الكافي لتنفيذ جميع الأنشطة التحضيرية التي تسبق يوم الانتخابات. وقد تتسبب الجداول الزمنية غير الواقعية في حصول التأخير، وبالتالي فإنها قد تؤثر على مصداقية العمليات الانتخابية ونتائجها بأكملها. كما يتعين في عملية التخطيط لوضع الجداول الزمنية للانتخابات إمعان النظر في المخاطر الخارجية، لا سيما في المناطق التي تكون عرضة للمخاطر البيئية، فضلاً عن الظروف الجوية الموسمية. وفي بعض البلدان، فإن موسم الزراعة قد يؤثر على مشاركة المرأة بسبب دور النساء في عمليات إنتاج الغذاء. كما أن سوء الأحوال الجوية قد يؤثر على نقل المواد الانتخابية، ووصول المواطنين إلى المرافق الانتخابية في المواعيد المحددة. وقد يكون من الصعب أو المستحيل التعويض عن الوقت الضائع. وعلاوة على ذلك، فإن على الإدارة الانتخابية، عند التخطيط للاحتياجات اللازمة، أن تنظر فيما إذا كان من الممكن تطبيق وإجراء جولة ثانية من الانتخابات. كما قد تكون الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية حساسة بشكل خاص؛ بسبب المخاطر الانتخابية العالية والإحباط الذي قد يتراكم خلال الفترة التي تسبق موعد جولة الإعادة. وعند هيكلة الجداول الزمنية، فإنه ينبغي إدراج الجداول الزمنية التشغيلية في تقويم الانتخابات الذي يتطلب العمل على تحديثه بشكل دوري.

٥-٢ ضرورة إنشاء هيئات وآليات تسوية المنازعات الانتخابية في مرحلة مبكرة من العملية الانتخابية

إن آليات تسوية المنازعات الانتخابية جيدة الأداء، لديها إمكانات كامنة لمنع نشوب أعمال العنف. وينبغي في عملية التخطيط إيلاء اهتمام خاص لتوقيت عملية تسوية المنازعات، ومدى قدرات الهيئات المسؤولة للتعامل مع أعداد كبيرة من الشكاوى المحتملة. وحيث إنه لا يمكن وقف العملية الانتخابية عند نشوء إحدى التحديات، فإن إنشاء آليات ملائمة موثوقة وفعالة لتسوية المنازعات يعد أمراً ضرورياً لضمان مصداقية العملية الانتخابية.^{٥٩}

القيام بإتخاذ ١١ إجراء لتحسين نظام تسوية المنازعات الانتخابية (EDR) في مملكة بوتان عام ٢٠٠٨. بعد الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٨، التي شهدت بعض أعمال العنف^{٦٠}، بذلت هيئة الإدارة الانتخابية هناك بعض الجهود لفهم ومعالجة نقاط الضعف المتصلة بآليات تسوية المنازعات الانتخابية. وقد شملت تلك التحسينات: (أ) إنشاء هيئة تسوية منازعات انتخابية بمستويين اثنين؛ (ب) إدخال قواعد أكثر وضوحاً للفصل والحكم في الدعوى؛ (ج) المبادئ الإرشادية لتقديم الشكاوى بطريقة ملائمة؛ (د) إنشاء لجان تحقيق؛ (هـ) تحسين اللوائح التي تنظم جلسات الاستماع؛ (و) توجيه وإرشاد أفضل لصنع القرار؛ (ز) تمكين إصدار قرارات موجزة؛ (ح) شروط أفضل لاتخاذ قرارات نهائية وملزمة؛ (ط) أطر زمنية محددة للنظر في الحالات؛ (ي) الإحالة الإلزامية؛ و (ك) وضع شروط لتقديم الشكاوى خلال فترات غير انتخابية.^{٦١}

^{٥٩} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، العدالة الانتخابية: دليل – (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٠)، ص. ٢٠، ٢٤-٢٥، متوفر بالموقع: <http://www.idea.int/publications/electoral_justice/index.cfm>.

^{٦٠} الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)، قاعدة بيانات PARLINE، نشرة بوتان (Bhutan)، على الموقع الذي تم الاطلاع عليه في ١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ <<http://www.ipu.org/parline/reports/2035.htm>>

^{٦١} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، العدالة الانتخابية، ص ٥١-٥٢، المطالعة في ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢.

٦-٢ تصميم عينات المواد الانتخابية في مرحلة مبكرة واختبار قابليتها للاستخدام ومدى دقتها

إن المواد الانتخابية، بما في ذلك استمارات تسجيل الناخبين والسجلات الانتخابية المؤقتة والنهائية وأوراق الاقتراع ومادج الجدولة، كلها تحتاج إلى أن تكون مصممة بعناية لتقليل احتمالات الأخطاء والنزاعات والصراعات. كما يجب أن تكون هذه المواد واضحة وموجزة ومفهومة لأكثر عدد من السكان، بما في ذلك الأقليات اللغوية والأشخاص المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتحظى بميزات أمان خاصة، مثل العلامات المائية والطباعة الآمنة أو أية مميزات أمان أخرى، كما قد يكون ذلك مفيداً للسياق الذي سيتم فيه التطبيق. وتعتبر إتاحة الوقت الكافي لتصميم واختبار وتحسين المواد الانتخابية مفيدة في تجنب التوترات الناتجة عن مشاكل فنية. وعلاوة على ذلك، فإن هناك العديد من البلدان التي ليس لديها القدرة الكافية على طباعة وإنتاج هذه المواد، أو الحصول عليها من مصادرها، وبالتالي فإنها تكون مضطرة لطلبها من مصادرها في الخارج. وفي هذه الحالات، فإن التواصل مع الجهات المعنية الداخلية يعد أمراً حيوياً. كما أن عملية أخذ عينات المواد الانتخابية والتدابير الأمنية الواجب اتخاذها من قبل الموردين في البلاد التي تجرى فيها أعمال الطباعة، قد أصبحت إحدى الاعتبارات الهامة لأصحاب العلاقة والمصلحة الانتخابية. كما يتعين اتخاذ القرارات وإجراء الأنشطة اللازمة في وقت مبكر، للتعويض عن سلسلة التوريدات المطولة الحاصلة في تلك الظروف.

٧-٢ إنشاء قدرات لتجميع البيانات وتحليلها لفهم مستويات المخاطر، واتخاذ قرارات واعية وحساسة للصراع

ثمة عوامل عديدة تتسبب في اندلاع أعمال العنف ذات الصلة بالانتخابات. وقد تكون تلك العوامل متعلقة بصورة محددة بالعملية (الانتخابية) أو بالسياقات (الهيكلية). ويُعتبر تقييم المخاطر بمثابة منهجية مفيدة في تقييم عوامل الخطر ذات الصلة في سياق وطني وانتخابي معين. ومع ذلك، فإن المخاطر المرتبطة بعوامل محددة قد تتغير مع مرور الوقت. والعوامل التي لا تصنف في البداية على أنها أخطار، قد تطفو على السطح خلال مراحل لاحقة من العمليات الانتخابية. وبالتالي، فإن من المهم إنشاء وتوفير قدرة دائمة داخل الإدارة الانتخابية لتحليل ديناميكيات الخطر طوال فترة الدورة الانتخابية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال جمع البيانات والقيام بالتحليل المتواصل، بهدف إنتاج المعلومات التي تتيح اتخاذ القرارات الحساسة والمدركة لأبعاد الصراع الانتخابي. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن استخدام هذا التحليل لتعبئة وحشد الوكالات والإدارات الخارجية التي قد يكون لها ولايات وصلاحيات وقدرات على معالجة المخاطر التي يتم تحديدها، مثل وكالات قطاع الأمن وغيرها من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وفي الوقت ذاته، فإن هيئات الإدارة الانتخابية تستفيد من تحسين المعلومات والتحليلات المتولدة، والتي تشارك فيها الوكالات الخارجية والجهات الفاعلة.

قيام هيئة إدارة الانتخابات في المكسيك، المعروفة باسم المعهد الانتخابي الاتحادي (IFE)، بتطوير نظام قوي لتحليل بيانات المخاطر قبل الانتخابات. قبل سنة واحدة من الموعد المقرر لإجراء الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٩، كانت المكسيك تعاني من عدد متزايد من الهجمات المتوالية على المجتمع المدني من جانب مجموعات الجريمة المنظمة، مما تسبب في إشاعة شعور من عدم اليقين والخوف. وبسبب زيادة المخاطر الأمنية، عمد المعهد الانتخابي إلى وضع إستراتيجية عامة لمنع الهجمات على المواطنين والسياسيين الفاعلين. وقد عمل المعهد على وضع آليتين اثنتين، وهما «نظام المعلومات السياسية-الانتخابية» و«برنامج تحليل السيناريوهات»، لتمكين المعهد الانتخابي من تقييم المخاطر المتعلقة بالإتجار بالمخدرات والقتل والسرقة والخطف والفقر وصعوبة وتعقيد عمليات إجراء الانتخابات في سائر أنحاء البلاد. وقد اشتمل «مؤشر الخطر لكل ولاية» على بيانات واردة من قوة عمل مؤلفة من حكومات الولايات المحلية ووكالات القطاعات الأمنية وقطاع الاتصالات والبنى الأساسية. وقد تم تصميم النظام لتقليل المخاطر المتعلقة بالعملية الانتخابية، وحماية الناخبين المتوجهين إلى صناديق الاقتراع في عام ٢٠٠٩. وقد ساهمت تلك الإستراتيجية الشاملة في التمكين من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الإجراءات الوقائية.^{٦٢}

^{٦٢} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، «نحو إطار عالمي لإدارة وتخفيف أعمال الصراع والعنف المتصل بالانتخابات»، ٢٠٠٩، ص. ١٥-١٦، وهي متاحة بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢: <http://www.idea.int/resources/analysis/upload/Towards_a_Global_Framework.pdf>

٨-٢ التأكد من التوقيت السليم لإدخال الحلول الانتخابية المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات وإمكانية التحكم فيها

أصبحت هيئات إدارة الانتخابات تعتمد بشكل متزايد على تطبيق حلول متطورة تستند إلى تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ وإدارة العمليات الانتخابية الحساسة والمعقدة. وتشمل أنظمة تكنولوجيا المعلومات الشائعة الاستخدام في هذا المجال، تسجيل البيانات الحيوية أو «البيومترية» للناخبين، والاقتراع الإلكتروني، ونقل الأصوات المدلى بها بطريقة إلكترونية إلى المراكز الرئيسية. ويفيد استخدام تكنولوجيا المعلومات في ضمان إجراء العمليات الانتخابية بسرعة أكبر، وبكونها أقل عرضة للأخطاء البشرية، وبالتالي فإنها تسهم في زيادة الثقة والمصدقية في نتائج الانتخابات. وأما على الجانب السلبي، فإن التأخر في انتقاء وشراء وإصلاح الأعطال في هذه الأنظمة قد يسبب مشاكل خطيرة لمسؤولي الانتخابات، ما يؤدي إلى فقدان ثقة الجمهور وإلحاق الضرر بالمصدقية في نتائج الانتخابات. ولتقليل المخاطر المتعلقة بإدخال تطبيقات وتقنيات جديدة، فإنه يتعين على الإدارة الانتخابية ضمان اختبار وشراء المعدات خلال المرحلة الأولية من العمليات الانتخابية. كما ينبغي توفر الإمكانية للتعويض عن أي تأخير قد يحصل في توريد أو اختبار أو فشل تلك الأنظمة، من خلال نشر الموارد والإجراءات البديلة بصورة فورية عند الضرورة. وتدل التجربة على أن استخدام تقنيات المعلومات قد يعمل بصورة أفضل في حالة الأخذ في تطبيقها بطريقة تدريجية، وتقبل استخدامها ونيلها ثقة جميع أصحاب العلاقة والمصلحة الوطنية المتصلة بالانتخابات.

إدخال التصويت الإلكتروني تدريجياً من قبل المحكمة العليا للانتخابات في البرازيل. «كان الدافع وراء إدخال التصويت الإلكتروني في البرازيل، هو العوامل الاقتصادية ومحاولة منع الغش والتزوير في الانتخاب. وقد تم تبني نهج متعدد السنوات لإدخال تدريجي للتصويت الإلكتروني، وتضمنت الخطة الخطوات التالية: الشروع في وضع بيانات الناخبين والمعلومات المدنية، بما في ذلك سهولة الاستخدام ودراسات الجدوى، ابتداء من عام ١٩٨٦؛ المباشرة في بناء القدرات لدى هيئة إدارة الانتخابات، و«رقمنة» وحوسبة محصلة تجميع النتائج؛ تطوير التجهيزات والمعدات والبرمجيات، بحيث تشمل على الخبرات التقنية المحلية؛ اختبار واختيار المعدات المناسبة للبيئة البرازيلية؛ القرارات النهائية للإدارة الانتخابية في الحكم على نوع الأجهزة والنظم الأفضل للسياق البرازيلي؛ قياس وضبط الجودة والاختبارات في مختلف البيئات؛ التفويض باعتماد التصويت الإلكتروني في الانتخابات المحلية والبلدية عام ١٩٩٦؛ مراجعة النتائج بعد الانتخابات وضبط الجودة الشاملة في الفترة اللاحقة؛ والتفويض بالتصويت الإلكتروني الشامل في الانتخابات العامة خلال عام ٢٠٠٢. ولخلق المزيد من الثقة الإضافية في التقنية المستخدمة، فقد تم في عام ٢٠٠٩ إجراء مسابقة في مجال قرصنة المعلومات. وعلى مدار السنين، اكتسب المواطنون وأصحاب العلاقة ما يكفي لهم من الثقة في النظام، لدرجة أنه لم تعد هناك حاجة لإستخدام التصويت المرتبط بالوسائل الورقية، وتم الاستغناء عنه كلياً في نهاية المطاف، بعد التغلب على بعض المشاكل التقنية المرتبطة بالطابعات. وفي حين أن أنظمة التصويت غير المعتمدة على الورق غالباً ما يتم التنازع عليها؛ فإن القضية البرازيلية تجسد ما يمكن تحقيقه من نجاح من خلال الثقة في بناء القدرات وإجماع التوافقات في الآراء على مدى سنوات عديدة من خلال عدة دورات انتخابية»^{٦٣}.

^{٦٣} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، «مقدمة إلى التصويت الإلكتروني: اعتبارات أساسية» ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، متاحة على الموقع الذي تمت مطالعته بتاريخ ١٦ أبريل/نيسان ٢٠١٣.

< <http://www.idea.int/publications/introducing-electronic-voting/loader.cfm?csmodule=security/getfile&pageid=47347> >

٩-٢ ضمان شروط سياسية مسبقة لتنفيذ الأنشطة الفنية

غالباً ما يتم تنظيم الانتخابات في سياقات وطنية حيث يكون المشهد السياسي معقداً جداً. كما أن التقسيمات السياسية داخل المؤسسات التشريعية والتنفيذية قد تزيد من تعقيد العمليات الانتخابية، وتتطلب زيادة في قدرات النزاهة والطاقات التشغيلية للمنظمات صاحبة الولاية الانتخابية. وفي حين أنه قد يكون من المهم ضمان الوصول إلى توافق سياسي بين الأطراف السياسية الفاعلة ذات الصلة التي تعطي شرعية لهيئة إدارة الانتخابات، فإنه قد يتعين على هيئة إدارة الانتخابات أن يكون لديها الوعي والحس والإدراك الجيد بمختلف المراحل والأنشطة الحساسة سياسياً من أجل ضمان الاحتفاظ بتوافق سياسي، قبل وأثناء تنفيذ مراحل تقنية محددة من الانتخابات. وهذا قد يتطلب توفر الحساسية السياسية ومهارات لبناء التوافق في الآراء بين مسؤولي الانتخابات.

هيئة الإدارة الانتخابية لدى المعهد الانتخابي الاتحادي (IFE) في المكسيك، تمارس الحساسية السياسية عند تنفيذ العمليات التقنية. من أجل تنفيذ ولايتها في سياق سياسي معقد في المكسيك، فإن هيئة إدارة الانتخابات بالمعهد الانتخابي الاتحادي تميز بين جانبين من جوانب إدارة الانتخابات؛ حيث يمثل الجانب الأول في البعد التقني، وينطوي ذلك على إدارة الموارد والأنشطة التنفيذية لضمان إجراء العمليات الانتخابية في الوقت المناسب، وبصورة تمتاز بالمصداقية والسلمية. أما البعد الثاني فهو سياسي، حيث يقر المعهد الانتخابي الاتحادي أن مسؤولي الانتخابات يتطلبون شعوراً جيداً بالوضع السياسي من أجل الحصول على فهم أفضل للدلالات السياسية المحتملة للأنشطة الانتخابية. وهذا يتيح لها اتخاذ قرارات حساسة سياسياً في الانتخابات، وتنفيذ الإجراءات اللازمة لضمان أن العمليات الانتخابية لا تثير جدالات سياسية. وفي الواقع، فإن الخبرات المكسيكية تؤكد على أن هناك تفاعلات بين الأبعاد الفنية والسياسية في العمليات الانتخابية. «إن السياسة والتقنية عملاً متغيران بصورة مشتركة: حيث إن التقنية هي الهيئة الإدارية، والسياسة هي ما يعطي معنى ويغذي روح تلك الإدارة».^{٦٤}

٢-ب تحسين الأمن الانتخابي

إن التخطيط للاحتياجات الأمنية والاستجابات اللازمة لها، يتعين الاضطلاع به على أساس تقييم المخاطر في البيئة الانتخابية العامة وقضايا محددة تتصل بالمشهد الجغرافي أو السياسي.^{٦٥} وقد اعتادت وكالات قطاع الأمن، بشكل عام، على التخطيط الأمني الإستراتيجي والتشغيلي معاً. وفي عام الانتخابات، فإن هذه الخطط يجب أن تأخذ في الاعتبار ديناميكيات النزاعات الانتخابية، مثل زيادة التوترات والصراعات السياسية، ومتطلبات توفير الأمن لعدد غير من الجهات الانتخابية الفاعلة والأنشطة والمرافق ووفرة المعلومات. ولدعم وتعزيز سلامة العمليات الانتخابية، فإنه ينبغي القيام بالتخطيط الأمني المتعلق باتفاقات الخدمات الخاصة في الوقت المناسب، بحيث يكون مرتكزا على علم واطلاع جديدين بمختلف الاحتياجات الانتخابية المحددة. كما ينبغي الأخذ بعين الاعتبار، بصورة محددة، مختلف المخاطر الانتخابية التي تتطلب توفير الحماية المادية (للأطراف الفاعلين والأحداث والمرافق والمواد) والموارد المالية والبشرية، والتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى، وهلم جرا.

^{٦٤} مساهمة من مانويل كاريو بوبلانو، منسق الشؤون الدولية بالمعهد الانتخابي المكسيكي (IFE)، ١٧ مايو/أيار ٢٠١٣.

^{٦٥} المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا (EISA)، ص. ٢، بالموقع التالي: <<http://www.eisa.org.za/PDF/OP41.pdf>>

١٠-٢ إجراء التمارين في الوقت المناسب لتقييم المخاطر الأمنية المتعلقة بالعمليات الانتخابية في مختلف المراحل الانتخابية وبين سائر المناطق الجغرافية

ينبغي لوكالات القطاع الأمني حشد الخبرات التنظيمية لإجراء تقييم شامل للمخاطر الانتخابية في وقت مبكر من العمليات الانتخابية. كما يجب أن يتم النظر في هذا التقييم إلى ديناميكيات الصراع الانتخابي، التاريخي والحالي، في مختلف المناطق الجغرافية. وإلى أقصى حد ممكن، فإنه ينبغي أن تشمل المشاورات جميع أصحاب العلاقة والمصلحة المعنيين، بما في ذلك هيئة إدارة الانتخابات والوزارات ذات الصلة، (على سبيل المثال: الداخلية، الدفاع، الشرطة، العدل، الصحة، والنقل)، والحكومات المحلية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني^{٦٦}. إن فهم حوافز الجهات السياسية الفاعلة الذي يدفعها إلى اللجوء إلى استخدام العنف خلال العمليات الانتخابية، يمكن أن يثري عملية تخطيط الاستجابات الأمنية المناسبة^{٦٧}.

وزارة الدفاع الكولومبية تضع خرائط المخاطر المتعلقة بالأمن الانتخابي خلال الانتخابات المحلية في عام ٢٠١١. في عام ٢٠٠٨، قدرت الحكومة الكولومبية أن الجماعات المسلحة غير المشروعة تستطيع من خلال استخدام أعمال الإرهاب والتخويف ووسائل عنيفة أخرى، العمل على تعطيل الانتخابات المحلية في عام ٢٠١١ في نحو ثلث مناطق البلاد. وإستجابة لذلك، عمدت وزارة الدفاع إلى وضع خارطة بالمناطق ذات الخطورة العالية، مع التركيز على الأمن الانتخابي. وفي المحصلة، شارك ٥٣ مركزاً من مراكز الشرطة الإقليمية في رسم المناطق المعرضة للخطر باستخدام البيانات الإحصائية المتوفرة والمسوحات للمناطق المستهدفة. وقد حدد الإجراء المتخذ نحو ٥٨ بلدية قد يواجه فيها المرشحين للانتخابات احتمال زيادة المخاطر الأمنية. وقد تم تزويد المناطق المعرضة للخطر بمخططات أمنية وبرامج حماية من أجل ضمان عملية انتخابية فاعلة وآمنة. كما تم تشجيع السياسيين الفاعلين الذين يزمعون السفر إلى أي من المناطق التي تم وضع خطط حماية ملائمة بشأنها، أن يعملوا على إبلاغ أجهزة الشرطة قبل السفر لتلك المناطق. وقد مكن هذا الإجراء السلطات من توفير «تدابير حماية احترازية بصورة فاعلة وكافية»^{٦٨}.

١١-٢ تنفيذ إستراتيجية الأمن الانتخابية، فيما يتعلق بحماية الجهات الانتخابية الفاعلة والأحداث والمرافق والمواد، خلال مختلف المراحل الانتخابية

إن تفعيل الخطط الأمنية الانتخابية، يساعد في ترجمة مفاهيم الأمن الانتخابي الأوسع إلى نقاط إجراءات عملية يتعين اتخاذها. وسوف تشير إلى فئات محددة تتطلب الحماية الأمنية، مثل الجهات الفاعلة (كمسؤولي الانتخابات والقادة السياسيين)، والأحداث الانتخابية (مثل مسيرات الأحزاب السياسية)، والمرافق الانتخابية (مثل مراكز تسجيل الناخبين ومكاتب الإدارة الانتخابية ومرافق التخزين، حيث يتم فيها حفظ المواد الانتخابية)، والمواد الانتخابية (مثل المواد الانتخابية الحساسة). وعلاوة على ذلك، فإنها تعمل على ربط الاحتياجات المحددة للحماية الأمنية مع مراحل معينة من الدورة الانتخابية وتحديد المسؤوليات فيما بين الوكالات.

^{٦٦} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الانتخابات ومنع الصراعات، ص. ٣٣.

^{٦٧} ك. شارما، و ل. كاميرود (Sharma, K. and Kammerud, L) «أعمال العنف في الانتخابات: الأسباب، الاتجاهات، والتخفيف من آثارها»، ورقة مؤتمر، الندوة الانتخابية، ٢٢ أبريل/نيسان، ٢٠١٠، ص. ١٠.

^{٦٨} تقارير كولومبيا، «الحكومة الكولومبية تنفذ التدابير الأمنية المستهدفة لانتخابات أكتوبر/تشرين الأول» ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، متاح بالموقع الذي تم الاطلاع عليه في ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢

<<http://colombiareports.com/colombia-news/news/16732-colombian-govt-targets-security-measures-for-october-elections.html>>

تفعيل إستراتيجية الأمن الانتخابي خلال انتخابات عام ٢٠٠٩ في الهند. كانت لجنة الانتخابات في الهند (ECI) مسؤولة عن وضع إستراتيجية أمنية انتخابية لحماية العناصر الانتخابية الفاعلة والمرافق والمواد الانتخابية قبل الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٩. وقد شملت التحديات ضرورة توفير الترتيبات الأمنية لنحو ٨٢٨,٠٠٠ مركز اقتراع. وللتعويض عن النقص في أفراد قوات الأمن، حيث الطلب عليهم سيكون كبيراً للغاية، فقد أصدرت هيئة إدارة الانتخابات تعليمات مفصلة إلى كبار ضباط الانتخابات في كل ولاية، طالبةً منهم إجراء تقييم أولي عن الأماكن التي يلزم فيها نشر المزيد من عناصر الأمن، والأماكن التي يتطلب الأمر فيها اتخاذ إجراءات محددة لردع الأفراد الذين قد يرتكبون أعمال تزوير أو عنف، وكذلك «رسم خرائط لمناطق الضعف»، والتي كانت تمثل منهجية مصممة لمساعدة كبار ضباط الانتخابات في تحديد أي من مراكز الاقتراع في ولايتهم قد تكون الأكثر عرضة للخطر، وكان كبار ضباط الانتخابات بموجبها مخولين بسلطات وصلاحيات لإستدعاء قوات الشرطة الاحتياطية المركزية (CRPF) وهي شرطة شبه عسكرية تديرها وزارة الهند للشؤون الداخلية بهدف استكمال وتعزيز قوات شرطة الولاية خلال الانتخابات. وبالتالي، فقد كانت قوات الشرطة الاحتياطية المركزية تحت قيادة المدير العام للشرطة، الذي كان يتلقى الأوامر والطلبات من كبير ضباط الشؤون الانتخابية خلال فترة الانتخابات. وقد أدى هذا الإجراء إلى الانخفاض في عدد الحوادث المتصلة بالانتخابات، إذ أعلنت هيئة إدارة الانتخابات أن انتخابات عام ٢٠٠٩ كانت واحدة من أكثر الانتخابات سلمية في تاريخ البلاد^{٦٩}.

١٢-٢. التأكد من أن التخطيط الأمني المشترك، الذي ينطوي على وكالات قطاع أمن متعددة وهيئة الإدارة الانتخابية، هو ممارسة تعاونية وتُجرى على الصعيد الوطني وما دون الوطني

يصبح الأمن الانتخابي أكثر فعالية عندما يتم تكييفه ومواءمته مع سياق الأمن المحلي^{٧٠}. كما أن تنفيذ إستراتيجية أمنية انتخابية قد يتطلب إنشاء هيئات تنسيقية مشتركة مثل فرق العمل أو مراكز العمليات الانتخابية المشتركة^{٧١}. وتوفر مثل هذه المحافل الأمنية الحفاظ على، وتعزيز التنسيق بين مختلف الوكالات في جميع مراحل الدورة الانتخابية. كما أن التخطيط الأمني قد يأخذ بعين الاعتبار أيضاً مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الأحزاب السياسية والوزارات الأخرى ومنظمات المجتمع المدني^{٧٢}.

التنسيق بين اللجنة المستقلة المؤقتة للانتخابات والشرطة الكينية لتقوية التخطيط الأمني قبل الاستفتاء عام ٢٠١٠. لقد أدت أعمال العنف الناشئة بعد الانتخابات في عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ لوفاة أكثر من ١,٥٠٠ شخص في كينيا، وتسببت في نزوح أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ مواطن^{٧٣}. وفي سياق الاستعدادات للاستفتاء الدستوري عام ٢٠١٠، عملت الهيئة المستقلة المؤقتة لإدارة الانتخابات (IIEC) بالتعاون مع الشرطة الكينية على تطوير خطة أمنية انتخابية شاملة. وتضمنت الخطة منهجية لتحديد عدد أفراد الأمن اللازمين لتوفير احتياجات الأمن الانتخابية. وقد تم تقييم الاحتياجات اللازمة على الصعيد الوطني من قبل قادة أقسام الشرطة (OCPDs)، كما جرى دمج المعلومات المتوفرة على المستوى الوطني وتجميعها ضمن تقرير شامل بالاشتراك مع الهيئة المؤقتة لإدارة الانتخابات (IIEC)، ومن خلال لجنة أمنية خاصة، عملت بشكل وثيق مع وزارة الشؤون الداخلية والشرطة بشأن العمليات الأمنية قُبيل موعد الانتخابات. كما أجرت اللجنة أيضاً استشارات مع مكتب الرئيس ودائرة تسجيل الأشخاص والهجرة ووزارة العدل والوحدة الوطنية والشؤون الدستورية، من أجل «العمل على إطلاق الأنشطة الانتخابية على نحو فعال». ولتعزيز قدرات قوة الشرطة الكينية لضمان الأمن الانتخابي، فقد تمت استعارة الأفراد النظاميين ممن يرتدون زيّاً موحداً من خدمات الحياة البرية الكينية وإدارة مصلحة السجون،

^{٦٩} سكارف-Scharff، «يوم الشرطة لحراسة الانتخابات»، ص ٨-١.

^{٧٠} الوكالة الأميركية للمعونة والتنمية-USAID والمؤسسة الإبداعية الدولية وشركاؤها (Creative Associates International)، الإطار الأمني الانتخابي: دليل التوجيه الفني (واشنطن العاصمة: الوكالة الأميركية للتنمية، ٢٠١٠)، ص. ٢٥.

^{٧١} المرجع السابق نفسه، ص ٢٥-٢٦.

^{٧٢} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الانتخابات ومنع الصراعات، ص. ٨٦.

^{٧٣} مارا روبرتس (Roberts, Mara J)، تحليل النزاعات المتعلقة بالعنف بعد انتخابات عام ٢٠٠٧ في كينيا (شارلوت فيل، فرجينيا: جديد دومينيون سيطرة المقاييس الجديدة للأعمال الخيرية، ٢٠٠٩)، متاح بالموقع الذي تم الاطلاع عليه في ١٣ فبراير/شباط ٢٠١٣. <http://www.ndpmetrics.com/papers/Kenya_Conflict_2007.pdf>

وجرى تدريبهم وتعيينهم كضباط شرطة ونشرهم على الفور في المواقع التي تتطلب الحماية الأمنية الانتخابية قبل يوم الانتخابات وبعده^{٧٤}.

١٣-٢ تطوير المناهج التدريبية اللازمة لوكالات قطاع الأمن فيما يتعلق بتفاصيل المشاركة الآمنة خلال العمليات الانتخابية

تحتاج كوادر وكالات القطاع الأمني إلى تدريب لفهم التحديات الخاصة المتعلقة بمشاركتهم خلال العمليات الانتخابية. وينبغي أن يشمل هذا التدريب المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والوعي بأهمية المساواة بين الجنسين^{٧٥}. ومن حيث تطوير منهجيات التدريب واتخاذ القرار بشأن الجداول الزمنية للتدريب، فإن اتفاقات الخدمات الخاصة تستفيد من التعاون الوثيق مع الإدارة الانتخابية. كما يتطلب تصميم منهجية التدريب، الأخذ بعين الاعتبار مستويات التعليم والتنوع اللغوي بين ضباط قطاع الأمن وطول فترات التدريب. وإذا تم إجراء التدريب بطريقة التسلسل المتعاقب على نسق شلال الماء المتساقط من الأعلى للأسفل، فإنه يتعين الحفاظ على قدرات المدربين لنقل التدريب للزملاء المتدربين بصورة ملائمة، مع ضمان الجودة في مستويات التدريب.

وكالات الأمم المتحدة تعمل على تطوير منهج تدريبي للشرطة السودانية قبل الانتخابات العامة في عام ٢٠١٠: تعتبر الانتخابات العامة عام ٢٠١٠، معلماً هاماً في اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ الذي أنهى النزاع المسلح في السودان^{٧٦}. وبمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، فإن صندوق سلة المساعدة للانتخابات والشرطة التابعة للأمم المتحدة (UNPOL) وبعثة الأمم المتحدة يوناميد في دارفور (UNAMID)، قد عملوا على وضع منهج تدريبي على الأمن الانتخابي من أجل تدريب أكثر من ٣٤,٠٠٠ فرد من ضباط الشرطة السودانية في مستويات مختلفة قبل الانتخابات العامة عام ٢٠١٠. وقد وفر برنامج التدريب ملخصاً عن قانون الانتخابات وعملية الاقتراع ودور الشرطة في العملية، والجرائم المحتملة وسيناريوهات تدريب وهمية خاصة بيوم الاقتراع. كما عملت شرطة الأمم المتحدة أيضاً على إنتاج ٢٧,٠٠٠ نسخة بحجم مناسب لحملها بالجيب كدليل مرجعي سريع يحدد الإجراءات الأساسية والتوصيات لسلوكيات رجال الشرطة خلال أيام الاقتراع. وقد غطت هذه المناهج التدريبية وضع إستراتيجية للمركز والانتشار الأمني في يوم الاقتراع للتخفيف من «بؤر التوتر» الانتخابية^{٧٧}.

٢-٣ تحسين البنية التحتية من أجل السلام

بالإضافة إلى إدارة الانتخابات وكوادر اتفاقات الخدمات الخاصة، والتي لها ولايات ومسؤوليات واضحة لضمان إجراء انتخابات سلمية، فإن عدداً من الجهات الحكومية وغير الحكومية الأخرى لديها مصالح خاصة في المساهمة في إجراء انتخابات سلمية. ويمكن أن تشمل هذه أيضاً منظمات المجتمع المدني والجماعات والأفراد ممن يمثلون اللبنة الأساسية للبنية التحتية الوطنية للسلام. وأثناء مرحلة التخطيط للانتخابات، ينبغي أن تكون مختلف هذه الجهات مبادرة وسباقة في تحديد المنظمات والأفراد الآخرين ممن لديهم أجندات مشابهة والوصول إليهم، حيث من المحتمل أن يكون لديهم إلمام بعمليات التوسط

^{٧٤} «التحديات الأمنية في إدارة الانتخابات: نحو انتخابات ٢٠١١ في نيجيريا. دراسة حالة من التحديات الأمنية في الانتخابات الكينية»، ص ٧، ٩، متاح على <http://www.google.se/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=3&sqi=2&ved=0CDMQFjAC&url=http%3A%2F%2Fwww.iebc.or.ke%2Findex.php%2Fdownloads%2Fspeeches%2F2010-speeches%2F523-paper-presented-to-abuja-conference-security-challenges-in-kenyan-election%2Fdownload.html&ei=h050UPqSMrDQ4QTc_4DIAQ&usq=AFQjCNELZ8j9FF-ncBcyHPP8NituYgGIPw&sig2=GXSFMn2IsMnOwvnSMTxXaEg>.

^{٧٥} منهج التدريب على استجابات الشرطة الفعالة للعنف ضد المرأة، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢ <<http://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/newtrainingcurr.pdf>>

^{٧٦} منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، «دعم الديمقراطية من خلال الأمم المتحدة، تقرير ٢٠١٠/١٠»، تقييم: تقرير حالة السودان، ص. ٢، بالموقع الذي تم الرجوع إليه بتاريخ ١١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢ <<http://www.oecd.org/derec/norway>> pdf. ٤٨٠.٨٥٧٢٦

^{٧٧} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان، نشرة المساعدة الانتخابية، مارس/آذار ٢٠١٠، متوفرة بالموقع الذي تم الاطلاع عليه في ١١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢ <http://www.sd.undp.org/updates/Bulletin_March_2010.pdf>

وحل النزاعات، مثل الزعماء والوجهاء التقليديين. وقد يتطلب هذا إنشاء منتدى تعاون تشاركي يمكن من خلاله ضمان تنسيق الجهود وتعظيم النتائج. وقد تتضمن العملية اتخاذ إجراءات محددة لرسم خرائط لمختلف المنظمات والجهات الفاعلة القائمة التي قد تسهم في ضمان إجراء انتخابات سلمية وتعزيز المنابر والمحافل التعاونية وتعبئة الموارد وتخطيط العمليات وإنشاء إدارة الانتخابات، بالتعاون مع مختلف أطراف وكوادر اتفاقات تقديم الخدمات الأمنية الخاصة.

٢-١٤ استقصاء ووضع خرائط للمنظمات والأفراد ممن لديهم أجنداث أو قدرات على تعزيز إقرار السلام وحل الصراعات الناشئة في سياق الانتخابات على المستويين الوطني وما دون الوطني

إن الآليات الفعالة لمنع الصراعات والتخفيف من آثارها قد تتخذ أشكالاً متعددة في مختلف المجتمعات. وفي الديمقراطيات الراسخة، فإن المؤسسات القضائية عادة ما تحظى بثقة المواطنين وتكون قادرة على التوسط في حل الصراعات بشكل فعال. وفي بعض المجتمعات، فإن آليات تسوية المنازعات والسلطات التقليدية كالزعماء الدينيين أو القبليين، تساعد في تكميل عمل السلطة القضائية وتشكيل آلية أساسية لمنع نشوب الصراعات والتخفيف من آثارها. وفي المجتمعات المعرضة للصراعات، فإن الأمر غالباً ما يتطلب بذل جهود إضافية لتطوير وتعزيز القدرات لمنع نشوب الصراع وبناء السلام، من خلال إنشاء مجالس للسلام والاتصال والمنتديات التي تنطوي على منظمات من المجتمع المدني والأحزاب السياسية والوكالات الحكومية، وبعض أفراد المواطنين الذين يتحلون بسمعة وشهرة عالية، بالإضافة إلى المنظمات والأفراد العاملين على تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل. كما قد تتطلب الإمكانيات الكاملة لفهم بناء السلام ومنع نشوب الصراعات، ضرورة وضع خرائط للبنية التحتية الموجودة لأغراض السلم والأمان.

٢-١٥ الانضمام إلى، أو الشروع في إنشاء منتديات للحوار التشاركي بين هيئات ولجان إدارة الانتخابات ووكالات القطاع الأمني والجهات الفاعلة غير الحكومية، في مرحلة التخطيط للعمليات الانتخابية

ينبغي إنشاء حوار تشاركي وديمقراطي، من خلال إقامة منتديات لأصحاب العلاقة والمصلحة المتعددين، وإجراء مشاورات بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية خلال مرحلة التخطيط. وإذا كانت هيئات إدارة الانتخابات ووكالات القطاع الأمني لا تأخذ زمام المبادرة وتعتمد لتنظيم منتديات الحوار، أو لا تشرك معها المنظمات غير الحكومية؛ فإن هذه الجهات قد تأخذ خطوات استباقية لعقد مثل هذه المنتديات بأنفسها. كما أن المنتديات القائمة، والتي أنشئت بهدف تنسيق الجهود الواسعة لبناء السلام ومنع النزاعات خارج السياق الانتخابي، قد تصبح بمثابة منصات لمناقشة وتنسيق الإجراءات بهدف الوقاية والتخفيف من العنف المتعلق بالانتخابات خلال فترة إجراء العمليات الانتخابية.

الجهات الفاعلة غير الحكومية تعمل على إجراء مشاورات وطنية لدعم انتخابات سلمية في أرض الصومال عام ٢٠١٢. على الرغم من الاعتراف بأنها كانت حرة ونزيهة، فقد شهدت انتخابات عام ٢٠١٠ في بلاد أرض الصومال بعض أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات على شكل عمليات تهريب وقتل.^{٧٨} وقبل إجراء الانتخابات الحكومية المحلية في شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠١٢، أجرى منتدى الاطراف الفاعلة الانتخابية غير الحكوميين في أرض الصومال (SNSAF) عملية تشاور وطني، مما عمل على خلق منبر للحوار وجمع بين مختلف أصحاب المصلحة الانتخابية، كاللجنة الوطنية للانتخابات (NEC) ولجنة التسجيل والموافقة على إنشاء الجمعيات السياسية (RAC) والأحزاب والجمعيات والمسؤولين الحكوميين والبرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني، كما شملت الزعماء التقليديين والدينيين ومنظمات نسائية وخبراء قانونيين. وكان الهدف من الحوار قبل الانتخابات هو تحديد القضايا الرئيسية التي قد يكون لها تأثير سلبي على الانتخابات، فضلاً عن توليد الإستراتيجيات المناسبة لمعالجة تلك المعوقات من أجل ضمان أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وسلمية. وقد شملت بعض المخاوف التي

^{٧٨} محطة سي.أن.أن. (CNN) الإخبارية، «مصرع مراقب الانتخابات في أرض الصومال؛ عند عد الاقتراع؛ ٢٧ يونيو/حزيران ٢٠١٠، متاحة على الموقع الذي تم الاطلاع عليه في ١١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢

<http://articles.cnn.com/2010-06-27/world/somalia.somaliland.election_1_somaliland-puntland-southern-somalia?_s=PM:WORLD>

تم تحديدها خلال الحوار، أوجه القصور في الإطار القانوني الانتخابي المتعلقة بتصميم ورقة الاقتراع، ترتيبات محطة الاقتراع، ترسيم الدوائر والحدود الانتخابية، عدم كفاية تثقيف الناخبين، النقص العام في القدرات والموارد المالية لهيئة إدارة الانتخاب، توقيت الانتخابات بشكل غير مناسب (حيث لم يتم تحديد أي موعد للانتخابات في وقت المشاورات)، والمخاوف الأمنية.^{٧٩}

٢-١٦ إضفاء الطابع الرسمي على التنسيق الأمني بين الجهات الحكومية وغير الحكومية خلال الانتخابات، وتعبئة الموارد المالية والبشرية الكافية للعمل المشترك

إن تعزيز قدرة المجتمع على المرونة وتحمل الصراع والعنف خلال الانتخابات، قد تتطلب تعزيز التنسيق والعمل المشترك فيما بين مختلف الجهات الرئيسية الفاعلة، بما فيها الحكومية وغير الحكومية التي لديها ولاية وصلاحيات للعمل من أجل إجراء انتخابات سلمية ولها مصلحة في القيام بذلك. وينبغي لهذه المنظمات أن تعمل سوية لتطوير الخطط التشغيلية للانخراط في جميع المراحل المختلفة للدورة الانتخابية، على المستوى الوطني وما دون الوطني. وفي سياق المجتمعات المعرضة للصراعات، فإنه ينبغي توقع مثل هذه الخطط لإنشاء هيئات دائمة لجمع البيانات وتحليلها، ووضع تنبيهات للإنذار المبكر، وتنسيق أنشطة الوقاية والتخفيف من آثارها. كما يتطلب إنشاء هيكل وقدرات لتنفيذ الإجراءات الوقائية والتخفيفية المشتركة ضرورة توفر الأموال الكافية. ومع ذلك، فإن هذه الآليات على المدى الطويل، تعتبر غير مكلفة وفعالة للغاية من حيث التكلفة.^{٨٠}

قيام الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، بالعمل على إنشاء منصة تعاون وإنذار مبكر لمنع نشوب الصراعات قبل الاستفتاء عام ٢٠١٠ في كينيا. أثناء اندلاع أعمال العنف المتصلة بالانتخابات في كينيا عام ٢٠٠٨، كانت الحوادث المسجلة في المناطق الكينية التي وجدت فيها لجنة السلام في المقاطعات (DPC) أقل بشكل ملحوظ من غيرها من المقاطعات التي لم تتواجد فيها مثل هذه اللجنة. وقد كانت النتائج مقنعة، حيث إنه بعد صدور قانون الوفاق والمصالحة الوطنية عام ٢٠٠٨، قررت الحكومة إنشاء لجنة السلام في المقاطعات في جميع مناطق كينيا. كما اكتسبت عملية إنشاء وتعزيز البنية التحتية للسلام مزيداً من الزخم مع اقتراب الاستفتاء على الدستور عام ٢٠١٠. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة التوجيهية الوطنية لإدارة النزاع (NSC) ولجنة التماسك والتكامل الوطني (NCIC)، وشبكة السلام الكينية الإلكترونية (PeaceNet) (وهي هيئة قائمة كمظلة لبناء السلام ومنظمات المجتمع المدني في كينيا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كينيا، فقد تم العمل على تشكيل منتدى «أوفيانو-Uwiano» من أجل السلام. ويشمل هذا النظام الأساسي أيضاً الوكالات الحكومية الرئيسية الأخرى مثل، إدارة المحافظات والشرطة الكينية والشرطة الإدارية وجهاز استخبارات الأمن الوطني (NSIS) والهيئة الانتخابية المستقلة المؤقتة (IIEC)، مما شكل عملية «فريدة من نوعها لأصحاب العلاقة المتعددين لمنع الصراعات وعدم التصعيد، وإستراتيجية استجابة تعمل على تأكيد الإجراءات الوقائية والدبلوماسية والحوار المجتمعي»^{٨١}. وقد كان نجاح منتدى أوفيانو (Uwiano) في المساهمة في عقد استفتاء سلمي موفقاً وموثقاً ومشهوداً له للغاية. وقد كانت عوامل النجاح الرئيسية تتوقف على التشكيل الجانبي القوي للشركاء الوطنيين الرئيسيين وربط المنتدى بشبكات القاعدة الشعبية ذات الموثوقية والمصادقية، بما في ذلك إدارة المحافظات والأجهزة الأمنية ولجان السلام بالمقاطعات. كما أن إسهامات وسائل الإعلام الإيجابية والجهات المانحة الداعمة والشركاء في التنمية والدور القيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعبئة الموارد، كان لها باع طويل في نجاح منهج منتدى أوفيانو (Uwiano) للسلام. وقد كان إنشاء وتفعيل صندوق الاستجابة لحالات الطوارئ (ERF)، والذي يشار إليه بعبارة صندوق الاستجابة السريعة (RRF)، أحد أبرز الإنجازات لمنتدى أوفيانو (Uwiano).

^{٧٩} منتدى الاطراف الفاعلة غير الحكومية في الصومال (SONSAF)، «حوار المواطن: منتدى التشاور بمرحلة ما قبل الانتخابات القادمة بشأن انتخابات المجلس المحلي»، وهي متاحة بالموقع التالي الذي تم الرجوع إليه بتاريخ ١١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢: http://www.somalilandlaw.com/SONSAF_pre_2012_Election_Report.pdf

^{٨٠} بول فان تونغرين (van Tongeren، Paul)، «زيادة الاهتمام في البنى التحتية من أجل السلام»، مجلة علم الصراعات (Journal of Conflictology)، ٢/٢ (٢٠١١)، ص. ٥٠. وهي متاحة على الموقع الذي تم الوصول إليه في ٣ يونيو/حزيران ٢٠١٣. http://www.uoc.edu/ojs/index.php/journal-of-conflictology/article/view/vol2iss2-van_tongeren/vol2iss2-van_tongeren

^{٨١} منتدى أوفيانو-Uwiano للسلام، «الخبرات والدروس المستفادة»، نيروبي، الأمانة العامة المشتركة بمنتدى أوفيانو-Uwiano، عام ٢٠١٢.

١٧-٢ التشاور مع الزعماء التقليديين والدينيين للاطلاع على مدى استعدادهم وقدراتهم المحتملة للمساعدة في التوسط في حل الصراع الانتخابي

إن الإقرار والتقدير لدور الزعماء التقليديين والدينيين في البنية الأساسية للسلام يعتبر تدبيراً هاماً لمنع العنف الانتخابي، ولا سيما في المناطق النائية. وينبغي أن يستند هذا الأمر إلى نهج بناء ويتبنى احترام التقاليد.^{٨٢} ومع ذلك، فإن هناك بعض القيود والمحاذير التي يتعين أخذها بعين الاعتبار، بما في ذلك حقيقة أن بعض التقاليد هي في حد ذاتها ليست دائماً شاملة وتشاركية، ولا سيما فيما يخص المسائل المتعلقة بالنساء. وفي نفس الوقت، فإن من المهم إدراك حقيقة أن سلطة القادة المنتخبين كانت في كثير من الأحيان منافسة لسلطة الزعماء التقليديين^{٨٣}. كما لا ينبغي أن ينظر إلى الزعماء التقليديين والدينيين بأنهم متحيزون إذا كانت لديهم شرعية في حل النزاعات^{٨٤}. ومن الأهمية بمكان، توفر الحس وحضور الوعي والانتباه تجاه القوالب النمطية للنوع الاجتماعي التي ترتكب بفعل الممارسات التقليدية والتفسيرات الدينية عند إشراك القيادات التقليدية أو الدينية في أي سياق معين.

الزعماء يؤكدون دعمهم للعمليات الديمقراطية قبل انتخابات سيراليون عام ٢٠٠٧. بعد صراع دام لعقد من الزمن، عملت سيراليون على تنظيم انتخاباتها الأولى في وقت السلم عام ٢٠٠٢. ولم تشهد تلك الانتخابات أيّاً من أعمال العنف ذات الصلة بالانتخابات. وفي هذا الصدد، فقد تم استكشاف إمكانيات كبار زعماء القبائل للمساهمة في الوقاية والتخفيف من العنف الانتخابي قبل وخلال انتخابات عام ٢٠٠٧. وقبل الشروع في مرحلة الحملات الانتخابية، عمل معهد فاطمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنظيم العديد من ورش العمل، بالتشاور مع القيادة في جميع أنحاء البلاد، وذلك في محاولة لتوضيح دور زعماء القبائل في العملية الانتخابية. وقد تم تنظيم ثلاث ورش عمل في مناطق مختلفة من البلاد، وقد حضر في كل ورشة حوالي ٤٠-٥٠ من وجهاء القبائل. وقد تمخضت ورشة العمل التي جرى تنظيمها في شمال البلاد عن وضع «بروتوكول ماكينيني-Makeni Protocol»، حيث أكد الزعماء التزامهم بتعزيز الديمقراطية والعملية الانتخابية^{٨٥}. وبشكل عام، فقد كان ينظر إلى انتخابات عام ٢٠٠٧ بأنها حرة ونزيهة؛ ولكن مع ذلك، فقد تم تسجيل حوادث إرهاب وتخويف خلال فترة الحملة الانتخابية وفي يوم الانتخاب نفسه^{٨٦}.

^{٨٢} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الانتخابات ومنع الصراعات، ص. ٣٩.

^{٨٣} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، العدالة والمصالحة التقليدية بعد الصراع العنيف: التعلم من التجارب الأفريقية (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٨)، ص. ١٨.

^{٨٤} أكيجول-Akijul، نحو انتخابات أوغندا ٢٠١١: تقييم المخاطر وآليات التخفيف من النزاعات (كمبالا: أكيجول-Akijul، ٢٠١٠)، ص ٦٥-٦٦.

^{٨٥} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، «استعداد الزعماء الكبار للحملة الانتخابية»، ٢٠٠٧، متاح بالموقع: http://www.sl.undp.org/4_media/Newsroom/paramount_chiefs_campaign.htm

^{٨٦} إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (DFID)، «الانتخابات في سيراليون في ٢٠٠٧ و٢٠٠٨»، ٢٠٠٨، ص ٢-١، بالموقع التالي: <http://www.dfid.gov.uk/Documents/publications1/elections/elections-sl-2007-2008.pdf>.

٢. التدريب والمعلومات

يشير التدريب والمعلومات الانتخابية إلى بناء الفهم والمعرفة والمهارات والقدرات لدى مختلف الجهات الانتخابية الفاعلة، فيما يتعلق بالعمليات والأنشطة الانتخابية. كما يهدف إعلام الناخبين لنشر المعلومات ذات الصلة بعملية الانتخابات للناخبين. وكقاعدة عامة، فإن التدريب يجري إجراؤه لجميع من لديهم مهام محددة فيما يتعلق بالتنفيذ والأمن والمراقبة أو الإبلاغ عن العمليات الانتخابية. ونظراً لتعقيد وحساسية العمليات الانتخابية، فإن من الأهمية بمكان أن يتم تعريف جميع الجهات الفاعلة على الإجراءات وتزويدهم بالمعلومات ذات الصلة، في الوقت المناسب وبشكل دقيق، ولا سيما عن إجراءات التسجيل والاقتراع وعمليات الفرز. وعندما يتم تنظيم الانتخابات في المجتمعات المعرضة للنزاع، فإنه ينبغي في عملية التدريب الانتخابي والإعلام أيضاً تعزيز الوعي والحس لدى المسؤولين عن الانتخابات، وكوادر الأمن ووكالات قطاع الأمن والخدمات وفئات المجتمع المدني بشأن المخاطر المتعلقة بالانتخابات، والوقاية منها والتخفيف من آثارها. كما ينبغي الحفاظ على أنشطة التدريب وبت المعلومات في جميع مراحل الدورة الانتخابية.

الجدول ٢. التدريب والمعلومات

ج. تحسين البنية الأساسية للسلام	ب. تحسين الأمن الانتخابي	أ. تحسين الإدارة والعدالة الانتخابية
٦-٣ التأكد من أن تكون جميع الجهات الفاعلة غير الحكومية، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من البنية الوطنية الأساسية للسلام، على اطلاع ودراية تامة بالعمليات الانتخابية، بما في ذلك الجداول الزمنية والإجراءات والتفصيلات التشغيلية.	٤-٣ إجراء التدريب الانتخابي اللازم لكوادر ووكالات القطاع الأمني لتعزيز وتوطيد فهمهم للعملية الانتخابية، وأدوار الأطراف الفاعلة وحقوقهم الانتخابية والمخالفات والانتهاكات الانتخابية.	١-٣ التأكد من أن تدريب موظفي الانتخابات يجري على مستوى عال وفي الأوقات المناسبة.
٧-٣ تدريب الأفراد الوسيطاء في تسوية النزاعات الانتخابية على مستوى المجتمعات المحلية.	٥-٣ تقوية ورفع المستويات المهنية في صفوف وكوادر وكالات القطاع الأمني.	٢-٣ توفير التدريب الانتخابي على الصعيد الوطني وما دون الوطني لممثلي الأحزاب السياسية و مندوبي الإعلام ومنظمات المجتمع المدني ومراقبي الانتخابات.
٨-٣ تصميم وتنفيذ تدريب انتخابي، وإجراء أنشطة إعلام وتوعية وتنقيف في الأماكن المعرضة لخطورة عالية.		٣-٣ تصميم وإجراء حملة إعلامية للناخبين في الوقت المناسب، مع الإدراك والوعي، على نطاق واسع، لضرورة التنوع والمساواة بين مختلف فئات المواطنين من كلا الجنسين ومن ذوي الاحتياجات الخاصة.

٢-أ تحسين الإدارة والعدالة الانتخابية

يتعين على مسؤولي الانتخابات القيام بإجراء برامج تطوير مهنية بصورة متواصلة. وخلال عام الانتخابات، تعتمد هيئة إدارة الانتخابات عادة إلى إشراك عدد غفير من الموظفين المؤقتين للقيام بمهام تسجيل الناخبين وتنفيذ عمليات الاقتراع و/أو الفرز والعد. وفي بعض البلدان، يكون من المعتاد إشراك الموظفين العموميين للقيام بدور المسؤولين في محطات الاقتراع ومراكز الفرز. وفي حالات أخرى، يجري استقطاب واستخدام موظفين مؤقتين لهذا الغرض. وقد لا يكون لدى الموظفين المعيّنين حديثاً خبرة سابقة أو فهم بشأن العمليات الانتخابية، وبالتالي يتطلب إعطاءهم تدريباً مكثفاً في ذلك الصدد. كما أن القواعد واللوائح الانتخابية الجديدة تتطلب زيادة تدريب الموظفين ذوي الخبرة حسب الاحتياجات والمستجدات. كما ينبغي على

الإدارة الانتخابية أيضا إجراء التدريب للجهات المعنية الأخرى، مثل الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات العاملة في مضمار مراقبة سير العمليات الانتخابية والإبلاغ عنها. وعلاوة على ذلك، يترتب على الإدارة الانتخابية التأكد من أن جميع المواطنين على علم واطلاع جيدين بشأن الجداول الزمنية والإجراءات، من خلال القيام بإجراء حملة إعلامية على نطاق واسع. ومن شأن مثل هذه التدابير أن تساعد في تجنب حصول أية مشاكل تقنية قد تضر بمصداقية العمليات الانتخابية، ما قد يؤدي إلى رفع حدة التوتر ونشوب أعمال العنف.

٣-١ التأكد من أن تدريب موظفي الانتخابات يجري على مستوى عالٍ وفي الأوقات المناسبة

ينطوي تدريب موظفي الانتخابات على تدريب بشأن إجراءات ومعايير السلوك المهني^{٨٧}. ومن شأن المعارف والمهارات الكافية والملائمة تقليل احتمالات ارتكاب الأخطاء الإجرائية. ويمكن تنفيذ التدريب على مستويين. وبالنسبة لموظفي الانتخابات الرسميين، ينبغي أن يكون تدريبهم جزءاً من التطوير المهني. ولعل أهم وأشمل دورة تطوير مهني هي دورة بناء الموارد في الديمقراطية والحكم والانتخابات، المعروفة بالاسم المختصر (مشروع بريدج-^{٨٨} BRIDGE). وينبغي تنفيذ التدريب للموظفين المؤقتين قبل تكليفهم للقيام بأعمال انتخابية محددة. واعتماداً على الأدوار المحددة لهؤلاء الموظفين المؤقتين، قد تشمل مواضيع التدريب تسجيل الناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين والمراقبين؛ والتصويت الخارجي والافتراق والفرز والأمن الانتخابي وحقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحل النزاعات، وغيرها. كما قد تنطوي منهجية التدريب للموظفين المؤقتين على التدريب المتعاقب (Cascade)، حيث يمكن مضاعفة التدريب على مختلف المستويات، كما أنه أكثر فعالية من ناحية التكلفة، ويمكن من خلاله تدريب عدد غفير من الموظفين خلال أوقات وجيزة^{٨٩}.

هيئة إدارة الانتخابات لدى المعهد الانتخابي الاتحادي في المكسيك (IFE)، تعمل على إجراء تدريب عالي الجودة للمسؤولين بمراكز الاقتراع ممن يتم اختيارهم بطريقة عشوائية. تحفل الانتخابات المكسيكية بتنافس شديد للغاية بين المرشحين، وقد كانت هوامش فارق الفوز بين المرشحين للرئاسة ضيقة جداً خلال الانتخابات العامة في عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٢. وقد أثارت تلك النتائج توترات، وأدت إلى اندلاع احتجاجات في الشوارع عام ٢٠٠٦. وقد عملت إدارة الانتخابات لدى المعهد الانتخابي الاتحادي على إعادة الانتخاب على نطاق واسع لضمان مصداقية نتائج الانتخابات عام ٢٠١٢. وفي هذا السياق، فإن من الأهمية بمكان أن يعمل مسؤولو الانتخابات في مراكز الاقتراع والعد بصورة جيدة وبكل نزاهة وحيادية. وبالتالي، فقد عمل المعهد الانتخابي الاتحادي على تكريس الكثير من الجهود والموارد، لضمان انتقاء ضباط لمراكز الاقتراع بصورة عشوائية من سجل الناخبين ودون تدخل من أي حزب سياسي، والقيام بتعليمهم وتدريبهم بشكل صحيح^{٩١}، حيث إن الأهمية هناك هو ضمان المصداقية في كل مركز من مراكز الاقتراع^{٩٢}. ويشتمل المعهد على برنامج تدريبي تعاقبي، والمعروف بالخطة التعاقبية (Cascade scheme). ويجري هناك اختيار مشرفي الانتخابات (ESs) ومساعدتي تدريب في الانتخابات (EATs) وتوظيفهم وتدريبهم على مستوى المنطقة. ويتولى مشرفو الانتخابات التنسيق والدعم والتحقق من التدريب والمساعدة الانتخابية في الأنشطة التي ينفذها مساعداو التدريب الذين يتولون مهام إعلام المواطنين بخصوص المهام والواجبات المحددة لهم، وتدريبهم على إجراءات الاقتراع وعمليات الفرز. وعلاوة على ذلك، فإن مساعدي التدريب هم المسؤولون عن الترتيبات والتركيبة الصحيحة وسير الأعمال بمراكز الاقتراع. ويتم التعاقد مع مشرفي الانتخابات لمدة خمسة أشهر، في حين يتم التعاقد مع مساعدي التدريب لنحو أسبوعين فقط^{٩٣}.

^{٨٧} انظر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، تصميم الإدارة الانتخابية: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٦)، ص ١٥١-١٦٢.

^{٨٨} مشروع برنامج بريدج (BRIDGE) على الإنترنت بالموقع التالي: <<http://bridge-project.org/curriculum/summary-of-modules>>

^{٨٩} على سبيل المثال، إجراء التدريب من قبل فرق متنقلة، أو من خلال التدريب المتزامن. انظر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، Electoral Management Design, p. 161.

^{٩٠} مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، «المكسيك أندريه مانويل لوبيز أوبرادور (Andrés Manuel López Obrador): ٢٠٠٦ مقابل ٢٠١٢ وما بعده»، ٥ سبتمبر/أيلول، ٢٠١٢، ص. ٢، متاح بالموقع الذي تم الوصول إليه ١١ فبراير/شباط ٢٠١٣: <http://csis.org/files/publication/120905_Grayson_AMLO_HemFocus.pdf>

^{٩١} مركز الشؤون الدولية، «الديمقراطية في المكسيك»، مطبعة جامعة جون هوبكنز، ماريلاند، ١٩٩٨، ص. ١٩٢.

^{٩٢} في الانتخابات الاتحادية عام ٢٠١٢ تم تركيب ١٤٣،١٣٠ مركز اقتراع خلال يوم الانتخابات، وهو ما يعني ٩٩،٩٨ بالمائة من المجموع الكلي.

^{٩٣} مساهمة المعهد الاتحادي الانتخابي المكسيكي (IFE) من قبل: مانويل كاريو بوبلانو (Manuel Carrillo Poblano)، منسق الشؤون الدولية في المعهد الاتحادي الانتخابي بالمكسيك (IFE)، ١٧ مايو/أيار ٢٠١٣.

٢-٣ توفير التدريب الانتخابي على الصعيدين الوطني وما دون الوطني لممثلي الأحزاب السياسية ومندوبي الإعلام ومنظمات المجتمع المدني ومراقبي الانتخابات

للأحزاب السياسية مصالح كبيرة في العمليات الانتخابية، وبالتالي فهي تعد مهتمة للغاية بمتابعة مختلف الأنشطة الانتخابية من أجل التحقق من جودتها ونزاهتها. كما أن منظمات المجتمع المدني والجهات الوطنية والدولية الفاعلة الأخرى قد تكون مهتمة برصد الأنشطة الانتخابية ومراقبتها أيضاً. وعلاوة على ذلك، فإن الصحفيين يشاركون في توفير التغطية الإعلامية للعمليات الانتخابية. ولتجنب سوء الفهم والتوترات والشكاوى التي لا أساس لها، وتقارير وسائل الإعلام التي تستهدف مجرد الإثارة، يتعين على الإدارة الانتخابية تنظيم التدريب لأصحاب العلاقة والمصلحة الخارجيين الرئيسيين. وهذا النوع من التدريب، قد يتم تصميمه لتلبية احتياجات أصحاب العلاقة والمصالح الخاصة. ومن بين أمور أخرى، قد يتناول التدريب موضوعات تتعلق بالحقوق والواجبات الانتخابية، الإجراءات التقنية، آليات تسوية المنازعات، المساواة بين الجنسين والمشاركة بصورة متكافئة، مفاهيم التعددية في العمليات الانتخابية، وغيرها.

قيام لجنة الانتخابات الوطنية بإجراء دورة تدريبية مكثفة للأطراف الفاعلة الخارجية قبل الانتخابات العامة عام ٢٠١٠ في السودان. في أعقاب اتفاقية السلام بين حكومة السودان وحركة التحرير الشعبية عام ٢٠٠٥، جرى تنظيم أول انتخابات تعددية في السودان عام ٢٠١٠. وقبل الانتخابات، عملت اللجنة الوطنية للانتخابات (NEC) وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على تنظيم برنامج مكثف لتدريب ممثلين عن الأحزاب السياسية والمرشحات السياسيات والمدعين العامين بالدولة وممثلين عن منظمات من المجتمع المدني والصحفيين ومراقبي الانتخابات.^{٩٤} وقد حضر الدورة حوالي ١٤٠ من وكلاء الأحزاب السياسية للتدريب في ورشة عمل على أدوارهم الموكلة إليهم خلال عمليات الاقتراع والتصويت. وقد اشتملت الدورة على مواضيع محددة بشأن جدولة التصويت والعد الموازية واللوائح التنظيمية الانتخابية وأهمية أنشطة المراقبة والرصد. كما جرى عقد ورشات عمل للمرشحات السياسيات في خمس ولايات في شمال السودان، مع التركيز على الحملات الانتخابية وأساليب وضع الأجنداث أو جداول الأعمال، والتهيب والعنف.^{٩٥} كما جرى تنظيم ست ورشات عمل في شمال البلاد وجنوبها من أجل تدريب نحو ٢٥٠ من الباحثين والمستشارين القانونيين بشأن دورهم في تطبيق قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٨ المتعلق بجرائم الانتخابات. كما خضع ٩٠ شخصاً من المنظمات المجتمعية للتدريب على النظام الانتخابي وعمليات اقتراع وهمية، من أجل العمل مباشرة مع المجتمعات المحلية على الانتخابات وقضايا الديمقراطية. وقد تلقى نحو ٣٠٠ صحفي تدريبات على مهارات الرصد الإعلامي ورفع التقارير عن الانتخابات. كما تم توفير التدريب أيضاً إلى نحو ٤,٧٦٠ فرداً من المراقبين المحليين في شمال البلاد وجنوبها باستخدام منهجية تدريب المدربين.

٣-٣ تصميم وإجراء حملة إعلامية للناخبين في الوقت المناسب، مع الحس والوعي بالتنوع والمساواة بين مختلف فئات المواطنين من كلا الجنسين ومن ذوي الاحتياجات الخاصة، وعلى نطاق واسع

يتم توفير المعلومات للناخبين من قبل هيئات إدارة الانتخابات. والهدف من ذلك هو توفير المعلومات ذات الصلة حول العمليات الانتخابية للمواطنين. وتشمل هذه المعلومات في المقام الأول التفاصيل حول «متى وأين وكيف» تتم عمليات التسجيل والتصويت. وفي بعض الأحيان، فإنها قد تنطوي على بعض العناصر التثقيفية للناخبين ومعالجة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل الحق في انتخاب النواب بحرية، المساواة بين الجنسين، والتحرر من المضايقة والتهيب.^{٩٦} كما أنها مفيدة في مجال توعية الناخبين حول كيفية تقديم الشكاوى الانتخابية. وعند إطلاق الحملة الإعلامية، قد تستفيد الإدارة الانتخابية من المشاركة مع منظمات المجتمع المدني. وينبغي تصميم المعلومات والأنشطة التثقيفية، للوصول إلى المجتمعات النائية والتغلب على حواجز اللغة والإعاقة اللغوية والجسدية.

^{٩٤} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالسودان، نشرة المساعدة في الانتخاب، مارس/أذار ٢٠١٠، متوفرة بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢: <http://www.sd.undp.org/updates/Bulletin_March_2010.pdf>

^{٩٥} نفس المرجع السابق، ص ٤.

^{٩٦} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الانتخابات ومنع النزاعات: دليل للتحليل والتخطيط والبرمجة (نيويورك: فريق الحكم الديمقراطي/ مكتب السياسات الإنمائية، ٢٠٠٩)، ص ٣٨.

تنظيم حملة إعلامية واسعة النطاق لتعليم وتثقيف الناخبين في اليمن قبل انتخابات ٢٠٠٥. خلال انتخابات المجالس المحلية في اليمن عام ٢٠٠١، قتل ٦٧ شخصاً وجرح أكثر من ١٠٠ شخص.^{٩٧} وقبل انتخابات عام ٢٠٠٦، عمدت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاءات، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الوطني الديمقراطي (NDI) والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES) ومقدمي مساعدات دولية آخرين، للقيام بتنفيذ حملة إعلامية وطنية لتعليم وتثقيف الناخبين بهدف إعلام وتوعية المواطنين وزيادة المشاركة والثقة في الانتخابات. وقد شمل ذلك استخدام الإذاعة والتلفزيون وإنتاج ونشر مجموعة من المواد المطبوعة، بما في ذلك كتيبات وملصقات ولافتات وصحائف وقائع وإعلانات على سيارات الأجرة العمومية. وقد تضمنت المعلومات، القوانين والحقوق الانتخابية والخدمات اللوجستية للانتخابات، وأهمية المشاركة بين الجماعات المهمشة مثل النساء والأقليات العرقية والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.^{٩٨} وكانت حملة التوعية واسعة النطاق، وتستهدف المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق الريفية ممن كانوا يفتقرون إلى المصادر التقليدية للحصول على معلومات توعية الناخبين مثل الراديو أو التلفزيون. ومن خلال هذا الإطار، تم تنفيذ تدريب ٢٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني التي أجرت تدريباً على الحملة الانتخابية وجها لوجه. وقد كان الهدف من ذلك تمكين المواطنين من اتخاذ قرارات مستنيرة حول أنشطة التسجيل وعمليات يوم التصويت، وتزويدهم بمعلومات دقيقة وحساسة ثقافياً، وفي حينها، بشأن تلك العمليات. وقد أتاح هذه الحملة للفئات المهمشة، وخاصة في مناطق الأرياف، فرصة للحصول على المعلومات الانتخابية بشكل مبسط، إضافة إلى تمكينهم من الحصول على إجابات فورية لأسئلتهم واستفساراتهم.^{٩٩}

٢-ب تحسين الأمن الانتخابي

إن التدريب الانتخابي لأفراد وكوادر القطاع الأمني من شأنه الإسهام في رفع مستوى المهنية والفعالية، وزيادة الوعي والحساسية في صفوف قوات الأمن عند انخراطها في العمليات الانتخابية. وقد تشتمل المناهج التدريبية التي يمكن استخدامها لتدريب قوات الشرطة على الممارسات الأمنية الانتخابية المواضيع التالية: (أ) طبيعة التشريعات الانتخابية ولمحة عامة عن العملية الانتخابية؛ (ب) دور الشرطة في دعم العملية الديمقراطية؛ (ج) قضايا حقوق الإنسان فيما يتعلق بدور الشرطة؛ (د) دور الشرطة في الانتخابات، (هـ) الأهداف الأمنية والإستراتيجية فيما يتعلق بالانتخابات؛ (و) معايير السلوك المهنية والحيادية وعدم التخويف التي يتعين أن تتحلل بها قوات الشرطة أثناء الانتخابات؛ (ز) آليات الاتصال وتفاصيل التنسيق بين لجنة الانتخابات وقوات الشرطة (كما هو لازم ومطلوب)؛ (ح) تفاصيل بشأن جرائم وانتهاكات محددة ضد القوانين الانتخابية؛ و (ط) تفاصيل قوانين أخرى مثل تلك المتعلقة بالتجمعات العامة التي قد تؤثر سلباً على مخططات الشرطة.^{١٠٠} وعلى وجه الخصوص، فإن التدريب ينبغي أن يركز على تعزيز الفهم لأدوار ومسؤوليات الجهات الانتخابية الفاعلة وطبيعة الجرائم الانتخابية والمعايير المهنية.

^{٩٧} « في كثير من الأحيان رجل واحد يقود المساعي الخطرة لكبح جماح العنف في اليمن»، نيويورك تايمز، ٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦، متاحة على الموقع الذي تم الرجوع إليه بتاريخ ١٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢. <http://www.nytimes.com/2006/10/08/world/middleeast/08yemen.html?_r=0>

^{٩٨} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، «مشروع دعم العملية الانتخابية من اللجنة العليا للانتخابات في اليمن تحضيراً للانتخابات الرئاسية، وانتخابات المجالس المحلية عام ٢٠٠٦»، (بدون تاريخ) متاح على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢: <http://www.google.se/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=1&ved=0CC8QFjAA&url=http%3A%2F%2Ferc.undp.org%2Fevaluationadmin%2Fdownloaddocument.html%3Fdocid%3D1847&ei=r-kyUr7MjC0m4gSQvIDgBQ&usq=AFQjCNE0V9tD0bujPDWGBTWtE0K9-XE-K_g&sig2=IVDKrocJH6QIf9ZFUDxSw&bvm=bv.52164340,d.bGE>

^{٩٩} المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES)، «تعليم الناخبين من الفئات المهمشة في اليمن، متاح على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢: <http://www.ifes.org/Content/Publications/Interviews/2012/Voter-Education-for-Marginalized-Communities-in-Yemen.aspx?utm_medium=email&utm_source=MyNewsletterBuilder&utm_content=361192399&utm_campaign=Express+An+IFES+e-Newsletter+-+October+2012+1411504578&utm_term=Learn+More+raquo>

^{١٠٠} الوكالة الأميركية للمساعدة والتنمية (USAID) والمؤسسة الإبداعية الدولية وشركاؤها، الإطار الأمني الانتخابي: دليل التوجيه الفني (واشنطن العاصمة: الوكالة الأميركية للمساعدة والتنمية، ٢٠١٠)، ص. ٢٦ يشير إلى غراهام أندرو (Graham Andrew)، إعداد خدمات الشرطة في النظم الديمقراطية لدعم العمليات الانتخابية: مسح للممارسات القيادية، ٢٠٠٦، ص. ١٨.

٤-٣ إجراء التدريب الانتخابي اللازم لكوادر وكالات القطاع الأمني لتعزيز وتوطيد فهمهم للعملية الانتخابية، وأدوار وحقوق الاطراف الانتخابية الفاعلة والانتهاكات الانتخابية

بالإضافة إلى حصولهم على زيادة الشرح والتوضيح حول أدوارهم ومهام ولاياتهم خلال الانتخابات، فإن ضباط الأمن بحاجة أن يكونوا على بينة واطلاع بشأن أدوار الجهات المعنية الأخرى ومهامها، بما في ذلك المسؤولين المنتخبين والمرشحين السياسيين ومراقبي الانتخابات من جانب الأحزاب. وينبغي أن يكون أفراد الأمن قادرين على فهم واستيعاب حقوق الناخبين والجرائم الانتخابية، وقادرين على التفريق بين المسائل الحساسة وغير الحساسة. كما يجب أن يستهدف التدريب ضباط القيادة وكوادر وأفراد الأمن الوطني والمحلي.^{١٠١} وسوف يكون للتدريب أثر أكبر، عندما تشارك جميع المؤسسات الوطنية ذات العلاقة والصلة في عملية تخطيطه وتنفيذه، وعندما يتم تنظيمه في وقت مبكر قبل موعد الانتخابات.^{١٠٢}

تنفيذ تدريب أمن انتخابي على نطاق واسع قبل الانتخابات الغانية العامة في عام ٢٠١٢. شهدت غانا انتقالاً سلمياً للسلطة بعد الانتخابات العامة في العام ٢٠٠٨. ومع ذلك، فقد ظلت قدرة الشرطة للرد على العنف المتصل بالانتخابات مصدراً مثيراً للقلق.^{١٠٣} وقبل انتخابات عام ٢٠١٢، عملت إدارة التنمية الدولية البريطانية (DFID) على دعم برنامج التدريب الأمني الذي تم تنفيذه في كل الأقاليم العشرة القائمة في غانا باستخدام منهجية تدريب المدربين. وقد شارك في ذلك التدريب ما يقرب من ١٦,٠٠٠ عنصر من ضباط الأمن والشرطة الغانية وخدمة إطفائية الحريق ومصحة السجون ودوائر الهجرة. وكان التدريب يهدف إلى تعريف الضباط والكوادر المشاركة فيه بالقوانين الانتخابية، وطرق إدارة النظام العام وجمع المعلومات الاستخباراتية من أجل منع العنف المتصل بالانتخابات التي قد تحدث. كما كان التدريب، في إطار إدارة النظام العام، يهدف للمساعدة في التعامل الفعال والمهني مع العنف المرتبط بالتجمعات والحشود، كما عمل على إدخال المعايير الدولية المتبعة في أجهزة الشرطة، لضمان إجراء انتخابات سلمية وخالية من العنف. كما اشتمل التدريب على تدريبات ميدانية وتمارين محاكاة على أساليب حل المشاكل المتصلة بأعمال العنف في الانتخابات.^{١٠٤}

^{١٠١} انظر شبكة المعرفة الانتخابية ACE بالموقع:

http://aceproject.org/ace-en/topics/ve/vee/vee05/vee05a*toc

^{١٠٢} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الانتخابات ومنع الصراعات، ص ٤٧، ٨٦.

^{١٠٣} غانا الحديثة، «انتخابات عام ٢٠١٢: شرطة غانا والسياسيون»، ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢، متاحة بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٥ فبراير/شباط ٢٠١٣:

<http://www.modernghana.com/news/425456/1/elections-2012-the-ghana-police-and-politicians> . HTML >

^{١٠٤} إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (DFID) ، «المملكة المتحدة تعمل مع دائرة الشرطة في غانا للتصوير لانتخابات عام ٢٠١٢»، مايو/أيار ٢٠١٢، متاح على الموقع الذي تم الاطلاع عليه في ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢: <<http://ukinghana.fco.gov.uk/en/about-us/working-with-ghana/bilateral>> وغانا الحديثة، «إدارة التنمية الدولية، الاستخبارات التنفيذية تتعاون لتدريب قوات الأمن في المنطقة الوسطى»، ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢، وهي متاحة بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢:

<http://www.modernghana.com/news/422169/1/dfid-executive-intelligence-collaborates-to-train-.html>

تنفيذ وكالات قطاع الأمن، مع لجنة إدارة الانتخابات في غانا، لتدريب أمني انتخابي قبل انتخابات عام ٢٠١٢. شهدت بعض أجزاء البلاد من غانا عدداً من أعمال العنف المتصلة بالانتخابات في عام ٢٠١٢. وقد شملت أعمال العنف عمليات اعتداء وإطلاق نار وحرقت منازل.^{١٠٥} وقد تم إجراء تمرين محاكاة يغطي عمليات يوم الانتخابات، بما في ذلك توفير الأمن الانتخابي في مدينة (هو-هوا) قبل الانتخابات العامة بوقت قصير في عام ٢٠١٢. وقد عمل على تنسيق إجراء العملية كل من فريق العمل بإقليم (فولتا-Vota)، جنباً إلى جنب مع لجنة إدارة الانتخابات في غانا واللجنة الوطنية للتربية المدنية. وقد تركزت عملية التمرين على مرافقة أمنية لنقل مواد للانتخابات وعمليات مضاهاة للشرطة المكلفة بإحباط عملية «خطف صناديق الاقتراع» واحتجاز المشتبه بهم.^{١٠٦} كما تم القيام بإجراء تمارين محاكاة مماثلة في أجزاء أخرى من البلاد، للتدليل على استعداد كوادر وكالات الأمن قبل يوم الانتخابات.^{١٠٧}

٣-٥ تعزيز المستويات المهنية في صفوف كوادر وكالات القطاع الأمني

ينبغي أن يؤكد التدريب لوكالات قطاع الأمن على المعايير المهنية والقيم الديمقراطية التي تحافظ على طبيعة العمليات الانتخابية وشرعية اتفاقيات الخدمات الأمنية الخاصة ذاتها. وتشمل هذه المعايير، الحيادية والشفافية والاتساق في تطبيق القانون وانتهاج السلوك البعيد عن التخويف، إلى جانب التعاون مع الجهات الانتخابية الفاعلة الأخرى.^{١٠٨} وبالإضافة إلى التدريب، فإنه يمكن تزويد ضباط الشرطة بكتيبات «جيب» تحتوي على كافة الإرشادات ذات الصلة بالمعايير المهنية عند الانخراط في العمليات الانتخابية.

الشرطة الأوغندية واللجنة الانتخابية يعملان سوياً لوضع مبادئ توجيهية مهنية للسلوك في يوم الانتخابات. خلال الانتخابات العامة في عام ٢٠٠٦، شهدت أوغندا حوادث عنف متصلة بالانتخابات، وشملت أفراداً من الشرطة وأعضاء من حزب المعارضة الرئيسي عقب رفض نتائج الانتخابات.^{١٠٩} وقبل انتخابات عام ٢٠١١ العامة في أوغندا، عملت قوات الشرطة، بدعم من المفوضية العليا للانتخابات ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة، على إعداد «إرشادات للمسؤولين عن إنفاذ القانون أثناء الانتخابات الوطنية»^{١١٠}. وقد حددت الوثيقة المعايير المهنية المتوقعة من موظفي الأمن، مع التركيز على الحياد السياسي والانضباط. كما حفلت الوثيقة بإشارات مرجعية واردة في الدستور والإطار القانوني للانتخابات، مع التركيز على سيادة القانون وحقوق الإنسان، بجانب معايير إنفاذ القانون. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الوثيقة بعض المعلومات بشأن مسؤولية اللجنة الانتخابية في إدارة الانتخابات. وقد تم إنتاج الوثيقة في شكل كُتيب وجيز للحقائق يوضع بالجيب، وتم توزيعها على ضباط الشرطة.^{١١١}

^{١٠٥} غانا الحديثة، «بيان صحفي حول العنف المتصل بالانتخابات في غانا»، ١٧ أبريل/نيسان ٢٠١٢، بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣: <<http://www.modernghana.com/news/389711/1/press-statement-on-election-related-violence-in-gh.html>>

^{١٠٦} «ممارسة تمرين محاكاة على عمليات يوم الاقتراع بمدينة هو Ho في غانا»، صحيفة غانا تايمز، ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢، متاح بالموقع التالي حسب ٢٥ أبريل/نيسان ٢٠١٣: <<http://newtimes.com.gh/story/simulation-exercise-on-polling-day-processes-takes-play-in-ho>>

^{١٠٧} وكالة أنباء غانا، «تمرين محاكاة الأمن للانتخابات بشرد سكان القرى»، ٢٨ فبراير/شباط ٢٠١٢، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٢٥ أبريل/نيسان ٢٠١٣: <<http://www.ghananewsagency.org/politics/election-security-simulation-exercise-puts-village-residents-to-flight-52962>>

^{١٠٨} أندرو غراهام، (Graham A)، إعداد خدمات الشرطة في النظم الديمقراطية لدعم العمليات الانتخابية: مسح للممارسات القيادية، ٢٠٠٦، ص. ١٢-١٣، ١٨.

^{١٠٩} «العنف يضرب أوغندا مع مزاعم المعارضة بتزوير الانتخابات»، صحيفة الغارديان (The Guardian) البريطانية، ٢٦ فبراير/شباط ٢٠٠٦، متاحة على الموقع التالي، الذي تم الاطلاع عليه في ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢: <<http://www.guardian.co.uk/world/2006/feb/26/uganda.deniscampbell>>

^{١١٠} مجلة قوات شرطة أوغندا، «موانعاز (Mwanga)»، فبراير/شباط ٢٠١١، ص. ٢٢-٢٦، وهي متاحة بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢: <<http://www.upf.go.ug/assets/media/resources/14/Mwanga%20Feb%202011%20issue%203.pdf>>

^{١١١} لجنة الانتخابات في أوغندا، «تقرير الانتخابات العامة في ٢٠١٠/٢٠١١»، ص. ٢٠، متاح بالموقع التالي، الذي تم الاطلاع عليه في ١٨ أكتوبر/تشرين الأول، ٢٠١٢: <<http://www.ec.or.ug/docs/General%20election%20Report%202010-2011.pdf>>

٢-٣ تحسين البنية الأساسية من أجل السلام

إن قدرة مختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على الانخراط بشكل فعال في الوقاية والحد من العنف المتصل بالانتخابات، قد تتوقف على مدى فهم الجوانب القانونية والتشغيلية من العمليات الانتخابية. ولذلك، فإنه ينبغي تعريف هذه الجهات بالقواعد واللوائح الانتخابية. ويمكن تحقيق هذا الأمر، من خلال المبادرات التدريبية المنفذة بالتعاون مع هيئات إدارة الانتخابات على الصعيد الوطني وما دون الوطني. وعند الاطلاع على العمليات الانتخابية والإلمام بها، فإن هذه المنظمات قد تكون في وضع جيد يمكنها من المشاركة في تصميم وتنفيذ برامج تدريب حساسة وواعية لمسائل النزاعات الانتخابية، ووضع برامج إعلام وتوعية وإرشاد للمجتمعات التي تعاني من الصراعات، وللنساء والفئات المهمشة الأخرى.

٦-٣ التأكيد من أن جميع الجهات الفاعلة غير الحكومية، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من البنية الوطنية الأساسية للسلام، على اطلاع كامل وإلمام تام بالعمليات الانتخابية، بما في ذلك الجداول الزمنية والإجراءات والتفاصيل التشغيلية

إن البنية الوطنية الأساسية للسلام قد تشمل على عدد من الجهات الفاعلة ذات الخبرة الواسعة في مجال درء النزاعات وحلها، مثل بناء ورعاية السلام والوسطاء والخبراء ومنظمات المصالحة المماثلة. ومع ذلك، قد يفتقر الممارسين في منع نشوب الصراعات إلى الفهم الجيد للجوانب التشغيلية والقانونية للعمليات الانتخابية والتفاصيل المتعلقة بأمن الانتخابات. ولتوظيف وتطبيق مهارات هذه الجهات في العمليات الانتخابية وإشراكها للإسهام بفعالية في الوقاية والتخفيف من العنف المتصل بالانتخابات، فإن هذه الوكالات بحاجة إلى التدريب وبناء القدرات في المسائل الانتخابية. ويمكن تنفيذ هذا التدريب بدعم من الإدارة الانتخابية ووكالات القطاع الأمني على المستوى الوطني وما دون الوطني.

٧-٣ ضرورة تدريب الأفراد الوسطاء في حل وتسوية النزاعات الانتخابية على مستوى المجتمعات المحلية

إن عملية منع نشوب الصراعات وحلها بصورة فعالة قد تتخذ أشكالاً متنوعة في مختلف المجتمعات. وفي بعض السياقات الوطنية، فإن درء النزاعات وحلها على المستوى المحلي قد يستفيد من آليات تسوية المنازعات التقليدية والمؤسسات التي تنطوي على وجهاء وزعماء تقليديين، مثل كبار الشخصيات أو المشاهير أصحاب السمعة العالية. ومن المحتمل أن يكون لدى المؤسسات الدينية، على وجه الخصوص، هيكلية أساسية تمكن من الوصول إلى مجتمعات مختلفة. وبالتعاون مع الزعماء التقليديين في مجال تثقيف الناخبين، فإنها قد تكون ذات فائدة وفعالية متميزة للغاية. كما أن الحس والوعي الثقافي، وإبداء الاحترام والتقدير لمساهماتهم في مثل تلك المجالات، من شأنها أن تلعب دوراً مركزياً في إشراك وإنجاح مثل هذا التعاون المثمر. وفي الوقت نفسه، فإنه إذا كانت المؤسسات الثقافية والدينية تؤثر العزلة وتفضل الانغلاق على ذاتها وعدم التسامح، فإنه في تلك الحالة ستكون هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز الحوار وتماسك النسيج الاجتماعي.^{١١٢}

تنظيم تدريب وساطة في سياق الانتخابات الرئاسية في غينيا عام ٢٠١٠. نظمت غينيا في عام ٢٠١٠ أول انتخابات رئاسية حرة لها منذ استقلالها في عام ١٩٥٨. وقبل الانتخابات، تم تنظيم أربع ورش عمل تدريبية حول الوساطة في أنحاء مختلفة من البلاد.^{١١٣} وقد حضر تلك الورش، التي استمرت كل واحدة منها ثلاثة أيام، ١٠٠ مشارك يمثلون منظمات المجتمع المدني والنساء ومجموعات الشباب والشيوخ والقيادات الدينية والأحزاب السياسية ولجنة إدارة الانتخابات وقطاع قوات الأمن.

^{١١٢} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الانتخابات ومنع الصراعات، ص. ٣٩.

^{١١٣} وقد تم تنظيم الدورات من قبل حركة مجتمع السلم-MSP (وهو مشروع مشترك بين مؤسسة السلام السويسرية (swisspeace) ومركز الدراسات الأمنية في زيورخ CSS ETH-Zurich) مع منظمة الإشراف الدولية (International Alert -IA)، وبدعم من الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية (FDFA) وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية (UNDEF).

وقد أتاحت ورش التدريب للمشاركين التعرف على الإطار التشريعي للانتخابات وتحليل النزاعات والدورة الانتخابية وتقنيات وأساليب الوساطة. كما جرى استعراض الدروس المستفادة من كينيا وجنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث عمل على تقديمها خبراء من مؤسسة (تنبيه-Alert) الدولية ومؤسسة السلام السويسرية (Swisspeace) والمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا (EISA).¹¹⁴ كما جرى في تلك الورش التدريبية تطبيق أساليب التدريب العملي مثل لعب الأدوار أيضاً. وتفيد بعض التقارير، أن التدريب على الوساطة قد ساعد على تهدئة الصراعات ومنعها من أن تصبح عنيفة في عدد من الحالات في جميع أنحاء البلاد، قبل يوم الانتخابات وأثناءه وبعده.¹¹⁵

٨-٣. تصميم وتنفيذ تدريب انتخابي، وإجراء أنشطة إعلام وتوعية واثق في الأماكن المعرضة لخطورة عالية

تعتبر منظمات المجتمع المدني في وضع جيد، يؤهلها للعمل مع هيئة إدارة الانتخابات في تنفيذ برامج تتعلق بالتدريب والإعلام والتعليم الانتخابي على مستوى القاعدة الشعبية. وتبدو القيمة المضافة لمثل هذا العمل واضحة، بصورة خاصة، عندما يتم إجراء مثل هذه الأنشطة في المناطق التي تواجه زيادة في التوترات البينية أو الداخلية لدى المجتمعات وعنق قائم على النوع الاجتماعي أو التمييز.

المجتمع المدني يعزز التربية المدنية في المناطق المعرضة للصراع في غرب أفريقيا وشرقها. إن المشاركين في برنامج منظمة (توستان-Tostan-) للتعليم القائم على أسس حقوق الإنسان المدنية، يحصلون على برنامج تعليم في التربية المدنية لتنظيم فعاليات درامية لكامل القرى من أجل نشر رسائل بشأن إجراءات الانتخابات. وعلاوة على ذلك، فإن المشاركين في برنامج منظمة (توستان-Tostan) قد عملوا على تنظيم برامج بث إذاعي حول مجموعة من القضايا المدنية مثل قضايا التعليم ومنع النزاعات وأخطار العنف المحتملة. وقد كان هذا هو الحال في العديد من البلدان مثل السنغال، غامبيا، غينيا، غينيا-بيساو، مالي، موريتانيا، والصومال، حيث ظلت مؤسسة توستان تعمل خلال فترات الانتخابات وما بعدها عبر برنامج تمكين المجتمعات الخاص بها.¹¹⁶

¹¹⁴ «ندوة التدريب على الوساطة، الدورات التدريبية المصممة بصورة خاصة: الوساطة الانتخابية في غينيا»، وهي متاحة بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢ <<http://peacemediation.ch/tailor-made/guinea>> ومنظمة الإشعار أو التنبيه الدولية، «الوساطة خلال انتخابات غينيا»، وهي متاحة بالموقع التالي: الذي تم الرجوع إليه بتاريخ ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢.

¹¹⁵ منظمة الإشعار أو التنبيه الدولية، «الوساطة المحلية في الانتخابات الأخيرة في غينيا: اعتماد الفرص من أجل التغيير المحلي»، ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، وهي متاحة بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢: <<http://www.international-alert.org/news/mediation-during-guinean-elections>>

¹¹⁶ مساهمة من منظمة توستان الدولية (Tostan) من قبل أن شارلوت رينغويست (Anne Charlotte Ringquist)، عضو مجلس الإدارة، ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣.

٤. تسجيل الناخبين والأحزاب السياسية ومراقبي الانتخابات

تشمل مرحلة التسجيل، عمليات تسجيل الناخبين وتسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين واعتماد مراقبي الانتخابات. وقد يكون التسجيل مثيراً للجدل لعدد من الأسباب. والسجل الانتخابي غير الصحيح قد يشمل تهجئة أسماء ناخبين بصورة غير دقيقة، أو يحدد لهم مراكز اقتراع خاطئة، أو يحذف أسماء ناخبين مسجلين ومؤهلين، أو قد يدرج أسماء ناخبين غير مؤهلين (مثل أشخاص متوفين). وقد تؤدي مثل تلك المشكلات إلى تكهنات حول فيما إذا كانت تلك الأخطاء متعمدة أم جزءاً من عملية تزوير للانتخابات. ولذلك، فإن من المهم أن تكون هناك عملية تسجيل على مستوى عالٍ من الدقة، بحيث تضمن تسجيل الناخبين المؤهلين فقط. وبالمثل، فإن من المهم التأكد من أن جميع الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين الذين يستوفون الشروط المطلوبة لديهم فرصة للتسجيل والتنافس في الانتخابات. وعلاوة على ذلك، فإن من المهم السماح للمنظمات المهتمة، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والدولية، أن تكون معتمدة لمراقبة تسجيل الناخبين والاقتراع وعمليات الفرز.

الجدول ٤. تسجيل الناخبين والأحزاب السياسية ومراقبي الانتخابات

ج. تحسين البنية الأساسية للسلام	ب. تحسين الأمن الانتخابي	أ. تحسين الإدارة والعدالة الانتخابية
٩-٤ ضرورة مراقبة عمليات تسجيل الناخبين وتبادل النتائج والملاحظات مع الإدارة الانتخابية.	٥-٤ الإنشاء والحفاظ على تنسيق وثيق بين مختلف كوادرات اتفاقيات الخدمات الخاصة ومع الإدارة الانتخابية، خلال فترة تسجيل الناخبين للانتخابات، من خلال مركز عمليات مشترك.	١-٤ ضمان سهولة وصول جميع المواطنين المؤهلين إلى مراكز وعمليات التسجيل.
١٠-٤ بالتعاون مع الإدارة الانتخابية، بناء قدرات من أجل تسوية المنازعات المتعلقة بفترة تسجيل الناخبين.	٦-٤ توفير الأمن للمواطنين والمسؤولين المشاركين في عمليات التسجيل، وحماية مواد ومراقف التسجيل.	٢-٤ التأكد من أن آليات العدالة الانتخابية لديها القدرة على نحو فعال لتسوية الشكاوى والمنازعات المتعلقة بتسجيل الناخبين.
١١-٤ تعزيز التعاون بين مختلف أصحاب العلاقة والمصلحة من خلال إقامة منديات حوارية مشتركة لخلق حيز للنقاش والتنسيق بشأن منع أعمال العنف أثناء تسجيل الناخبين.	٧-٤ التأكد من أن المواطنين لا يواجهون أية تحديات أمنية أثناء التوجه والوصول إلى مراقف تسجيل الناخبين.	٣-٤ ضمان الشفافية والوقت الكافي لتسجيل الأحزاب السياسية، ومرشحي الأحزاب والمرشحين المستقلين.
	٨-٤ توفير بيئة آمنة لمن يرغبون في التقدم بترشيح أنفسهم.	٤-٤ ضمان اعتماد المراقبين لتسجيل الناخبين في الوقت المناسب، وبصورة شفافة.

٤-أ تحسين الإدارة والعدالة الانتخابية

يهدف تحسين الإدارة والعدالة الانتخابية أثناء مرحلة التسجيل إلى تحقيق عملية لا تشوبها شائبة من النواحي الفنية، جعلها آمنة وموثوقة. ويتوقف نجاح عمليات التسجيل على نوعية القوانين الانتخابية والقواعد واللوائح التنظيمية؛ وشمولية التخطيط التشغيلي؛ وجودة التدريب وحملات المعلومات. وحتى تكون قادرة على معالجة القضايا المستجدة، فإنه يتعين على هيئة الإدارة الانتخابية أن تكون على وعي جيد بالأوضاع، وتتمتع برشاقة وخفة حركة تشغيلية للانخراط في حل التحديات التي قد تنشأ. وهذا قد يشمل ضرورة تعديل الخطط التشغيلية المتعلقة بإنشاء مراكز التسجيل للناخبين ومراجعة الإجراءات والجدول الزمني المتعلقة بتسجيل الناخبين والأحزاب والمرشحين والمراقبين. وعلى الإدارة الانتخابية الاستفادة من جماعات

مراقبة الانتخابات ذات المصدقية، وبالتالي فإنه يتعين عليها أن تكون شفافة في عملها. وينبغي أن تكون البيئة التي يجري التسجيل فيها سليمة وآمنة، في حين يتم حل جميع الشكاوى ذات الصلة بفعالية.

٤-١ ضمان سهولة وصول جميع المواطنين المؤهلين إلى مراكز وعمليات التسجيل

قد تكون عملية تسجيل الناخبين ساكنة أو نشطة، وهذا يتوقف على ما إذا كان يتم إدراج المواطنين المؤهلين في السجلات الانتخابية بصورة تلقائية، على أساس بيانات السجل المدني، أو إذا كان من المطلوب أن يتم التسجيل للانتخاب عن طريق زيارة مواقع معينة لتسجيل الناخبين أنفسهم فيها هناك. ويتطلب تسجيل الناخبين الساكن وجود سجلات وطنية دقيقة وموثوق بها. وفي العديد من البلدان، فإن سجلات النفوس ليست ذات نوعية كافية لإستخدامها في استخلاص ووضع السجل الانتخابي، وهذا بدوره يتطلب القيام بتنظيم تسجيل الناخبين من أجل إنشاء وحفظ سجل انتخابي ملائم. وفي أغلب الأحيان، فإنه يوكل لهيئة إدارة الانتخابات مهمة القيام بتنظيم تلك الإجراءات. وتتعلق العناصر الحاسمة في تسجيل الناخبين بمدى وعيهم وشراء وتوزيع الأجهزة والمواد اللازمة لتسجيلهم، والإجراءات الإدارية والكفاءة المهنية للموظفين ومستوى الثقة والشفافية.^{١١٧} كما يتطلب الأمر القيام بالاستعدادات في وقت مبكر. ويجب أن تكون إجراءات تسجيل الناخبين واضحة ومختصرة، وأن يكون موظفو تسجيل الناخبين مهنيين ومدربين تدريباً جيداً. كما يتعين أن يكونوا نزيهين وشفافين في أعمالهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عملية الوصول إلى تسجيل الناخبين يجب أن تكون سهلة ومتاحة لجميع الرجال والنساء، ولا سيما الفئات المهمشة والضعيفة. وفي البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع أو المعرضة للنزاع، ينبغي أن يتيح تسجيل الناخبين فرصة للاجئين والمشردين داخلياً للتسجيل في التصويت. وقد تتطلب هذه المسألة بعض الترتيبات الخاصة من حيث تدقيق وتوثيق الهوية الشخصية اللازمة لتسجيل الناخبين، مثل إصدار بطاقة هوية كلاجئ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المواطنين من جميع المناطق الجغرافية، بغض النظر عن نوع الجنس أو أصل المنبت أو لون العرق، يجب أن يكونوا على قدم المساواة في السماح لهم بالوصول إلى مواقع تسجيل الناخبين.

وضع نظام جديد لتسجيل الناخبين يزيد من مصداقية الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٨ في بنغلاديش. لقد تم تأجيل الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٧ في بنغلاديش بسبب تزايد الأزمات السياسية واندلاع المظاهرات ونشوب حوادث العنف التي شابت فترة ما قبل الانتخابات. ومن بين أمور أخرى، فقد تم توجيه انتقادات إلى هيئة إدارة الانتخابات لعدم قيامها باللائم لضمان المصدقية في السجلات الانتخابية. وكانت هذه السجلات قد تم تحديثها آخر مرة في العام ٢٠٠٠، وكان من المقدر أنها تحتوي على نحو ١٠ مليون «ناخب وهمي»، الأمر الذي قد يؤدي إلى الاحتيال وتزوير الانتخابات على نطاق واسع في يوم الاقتراع. وبعد إلغاء الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٧، عمدت المفوضية العليا للانتخابات (BEC) المعنية حديثاً في بنغلاديش إلى إجراء عدد من الإصلاحات، وكان من بينها عملية تسجيل جديد للناخبين. وقد شرعت هيئة إدارة الانتخاب بوضع سجل جديد للناخبين يحتوي على صور وتفصيل البيانات البيومترية (الحيوية) الأخرى. وقد تم إسناد إدارة مراكز التسجيل إلى القوات المسلحة، وذلك لكونها المؤسسة الوحيدة في البلاد التي لديها القوى العاملة والخبرات الفنية واللوجستية اللازمة لإتمام العملية في الوقت المحدد. إضافة إلى أن الجيش يتمتع بثقة الجمهور. وقد تم تقديم المساعدة التقنية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في حين شرع العديد من منظمات المجتمع المدني العاملة في إطلاق برنامج توعية وتثقيف للناخبين على نطاق واسع. وقد عمل مكتب التدقيق المستقل على تدقيق بيانات السجل الانتخابي، حيث تبين من خلال ذلك أن ٩٩ في المئة من الناخبين المؤهلين كانوا مدرجين في السجل. وقد وصفت العملية بأنها كانت على مستويات عالية من الدقة والشفافية، ما أدى إلى توليد مستويات عالية من ثقة الجمهور في الانتخابات القادمة. كما كان مستوى العنف المتصل بالانتخابات أيضاً أقل بكثير في إطار التحضيرات لانتخابات ديسمبر/ كانون الأول عام ٢٠٠٨ مقارنة مع مستويات العنف المسجلة بفترة ما قبل الانتخابات في عام ٢٠٠٧. وكان من المعتقد أن سبب ذلك عائد جزئياً إلى إجراءات الإصلاحات الانتخابية.^{١١٨}

^{١١٧} لمحة عامة عن إجراءات تسجيل الناخبين، انظر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، تصميم الإدارة الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٦)، ص ٦٥-٦٦، ٢٦٥.

^{١١٨} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الانتخابات في بنغلاديش ٢٠٠٦-٢٠٠٩: تحويل الفضل إلى نجاح (دكا: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠)، ص ٦-١٢، ٤٢، ٤٣، ٧٩-٨٠، ١٢٠، متوفر بالموقع التالي الذي تم الرجوع إليه بتاريخ ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢ : <<http://www.undp.org.bd/info/pub/election%20in%20bangladesh.pdf>>

٢-٤ التأكيد من أن آليات العدالة الانتخابية لديها القدرة على نحو فعال لتسوية الشكاوى والمنازعات المتعلقة بتسجيل الناخبين

إن الطريقة التي يتم فيها تنفيذ العمليات الانتخابية قد تعمل في بعض الأحيان على تشريع النواذ للتحديات القانونية. كما أن حجم المشاركة في مرحلة التسجيل عادة ما يكون هائلاً، وينطوي على إشراك لفيغ غفير من المواطنين والجهات السياسية الفاعلة وجماعات المراقبين، وبالتالي فإن عدد الشكاوى فيها قد يكون مرتفعاً جداً. لذلك، فإنه ينبغي تعبئة قدرات كافية لتسوية المنازعات هناك من أجل ضمان تداول الشكاوى بكفاءة ومهنية عالية أيضاً. وقد تتخذ آليات تسوية المنازعات أشكالاً مختلفة. كذلك، فإن التحديات الإدارية، والتي تمثل النوع الأكثر شيوعاً، عادة ما تتم معالجتها وحلها من قبل هيئة الإدارة الانتخابية. وأما القرارات المطعون فيها، فإنه يمكن النظر فيها إما من قبل الإدارة الانتخابية أو من قبل هيئة أعلى، مثل محكمة الانتخابات أو المحكمة العليا، أو حتى محكمة دستورية^{١١٩}. وهذا النظام شائع على نطاق واسع. وتعالج التحديات القضائية، وفقاً للقانون، من قبل هيئات قضائية قد تكون محاكم عادية أو إدارية أو محكمة دستورية أو محاكم انتخابية خاصة. وبالمثل، فإن التحديات التشريعية، تتيح للهيئات التشريعية أو المنظمات السياسية الأخرى تسوية النزاعات الانتخابية.^{١٢٠}

قيام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بتعزيز قدرتها على البت في شكاوى تسجيل الناخبين قبل الانتخابات العامة عام ٢٠١٠: شهدت الانتخابات العراقية العامة في عام ٢٠٠٥ العديد من حالات العنف المتصلة بالانتخابات.^{١١٩} وخلال الفترة التي سبقت انتخابات الجمعية الوطنية عام ٢٠١٠، قامت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق (IHEC) بعملية تحديث لسجل الناخبين. وخلال عملية التحديث، عملت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على زيادة قدراتها المؤسسية من أجل التعامل مع الشكاوى القانونية. وفي كركوك على وجه الخصوص، عملت المفوضية على إقامة تعاون وثيق مع مشروع العدالة العالمية في العراق (GJPI). ومن خلال ذلك التعاون، تمت إضافة ثلاثة خبراء في المنازعات الانتخابية لدعم المفوضية في كركوك وتعزيز مكتب المحافظة الانتخابي (GEO) من أجل «الفصل في الشكاوى المتعلقة بتسجيل الناخبين». وقد تضمنت المهام العملية تصنيف الاستئنافات والطعون، وتنظيم الردود على الطعون، وتجميع أرشيف إلكتروني لحالات تسجيل الناخبين. وكان من شأن ذلك تمكين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) ومكتب المحافظة الانتخابي (GEO) من معالجة الشكاوى والطعون في أوقاتها، وضمان أدنى الحدود لمستويات تراكم الحالات التي لم يتم البت والفصل فيها بعد. وفي نهاية المطاف، فإن هذا قد ساعد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إصدار سجل الناخبين النهائي دون تأخير.^{١٢٢}

^{١١٩} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، العدالة الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٠)، ص. ١٣٧.

^{١٢٠} نفس المرجع السابق، ص. ١٣٨-١٤١.

^{١٢١} مجموعة الأزمات الدولية، «بكلهم أنفسهم: قراءة التمرد العراقي»، ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٦، بالموقع التالي: <http://www.crisisgroup.org/~media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Iraq/In%20Their%20Own%20Words%20Reading%20the%20Iraqi%20Insurgency.pdf>,

^{١٢٢} العدل العالمي مشروع العراق، «برنامج المساعدة بقرار التحكيم في كركوك لتسوية المنازعات بشأن تسجيل الناخبين»، ٢٩ يوليو/تموز ٢٠٠٩، متاح بالموقع التالي: <http://content.lib.utah.edu/utills/getfile/collection/qip/id/405/filename/image><، تم الاطلاع عليه في ١٠ أبريل/نيسان ٢٠١٣.

إنفاذ العدالة الانتخابية - الحفاظ على مصداقية سجل الناخبين في جنوب أفريقيا. إن أهم ما يميز سجل الناخبين الذي عفا عليه الزمن، أو الذي تم تجميعه بشكل غير دقيق، أو الذي يستثني بعض الناخبين المؤهلين، هو قدرته على تعريض مصداقية ونزاهة العملية الانتخابية برمتها إلى الخطر. وفي جنوب أفريقيا، فإنه يطلب من الناخبين التسجيل للتصويت في الدائرة الانتخابية التي يقيمون فيها. وقد يتعلق الاعتراض على سجل الناخبين بإدراج أو استبعاد ناخب ما، أو تسجيل التفاصيل بطريقة غير صحيحة. وهناك اعتراض شائع في صفوف الناخبين، يتعلق بتسجيل ناخب في دائرة انتخابية يعتقد المعارض على السجل بأنه لا يقيم فيها. ويتعين تقديم الاعتراضات لدى الهيئة المستقلة للانتخابات (IEC) التي يترتب عليها التحقيق في الاعتراض والرد عليه في غضون ١٤ يوماً من تاريخ تلقيه. ويشمل التحقيق التأكد من عنوان إقامة الناخب المعارض. وبعدها، يتعين على رئيس ضباط لجنة الانتخابات لدى الهيئة المستقلة الانتخابية العمل على تنفيذ قرار اللجنة الانتخابية في غضون ثلاثة أيام من صدوره. وفي جميع دورات الانتخابات العامة الثمانية التي جرت في جنوب أفريقيا، منذ عملية الانتخابات التي أجريت بعد التحرير عام ١٩٩٤، قد تم الإعلان عنها بأنها كانت حرة وعادلة وترتكز على سجل ناخبين ذي مصداقية.^{١٣٣}

٣-٤ ضمان الشفافية وتوفير الوقت الكافي لتسجيل الأحزاب السياسية ومرشحي الأحزاب والمرشحين المستقلين

عادة ما يتم إدراج المتطلبات القانونية اللازمة لتسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين في الإطار القانوني للانتخابات. وقد تتعلق هذه العملية بالتمثيل الجغرافي، أو تمثيل النوع الاجتماعي لفئة الجنس، أو مصادقة دعم المواطنين، والحد الأدنى للمتطلبات اللازمة من الوثائق التأسيسية، والإفصاح المالي، وهلم جرا. كما أن منح الوقت الكافي، والمتطلبات العادلة والوضوح والشفافية في إجراءات التسجيل، وتوفير آليات العدالة الانتخابية للتعامل مع الشكوى، من شأنها التأكد من أن عملية التسجيل «متكافئة» من ناحية أن القواعد لا يتم تصميمها أو تطبيقها لمحاباة أو حرمان أي فاعلين معينين. كما أن الأحكام قد ترفض تسجيل الأفراد المدانين بجرائم جنائية أو انتهاكات لحقوق الإنسان، أو المرتبطين بجماعات مسلحة غير قانونية.^{١٣٤} كما أن المرشحين ممن لهم سجلات بإثارة العنف الانتخابي يمكن أيضاً استبعادهم من خلال إجراءات التدقيق. ومع ذلك، فإن على هيئات إدارة الانتخابات التأكيد على أن الولايات والصلاحيات المخولة لها لن تُستخدم لحرمان المرشحين من التسجيل والترشح لأسباب سياسية، وإذا كانت مثل هذه المخاوف موجودة وقائمة، فإنه يتعين أن يتم النظر فيها ومعالجتها بشكل صحيح.

وضع قواعد جديدة لتسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين للانتخابات من أجل التعامل مع أحداث العنف المتصلة بالانتخابات خلال الانتخابات البرلمانية في بنغلاديش عام ٢٠٠٨. لقد تم تأجيل إجراء الانتخابات البرلمانية في بنغلاديش عام ٢٠٠٧ بسبب تزايد الأزمات السياسية وأعمال العنف في فترة ما قبل الانتخابات. ولمعالجة حالات العنف، عملت المفوضية العليا للانتخابات الجديدة في بنغلاديش (BEC) على وضع قانون جديد للانتخابات كان يتعين بموجبه على جميع الأحزاب السياسية تسجيل نفسها لدى هيئة إدارة الانتخابات؛ الأمر الذي لم يكن حدوثه شائعاً قبل ذلك. وحتى يُسمح بالتسجيل، فقد كانت جميع الأحزاب السياسية مطالبة بتعزيز الإجراءات الديمقراطية الداخلية لديها. وقد شملت بعض الأحكام المحددة ضرورة تأسيس لجان داخلية منتخبة، وتسمية مرشحين للانتخاب على أساس توصيات أعضاء اللجان الداخلية على مستوى القاعدة الشعبية، والموافقة على تعبئة ثلث مجمل مقاعد اللجان الحزبية من النساء بحلول عام ٢٠٢٠. كما كانت دساتير الأحزاب مطالبة بحظر مشاركة الهيئات المنتمجة لجماعات أو اتحادات مثل الهيئات الطلابية والمجموعات العمالية، نظراً لمشاركة تلك الجماعات في أعمال الشعب والعنف الحزبي في الماضي. كما عملت التعديلات على تقديم مطالب شفافية جديدة بشأن تسمية المرشحين، مُشترطاً التأكد من «نظافة» المرشحين المتقدمين لشغل المقاعد النيابية في البرلمان. وقد عارض العديد من الأحزاب تلك الإصلاحات، ولكن في نهاية المطاف، تم تسجيل جميع الأحزاب الرئيسية.^{١٣٥}

^{١٣٣} مساهمة من الهيئة المستقلة للانتخابات في جنوب أفريقيا (IEC) من قبل موسوثو موبيا-Mosotho Moepya، رئيس موظفي الانتخابات للجنة الانتخابية المستقلة، وستيوارت مورفي-Stuart Murphy، مدير ترسيم حدود الدوائر الانتخابية والتصويت لدى اللجنة الانتخابية المستقلة، ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠١٣.

^{١٣٤} انظر النقاش حول فحص المرشحين في شبكة المعرفة الانتخابية-ACE، «فحص المرشحين للانتخابات»، ٢٠١٠، بالموقع: <<http://aceproject.org/electoral-advice/archive/questions/replies/827374909>>.

^{١٣٥} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والانتخابات في بنغلاديش ٢٠٠٦-٢٠٠٩، ص ٦، ٩، ١٢٠.

٤-٤ ضمان اعتماد الوقت المناسب والشفافية في اعتماد المراقبين لتسجيل الناخبين

إن الأحزاب السياسية والمرشحين، وجماعات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والدولية معنية ومهتمة بمسألة مراقبة العمليات الانتخابية، بما في ذلك تسجيل الناخبين. كما أن مشاركة هذه الجماعات في العمليات الانتخابية قد يكون لها فوائد متعددة في العملية، ومن بين أمور أخرى، فإنها تعمل على خفض مستوى التلاعب والتزوير في الانتخابات وزيادة مصداقيتها. ولضمان الكفاءة المهنية لدى المراقبين، فإنه يترتب على الإدارة الانتخابية العمل، جنباً إلى جنب، مع المنظمات المعنية بالإشراف على تنظيم دورات تدريبية مشتركة، وبالتالي ضمان أن المراقبين على علم جيد بشأن الإجراءات ذات الصلة، مثل التفاصيل التشغيلية، وأدوار ومسؤوليات مختلف الأطراف الفاعلة في العمليات الانتخابية. وتشمل الوثائق المرجعية التوجيهية التي يمكن استخدامها لتعزيز تدريب المراقبين ما يلي: (أ) إعلان المبادئ العالمية لأعمال مراقبة الانتخابات غير الحزبية والرصد من قبل المنظمات المدنية^{١٢٦}، و (ب) إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين^{١٢٧}.

هيئة إدارة الانتخابات الكينية المسماة «الهيئة المستقلة للانتخابات وترسيم حدود الدوائر الانتخابية» (IEBC) تعتمد قبول بعثات مراقبة الانتخابات لمدة طويلة (LTOs) قبل عملية تسجيل الناخبين. كانت لجنة الإدارة الانتخابية الكينية السابقة مسؤولة في المقام الأول عن العيوب التي شابت انتخابات عام ٢٠٠٧^{١٢٨}. وقد ساهمت تلك العيوب في إطلاق أعمال العنف المتصلة بالانتخابات على نطاق واسع. وعلى وجه الخصوص، فإن اللجنة الدولية المعروفة باسم (لجنة كريغلر-Kriegler Commission) المشكلة في كينيا للنظر والتحقيق في جميع الانتخابات قد أوردت في تقريرها، أن سجل الناخبين كان مشوباً بالعيوب لدرجة أنه قد شكل بمفرده «خللاً في نزاهة نتائج الانتخابات»^{١٢٩}. ولمعالجة نقاط الخلل السابقة، فقد عمدت الهيئة المستقلة للانتخابات وترسيم حدود الدوائر الانتخابية (IEBC) إلى وضع عملية جديدة لتسجيل الناخبين، باستخدام أجهزة تسجيل المعلومات الحيوية أو البيومترية. ولتعزيز ثقة الجمهور في العملية، فقد دعت الهيئة منظمات مراقبة انتخابية لمراقبة عمليات تسجيل الناخبين. ومن بين أمور أخرى، فقد اعتمد الاتحاد الأوروبي (EU) ومركز كارتر ومنظمة مجتمع شرق أفريقيا (EAC) تعيين مراقبين على المدى الطويل (LTOs) لمراقبة تسجيل الناخبين بالأجهزة البيومترية^{١٣٠}. وقبل نشر مراقبين على المدى الطويل (LTOs)، أجرت المنظمات المعتمدة لقاءات مع أصحاب العلاقة والمصلحة الرئيسيين في الانتخابات، بما في ذلك إدارة الشرطة ومنظمات المجتمع المدني ومجتمع المانحين. وقد سمحت تلك اللقاءات الحاصلة قبل التقييم لمنظمة مجتمع شرق أفريقيا (EAC) «الاستعداد لنشر بعثة مراقبة الانتخابات»، والتي شملت ٣٠ مراقباً على المدى الطويل (LTOs) و ٢٥ مراقباً على المدى القصير (STOs)^{١٣١}.

٤-٥ ب تحسين وضع الأمن الانتخابي

خلال فترة التسجيل، يتم إنشاء عدد غفير من مراكز تسجيل الناخبين في شتى أنحاء البلاد. وهذا يستدعي زيادة الطلب على التواجد الأمني والحماية. وتشمل الجهات الانتخابية الرئيسية الفاعلة التي تحتاج إلى الحماية، مسؤولي الانتخابات، مراقبي الانتخابات، مرشحي الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين، فضلاً عن الفئات الضعيفة والمهمشة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن

^{١٢٦} انظر الموقع: <<http://www.gndem.org/declaration-of-global-principles>>.

^{١٢٧} انظر الموقع: <http://www.idea.int/resources/analysis/observation_coc.cfm>.

^{١٢٨} اللجنة المستقلة للمراجعة، «التقرير النهائي»، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨، ص. ١٠، وهي متاحة على الموقع: <http://kenyastockholm.files.wordpress.com/2008/09/the_kriegler_report.pdf>

^{١٢٩} المرجع نفسه، «التقرير النهائي»، ص. ٨.

^{١٣٠} انظر الموقع:

<<http://www.wiredkenya.com/jobs-in-kenya-independent-electoral-and-boundaries-commission-iebc-accreditation-of-long-term-election-observers/>>.

^{١٣١} متاح بالموقع الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٩ أبريل/نيسان ٢٠١٣:

<<http://www.nation.co.ke/News/politics/EAC-to-send-Kenya-poll-observers-/-/1064/1625914/-/rj218vz/-/index.html>>

الأمر يحتاج لإتخاذ الترتيبات الأمنية اللازمة لصون المرافق الانتخابية وحمايتها، وتسجيل الناخبين بما في ذلك المراكز العادية الثابتة أو المتنقلة، ومواد ومعدات التسجيل أثناء نقلها أو عند تخزينها. وعلى وجه الخصوص، فإن أجهزة القطاع الأمني قد تكون مضطرة للتعامل مع «المناطق المحظورة» على التسجيل، حيث يغيب الإقبال على التسجيل بسبب انعدام الأمن.^{١٣٢}

٤-٥ التأسيس لتنسيق أمني وثيق وإدامته بين مختلف كوادرات اتفاقيات الخدمات الخاصة ومع الإدارة الانتخابية خلال فترة تسجيل الناخبين للانتخابات من خلال مركز عمليات مشترك

تشتمل مراكز العمليات الانتخابية المشتركة (JEOCs) على مراكز اتصالات وتنسيق بين عناصر من الجيش والشرطة والمدنيين.^{١٣٣} ومن شأن إنشاء مراكز العمليات الانتخابية المشتركة خدمة أغراض تعزيز التعاون بين مختلف وكالات القطاع الأمني، التي تشترك في الاضطلاع بولايات ومهام الأمن الانتخابي وهيئة الإدارة الانتخابية خلال الانتخابات. وتعتبر هذه المراكز أساسية في تخطيط وتنفيذ الإستراتيجيات الأمنية الانتخابية في بيئات البلدان أو الأماكن الخارجة لتوها من الصراع، حيث يتم تقاسم المسؤوليات الأمنية فيها ما بين أصحاب العلاقة والمصالح الأمنية الوطنية والدولية. ومن الأمثلة على شروع قوات حفظ السلام الدولية في إنشاء مراكز العمليات الانتخابية المشتركة (JEOCs)، البوسنة وكوسوفو وليبيريا. وقد تكون هذه الممارسة مطبقة أيضاً في سياقات قد لا تتواجد فيها قوات دولية لحفظ السلام.

إنشاء فريق عمليات تسجيل مشترك خلال مرحلة تسجيل الناخبين قبل الانتخابات البلدية لعام ٢٠٠٠ في كوسوفو. في أعقاب الصراع المسلح في إقليم كوسوفو، الذي شهد مصرع ما يقرب من ١٢,٠٠٠ شخص، وتشريد أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ لاجئ، جرى تشكيل بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (UNMIK) لتنظيم إدارة الإقليم إلى أن يتم تحديد وضعه مستقبلاً. وقبل الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٠، كانت كل من بعثة الأمم المتحدة المؤقتة لإدارة كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) تتوليان المسؤولية عن أعمال إدارة السجل المدني وسجل الناخبين.^{١٣٤} ولمعالجة تحديات التسجيل، فقد عملت بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تشكيل فريق تسجيل مشترك (JRT). وبالنسبة للقضايا المتعلقة بالأمن، فقد عمل فريق التسجيل المشترك على ارتباط القوة الدولية بقيادة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو (KFOR) والشرطة الدولية المكونة من بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (UNMIK). وبالنسبة للاحتياجات الأمنية الإضافية، فقد كانت تتولى القيام بها إدارة شرطة كوسوفو التي كانت في ذلك الوقت تابعة لشرطة البعثة.^{١٣٥}

٤-٦ توفير الأمن للمواطنين والمسؤولين المشاركين في عمليات التسجيل وحماية مواد ومرافق التسجيل

يحتاج المواطنون إلى ضمانات أمنية كافية للانخراط في عملية تسجيل الناخبين.^{١٣٦} وقد لا تواجه كل مراكز تسجيل الناخبين مخاطر أمنية، كما أن نشر كوادرات اتفاقيات الخدمات الأمنية الخاصة يجب أن تعكس مستويات المخاطر. وعندما تكون المخاطر عالية للغاية وتفتقر وكالات الأمن إلى الموارد الكافية لتوفير الأمن اللازم لجميع المواقع، فإن كوادرات العاملين بموجب اتفاقيات الخدمة الأمنية الخاصة قد تعمل بشكل وثيق مع الإدارة الانتخابية على تنظيم مراكز متحركة لتسجيل الناخبين.

^{١٣٢} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الانتخابات ومنع النزاعات: دليل للتخطيط والبرمجة (نيويورك: فريق الحكم الديمقراطي/ مكتب السياسات الإنمائية، ٢٠٠٩)، ص. ٢٠.

^{١٣٣} فيشر، جيف، «الصراع الانتخابي والعنف: إستراتيجية للدراسة والوقاية»، IFES ورقة بيضاء، فبراير/شباط ٢٠٠٢، ص. ٢٥. متاح على الرابط التالي: <http://unpan1.un.org/intrdoc/groups/public/documents/untc/unpan019255.pdf>. تم النفاذ إليه بتاريخ ٣ يونيو/حزيران ٢٠١٣.

^{١٣٤} منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، «مواقع التسجيل مفتوحة لوسائل الإعلام»، ٣ مايو/أيار ٢٠٠٠، وهي متاحة على الموقع التالي الذي تمت مراجعته بتاريخ ٢٥ أبريل/نيسان ٢٠١٣ <<http://www.osce.org/kosovo/52028>>

^{١٣٥} المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES)، «الصراع الانتخابي والعنف: إستراتيجية للدراسة والوقاية» (IFES، ٢٠٠٢)، ص. ٢٥-٢٨، وهي متاحة بالموقع الذي تمت مراجعته بتاريخ ٨ أبريل/نيسان ٢٠١٣: <<http://unpan1.un.org/intrdoc / groups/public/documents/untc/unpan019255.pdf>>

^{١٣٦} الوكالة الأميركية للتنمية - USAID والمؤسسة الإبداعية الدولية وشركاؤها - Creative Associates International، الإطار الأمني الانتخابي: دليل التوجيه الفني (واشنطن العاصمة: ٢٠١٠)، ص ٦-٥، ٢٦.

وينبغي لمثل هذا الترخيص والسماح باستخدامه، التمكين من تسجيل المواطنين بشكل صحيح في المناطق المعرضة للخطر؛ مع الحفاظ على سلامتهم في نفس الوقت أيضاً. ومع ذلك، فإن مثل هذا القرار قد يخلق تعقيدات لوجستية، ويزيد من التعرض لموظفي الانتخاب وأفراد الأمن خلال تنقلاتهم وتغيير أماكن تواجدهم. وفي حالة اتخاذ مثل هذا القرار، فإن من الأهمية بمكان أن تقوم هيئة الإدارة الانتخابية بتنفيذ حملة إعلامية تبين للناخبين بوضوح التواريخ والأوقات المحددة، عندما تقوم طواقم مراكز التسجيل المتنقلة بزيارة مواقع معينة. كما يجب الحفاظ على النزاهة والشفافية في العملية. ومن المهم أيضاً تحقيق التوازن بين الوجود والظهور الأمني الواضح لكوادرات وكالات قطاع الأمن. ومن الناحية المثالية، فإنه ينبغي أن تكون القوات الأمنية واضحة للعيان بدرجة كافية لردع العنف، ولكن دون التسبب في إحداث خوف أو فزع في صفوف المسجلين المرتقبين.^{١٣٧}

تعاون وكالات قطاع الأمن بشكل وثيق في توفير الأمن أثناء تسجيل الناخبين قبل الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠ في العراق. كان تنظيم الانتخابات في العراق يجري في بيئة أمنية شديدة التعقيد. وقد عملت قوات الأمن العراقية طوال مرحلة تسجيل الناخبين على توفير الأمن في مراكز تسجيل الناخبين (VRCs)، والمكاتب الانتخابية بالمحافظات (GEOs)، وللمواد الحساسة (بما في ذلك مرافقة قوافل نقل المواد) من قبل قوات الأمن العراقية (ISF) طوال مرحلة تسجيل الناخبين. وقبل التسجيل، عملت قوات الأمن العراقية وضباطها في الميدان على تصنيف كل موقع من مواقع تسجيل الناخبين إما «عالي أو متوسط أو قليل الخطورة»، وقاموا بتوفير الحماية على أساس مستوى هذا التصنيف للخطورة. وقد تم توفير الحماية لمراكز تسجيل الناخبين من قبل قوات الشرطة العراقية أو من الجيش أو مزيج من كلا الطرفين. ومن حيث التنسيق، فقد تم الحفاظ على الأمن الانتخابي من خلال لجنة الأمن العليا للانتخابات التي كانت تتألف من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC)، وزارة الداخلية العراقية (MoI)، وزارة الدفاع (MoD)، مكتب مستشار الأمن القومي، القوة متعددة الجنسيات، وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI). وعلى المستوى المحلي، فإن أفراد الأمن لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الذين كانوا متواجدين في كل مكتب انتخابي بكل محافظة مع وكالات قطاعات أمنية أخرى (مثل ضباط الاتصال المعينين في المكاتب الانتخابية بالمحافظات من طرف وزارتي الداخلية والدفاع العراقية)، قد تم تكليفهم بمهام تخطيط وتنفيذ الإجراءات الأمنية الخاصة بالمكاتب الانتخابية في المحافظات ومراكز تسجيل الناخبين التابعة لهم.^{١٣٨}

٧-٤ التأكد من أن المواطنين لا يواجهون أية تحديات أمنية أثناء الذهاب إلى مراكز تسجيل الناخبين أو عند الإياب منها

إن بعض المواطنين في الفئات الضعيفة مثل النساء والفئات المهمشة بشكل خاص، وبعض الأقليات والمشردين داخلياً وغيرهم، قد يواجهون تحديات كبيرة في الوصول إلى مراكز تسجيل الناخبين. وقد يؤدي هذا إلى التعرض للتهريب النفسي والاعتداء الجسدي. وقد تتطلب إستراتيجيات حماية هؤلاء الناخبين زيادة توفير الأمن على الطرق الرئيسية المستخدمة للوصول إلى مراكز تسجيل الناخبين، أو تنظيم مراكز متنقلة لإيصال عملية تسجيل الناخبين على مقربة من تواجد هذه الفئات المهمشة والضعيفة.

القوات المسلحة والشرطة تقيم نقاط تفتيش لزيادة الأمن أثناء تسجيل الناخبين عام ٢٠١٢ في الفلبين. لقد شهدت الانتخابات الماضية في الفلبين حوادث عديدة كان ضحيتها المواطنون والمرشحون، جراء أعمال العنف المتصلة بالانتخابات، التي ترتكبتها جماعات مسلحة. وأثناء تسجيل الناخبين في منطقة الحكم الذاتي في إقليم جزيرة «مينداناو-Mindanao» ذات الأغلبية

^{١٣٧} كريستين هوجلاند، وأنا جارستاد (Höglund, K. and Jarstad, A)، إستراتيجيات لمنع وإدارة العنف الانتخابي: اعتبارات السياسة، إيجاز السياسة والتطبيق، رقم ١ (أوملانجا روكس-Umhlanga Rocks: المركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات (ACCORD)، يونيو/حزيران ٢٠١٠)، ص. ٤.

^{١٣٨} المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، «الأمن لتحديث تسجيل الناخبين»، ورقة حقائق، وهي متاحة بالموقع التالي وتم الاطلاع عليه في ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢: <<http://unami.unmissions.org/LinkClick.aspx?fileticket=38VoOXuib2o%3D&tabid=4312&language=en-US>>

المسلمة في عام ٢٠١٢، فقد تم تكليف القوات المسلحة الفلبينية (AFP) والشرطة الوطنية الفلبينية (PNP) بالعمل على ضمان السلوك الآمن لعملية تسجيل الناخبين التي نفذتها لجنة الانتخابات (COMELEC). وبالتنسيق مع لجنة الانتخابات، أقيمت نقاط تفتيش أمنية، بحراسة جنود وضباط من قوات الجيش ومرتبات الشرطة، لفرض حظر على الأفراد الذين يحملون السلاح. وقد تم اتخاذ هذا الإجراء من أجل «ضمان توفير سلوك سلمي آمن في عملية تسجيل الناخبين على مدى نطاق منطقة تسجيل الناخبين المرتقبين». كما أشرف الجيش على ٩٠٠ منطقة انتخابية ساخنة لحركات من جماعات حزبية أخرى خلال فترة تسجيل الناخبين في محافظات ماجينداناو (Maguindanao)، لاناو ديل سور (Lanao Del Sur)، سولي (Suli) وتواي-تواي (Twai-Tawi)^{١٣٩}.

٨-٤ توفير بيئة آمنة لمن يرغبون في التقدم بطرح ترشيحهم

إن التقدم للترشح عن حزب سياسي أو بشكل مستقل في الانتخابات قد يحمل في طياته، في بعض البلاد والسياسات الاجتماعية، احتمال التعرض لمخاطر نفسية أو لعنف جسدي يرتكبها خصوم سياسيون أو جماعات أغلبية أو مهيمنة. وهذا صحيح، بصفة خاصة، عندما تتقدم النساء للترشح في المجتمعات التي يغلب فيها ترشح الرجال بصورة تقليدية، أو عند إساءة استخدام العقائد الدينية لمنع تحقيق المساواة. ومن المحتمل مواجهة تحديات ماثلة من قبل مرشحي أقليات عرقية أو دينية من مجموعات مثليي الجنس وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً (LGBT). ويتعين على وكالات القطاع الأمني العمل على جمع المعلومات الاستخباراتية، واتخاذ تدابير ملموسة، لتحديد المشاكل، وتوفير خلق بيئة آمنة تمكن جميع المواطنين فيها من ترشحهم السياسي والمشاركة في العمليات الانتخابية بكل راحة واطمئنان.

التفاصيل الأمنية للمرشحين قبل الانتخابات الفلبينية في منتصف المدة عام ٢٠١٣. في عام ٢٠١٢، جرى خطف وقتل مجموعة من الناس تضم ٥٧ شخصاً، كانت متجهة نحو مكتب الانتخابات لتقديم الترشح لنائب عمدة بلدة (بولوان- Buluan). وقبل انتخابات عام ٢٠١٣، عمدت لجنة الانتخابات في الفلبين (COMELEC) إلى إصدار قرار يجيز للمرشح لعضوية مجلس الشيوخ تقديم طلب لموظفين أو حراس شخصيين. وقد يكون هؤلاء الحراس أعضاء نظاميين من أفراد الشرطة الوطنية أو القوات المسلحة، أو المكتب الوطني للتحقيقات، أو إضافة أشخاص مرخصين حسب الأصول أو وكلاء حماية معتمدين من وكالات المباحث الخاصة، أو من أفراد الوكالات الأمنية الخاصة المعتمدة لتوفير الأمن والحماية للمرشح طوال فترة الانتخابات». كما أن المرشحين لأي منصب انتخابي محلي يحق لهم، بناء على تقديم طلب خاص، بتوظيف أشخاص، والاستعانة بخدمات ما لا يزيد عن شخصين اثنين مرخصين حسب الأصول/ أو عميلين من عملاء الوقاية المجازين من وكالات المخابرات الخاصة أو وكالات الأمن المعتمدة، ليكونا بمثابة أفراد حراسة شخصية للمرشح خلال مدة الفترة الانتخابية. ويسمح لرجال الأمن المرافقين بحمل قطعتين من الأسلحة النارية، على أن تكون إحداها قصيرة والأخرى طويلة، أو أن الاثنتين قصيرتان.^{١٤٠}

الشرطة النيجيرية توفر الحماية الأمنية خلال الانتخابات التمهيدية للأحزاب السياسية قبل الانتخابات العامة إبان شهر أبريل/نيسان عام ٢٠١١. إن أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات شائعة في نيجيريا. ولتجنب ما قد يفتعله «أولئك الذين خسروا في الانتخابات التمهيدية ويتحالفون في عصابة لإحداث الفوضى في الدولة»^{١٤١}، فقد عملت الشرطة النيجيرية على زيادة الحراسة الأمنية خلال الانتخابات التمهيدية لدى الأحزاب السياسية على مستوى الدولة والولايات

^{١٣٩} «دعوة لإطلاق حملة نزيهة حرة للدفاع عن عملية تسجيل الناخبين في إقليم الحكم الذاتي لمسلمي مينداناو» فلبين ستار، ٣ يوليو/تموز ٢٠١٢، متاحة على الرابط التالي: <<http://www.philstar.com/breaking-news/2012/07/03/824046/advocacy-clean-free-armm-voters-registration-launched>>، تم الاطلاع عليها في ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢.

^{١٤٠} لجنة الانتخابات (Comelec)، القرار رقم ٩٥٩١-أ، القسم ٦، ٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢: <<http://www.comelec.gov.ph/?Elections/2013natloc/res/res9561>>

^{١٤١} «الانتخابات التمهيدية لحزب الشعب الديمقراطي (PDP): تعزيز الأمن بولاية بايلسا في نيجيريا»، أخبار NBF، ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، وهي متاحة بالموقع الذي تم الاطلاع عليه في ١٧ أبريل/نيسان ٢٠١٣:

<<http://www.thenigerianvoice.com/nvnews/43500/1/pdp-primaries-security-beef-up-in-bayelsa.htm>>

^{١٤٢}. وخلال الانتخابات التمهيدية للأحزاب السياسية قبل الانتخابات العامة عام ٢٠١١، فقد تم نشر ما مجموعه ١٧,٠٠٠ شخص من ضباط الأمن في وحدات أمن نظامية لمكافحة الشغب ووحدات مكافحة ضد استخدام القنابل. وقد تم تنسيق توفير الأمن للمقرات والمرشحين فيما بين الشرطة النيجيرية والأمن القومي وسلاح الدفاع المدني^{١٤٣}.

٤-٣ تحسين البنية الأساسية من أجل السلام

مع بداية مرحلة التسجيل، تزداد الحاجة إلى التعاون الموسع بين مختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، والتي، بحكم كونها جزءاً من بنية السلام الوطني، تعمل لدعم الانتخابات السلمية. وعلى وجه الخصوص، فإن التعاون مع الإدارة الانتخابية والعاملين من خلال وكالات الخدمات الأمنية سوف يكتسب زخماً جديداً. كما أن الحصول على الاعتماد لرصد ومراقبة العمليات الانتخابية قد يكون أول خطوة ينبغي لمنظمات المجتمع المدني التركيز عليها. كما تحتاج هذه المنظمات إلى وضع آليات اتصال تتيح لها تبادل المعلومات والتحليلات ذات الصلة مع هيئة الإدارة الانتخابية، واستكشاف القدرة على العمل معها في مجال تقديم الدعم للطعن في القرار. وقد يشتمل هذا، إنشاء أو تعزيز منتديات تعاونية متعددة الأطراف من بين أصحاب العلاقة والمصلحة، حيث يمكن من خلالها تنسيق أساليب درء وتخفيف أخطار أعمال العنف المتصلة بالانتخابات خلال عمليات التسجيل للانتخاب.

٤-٩ مراقبة عمليات تسجيل الناخبين وتبادل الآراء حول الملاحظات مع الإدارة الانتخابية

من الثابت والمؤكد أن مراقبة ورصد العمليات المتنازع عليها بشدة، مثل الانتخابات، قد يكون لها تأثير في الحيلولة دون نشوب أعمال عنف. وينطبق هذا الكلام، بشكل خاص، عندما يتولى عملية الرصد والمراقبة أصحاب علاقة من الأشخاص النزاهيين والمشهورين، سواء من الأطراف المحلية أو الدولية. لذلك، فإنه ينبغي على منظمات المجتمع المدني التعاون في ضمان اعتماد المراقبين لرصد عمليات تسجيل الناخبين. وإذا كان وجود المراقبين ليس كافياً لردع العنف، فإنهم سيكونون قادرين على وضع تقارير عن الحوادث، بحيث تتضمن التفاصيل عن الجناة والضحايا والظروف التي تسببت في تلك الحوادث. وبالإضافة إلى مراقبة الحوادث في مواقع تسجيل الناخبين، فإنه يتعين على منظمات المجتمع المدني المشاركة في جمع البيانات المتعلقة بالعنف الانتخابي الذي يحدث خارج مرافق تسجيل الناخبين أيضاً، والتي تتعلق بأساليب التهريب والتهديد والعنف الجسدي الموجه ضد المواطنين والفاعلين السياسيين والصحفيين، وهلم جرا. وقد يكون من المفيد بشكل خاص تفصيل وتبويب البيانات التي تظهر إلى أي مدى يعمل مرتكبو العنف على استهداف النساء المسجلات والمرشحات والصحفيات. وينبغي تقاسم البيانات التي يتم جمعها مع أصحاب العلاقة والمصالح ذات الصلة، بما في ذلك الإدارة الانتخابية، ومنظمات إنفاذ القانون والوكالات الأخرى التي لديها ولاية وصلاحيات للعمل على درء والحد من العنف الانتخابي، أو لهم مصلحة في القيام بذلك. وفي بعض الحالات، فإنه قد يكون من المفيد إتاحة المجال لجمهور المواطنين للوصول إلى البيانات والاطلاع عليها من خلال المواقع الإلكترونية أو عن طريق وسائل الإعلام.

مراقبو منظمات المجتمع المدني المحلية يسجلون حالات عنف وتهريب خلال فترة تسجيل الناخبين قبل الانتخابات الرئاسية النيجيرية عام ٢٠١١. اتسمت الانتخابات النيجيرية التي عقدت في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧ بحصول حالات عنف

^{١٤٢} «عقد الانتخابات التمهيدية لحزب الشعب الديمقراطي (PDP) في أبوجا وسط إجراءات أمنية مشددة»، صحيفة African Examiner، ٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، وهي متاحة بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٧ أبريل/نيسان ٢٠١٣. <<http://www.africanexaminer.com/pdp0107>>

^{١٤٣} «الانتخابات الرئاسية التمهيدية لحزب الشعب الديمقراطي (PDP): نشطاء الأمن يستولون على أبوجا»، صحيفة Nigerian Tribune، ١٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٧/نيسان أبريل ٢٠١٣:

<<http://tribune.com.ng/index.php/front-page-news/15905-pdp-presidential-primary-security-operatives-take-over-abuja-comb-eagle-square-hotels-motor-parks-anti-terrorism-police-to-monitor-primary-petitions-flood-party-secretariat-court-decides-jonathans-fate-today>>

متعلقة بالانتخابات على نطاق واسع. وقبل الانتخابات الوطنية في عام ٢٠١١، تم الشروع في إطلاق مشروع سمي «العد السريع-٢٠١١» (Swift Count). وقد عمل المشروع على إنشاء تجمع (كونسورتيوم) من منظمات المجتمع المدني والجماعات الدينية المسيحية والمسلمة، لتعزيز إجراء انتخابات سلمية، حرة، ونزيهة من خلال إبداء الملاحظات المستقلة من المواطنين. وقد كان الهدف من وراء إطلاق المشروع هو تزويد جميع أصحاب العلاقة والمصلحة، بما فيهم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات (INEC)، بمعلومات غير حزبية، مستقلة، شاملة، ومفصلة عن سير العمليات الانتخابية. وبشأن ممارسة تسجيل الناخبين، فقد تم تدريب واعتماد وتوزيع ما يقرب من ١,٠٠٠ شخص من المتطوعين في جميع الولايات النيجيرية البالغ عددها ٣٦ ولاية، بالإضافة إلى إقليم العاصمة الاتحادية. ومن بين مهام أخرى، فقد تم الطلب من المراقبين المتطوعين تسجيل الأحداث التي قد تحصل من بعض الأفراد في محاولة لعرقلة عملية التسجيل وحوادث التخويف والعنف. وعلاوة على ذلك، فقد طلب من المراقبين تدوين ملاحظات بشأن أفراد الأمن الذين يتواجدون في مركز التسجيل. كما طلب من المراقبين إرسال تقاريرهم بصورة يومية عن طريق الهواتف النقالة إلى مركز المعلومات الوطني، حيث يتم التوفيق بين البيانات. وقد كانت تقارير المراقبة تغطي أيضاً عمليات الاقتراع والعد وفرز الأصوات. وطوال عملية المراقبة، كان مشروع العد السريع «سويفت كاونت-Swift Count» يعمل على نشر نتائج المراقبة من خلال تقارير علنية عامة، ويتم توجيهها إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات (INEC)، مع تضمينها بالبيانات والتوصيات المقترحة.^{١٤٤}

١٠-٤ العمل على بناء قدرات من أجل تسوية المنازعات المتعلقة بفترة تسجيل الناخبين، وذلك بالتعاون مع هيئة الإدارة الانتخابية

إن تنفيذ عملية تسجيل الناخبين على نطاق واسع قد تكون صعبة للغاية. وعلى سبيل المثال، فإن تحديد أهلية المواطنين للتسجيل في التصويت في بيئة مرحلة ما بعد الصراع، حيث تم تدمير السجلات وتشريد الناس على نطاق واسع، قد ينطوي على تحديات تشغيلية وسياسية استثنائية. وعلاوة على ذلك، فإن عملية تسجيل الناخبين قد تشتمل أيضاً على إجراءات معقدة وتكون عرضة لمشاكل فنية وأخطاء بشرية. ومن المهم في الأزمات الناشئة عن تصور أو ملاحظة حصول تلاعب في عمليات تسجيل الناخبين غايتها حرمان أفراد أو جماعات محددة، أن تتم معالجتها في حينها بصورة فورية وفعالة. وحيثما كانت مؤسسات العدالة الانتخابية تفتقر إلى القدرة على التعامل بفعالية مع المنازعات الانتخابية، أو أنها كانت تتمتع بقليل من الثقة في أوساط الجهات السياسية الفاعلة، فإنه قد يكون من المفيد تشجيع اللجوء لإستخدام الآليات التقليدية لتسوية المنازعات في إدارة النزاعات المتعلقة بتسجيل الناخبين. وهذا الاقتراح غير مطروح ليحل محل مؤسسات العدالة الانتخابية، وإنما لفتح قنوات إضافية قد تعطي نتائج مقبولة. وفي بعض الحالات، فإن الوساطة من جانب أفراد يتمتعون بسمعة ومعرفة جيدة من شأنها حل المشكلة على الفور، وتجنب الانغماس في عمليات طويلة ومعقدة تفضي في بعض الأحيان لضرورة اللجوء إلى الحاكم الإداري أو القضائي. وينبغي دائماً إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية بالوساطة في المنازعات الانتخابية بموافقة وتعاون من طرف هيئة الإدارة الانتخابية، وبدعم وتأييد من التشريعات ذات الصلة.

١١-٤ تعزيز التعاون بين مختلف أصحاب العلاقة والمصلحة، من خلال إقامة منتديات حوارية مشتركة لخلق حيز للنقاش والتنسيق بشأن منع أعمال العنف أثناء تسجيل الناخبين

إن تحسين التنسيق خلال مرحلة تسجيل الناخبين فيما بين الجهات الفاعلة غير الحكومية والجهات الحكومية التي تحرص على دعم إجراء انتخابات سلمية، من شأنها أن تساعد في بناء تفاهم حول تقدير جهود وإستراتيجيات المنظمات الفردية في ذلك الصدد. وسوف تكون تلك المعلومات مفيدة في تأكيد أن مثل ذلك التعاون بين مختلف المنظمات على هذا النحو من شأنه دعم ومؤازرة المؤسسات لبعضها البعض، كما يتيح ذلك إمكانية تحديد الفجوات المحتملة ومعالجتها. وإذا لم تكن مثل

^{١٤٤} مشروع ٢٠١١ العد السريع (Swift Count)، «بيان مرحلي بشأن ممارسة تسجيل الناخبين»، ١ فبراير/شباط ٢٠١١، بالموقع الذي تم الاطلاع عليه في ١٣ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٢ : <http://www.ndi.org/files/PSC_Statement_020111.pdf>

هذه المنتديات التعاونية غير مقامة من قبل الإدارة الانتخابية أو بواسطة الجهات الحكومية الفاعلة الأخرى، أو إذا لم تكن تشتمل في محافلها على مشاركين من جهات غير حكومية، فإن على الجهات غير الحكومية الفاعلة أخذ زمام المبادرة لإنشاء وإدامة مثل هذه المنتديات. وفي تلك الحالة، فإنه يتعين على هذه المحافل غير الحكومية أن تحرص كل الحرص على إشراك هيئة إدارة الانتخابات وكوادر من وكالات الخدمات الأمنية الخاصة في المداولات والمناقشات التي تدور فيها.

٥. الحملات الانتخابية

خلال مرحلة الحملة الانتخابية، فإن الأحزاب السياسية تعمل على تعبئة موارد بشرية ومادية طائلة لإيصال رسائل إلى المواطنين، بغية كسب وددهم ودعمهم وتأييدهم في الانتخابات. وتنطوي المخاطر المحتملة خلال فترة الحملة الانتخابية على قائمة واسعة النطاق، قد تشمل أعمال العنف النفسي والجسدي الموجهة ضد المرشحين ونشطاء وأنصار الأحزاب، وأعمال العنف الموجهة ضد النساء وغيرهن من الفئات المهمشة أو الضعيفة. وعلى وجه الخصوص، فإن الحملة الإعلامية الانتخابية قد تنطوي على خطابات عدائية مثيرة أو ملهبة للمشاعر. كما أن استخدام وسائل الإعلام والمظاهرات أو المسيرات السياسية هما وسيلتان رئيسيتان تستخدمان في الحملات الانتخابية. وفي المجتمعات المعرضة للنزاع، فإن كلتا هاتين الطريقتين تستخدمان لنقل رسائل غالباً ما تعمل على تفاقم الصراع. وخلال فترة الحملات الانتخابية، فإنه ينبغي على هيئة الإدارة الانتخابية وضع آليات لتقييد خطاب الكراهية ومنع أعمال العنف من جانب كل الأطراف السياسية ومؤيديها. وقد تشمل هذه الآليات التحقيق مع الجناة ومعاقبتهم. كما يتعين على وكالات القطاع الأمني وأجهزته، الحفاظ على بيئة آمنة لمرشحي الأحزاب السياسية والنشطاء والمواطنين، وتمكينهم من إجراء التنظيم والمشاركة في أنشطة الحملات الانتخابية. كما يجب على الجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها الحكومية وغير الحكومية، على السواء، أن تعمل على تعزيز الحملات الانتخابية السلمية والديمقراطية مع رصد وتسجيل والإبلاغ عن الحوادث التي قد تحصل في تلك الحملات.

الجدول ٥. الحملات الانتخابية

أ. تحسين الإدارة والعدالة الانتخابية	ب. تحسين الأمن الانتخابي	ج. تحسين البنية الأساسية للسلام
١-٥ التعاون مع الوكالات الأخرى لضمان مراقبة شاملة لوسائل الدعاية الإعلامية للحملات الانتخابية، على الصعيد الوطني وما دون الوطني.	٥-٥ الحفاظ على التعاون والتنسيق الوثيق مع هيئة إدارة الانتخابات، من خلال مركز العمليات الانتخابية المشترك.	١٠-٥ إنشاء المنتديات لتسهيل إجراء الحوارات والمواقفات بشأن إنفاذ مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالحملات الانتخابية للأحزاب السياسية.
٢-٥ إنشاء آليات لرصد مسيرات الأحزاب السياسية في الحملات الانتخابية لتجميع البيانات بشأن استخدام الخطابات الملهبة للمشاعر وخطابات الكراهية.	٦-٥ توفير الأمن الجسدي للشخصيات الانتخابية البارزة التي قد تواجه تهديدات أمنية خلال فترة الحملة الانتخابية.	١١-٥ تشجيع الأنشطة السلمية على الصعيد الوطني وما دون الوطني، لإفراغ التوترات ومنع النزاعات الناجمة عن الحملات التحريضية.
٣-٥ ضمان معاقبة المسؤولين عن انتهاك قواعد الدعاية وإثارة التحريض أو ارتكاب العنف الانتخابي.	٧-٥ توفير الأمن المادي خلال فعاليات الحملات الانتخابية.	١٢-٥ إنشاء هيكل وآليات مراقبة وإبلاغ عن الحملات الاستفزازية للأحزاب السياسية في وسائل الإعلام والتجمعات الحزبية السياسية.
٤-٥ الحفاظ على التعاون الوثيق وتبادل المعلومات مع وكالات قطاع الأمن طوال فترة الحملات الانتخابية، على الصعيد الوطني وما دون الوطني.	٨-٥ تعزيز الترتيبات الأمنية لحماية الفئات المهمشة والضعيفة، بما في ذلك النساء والأقليات، طوال مراحل الحملات الانتخابية.	١٣-٥ المشاركة في التقارير المتعلقة بانتهاك قواعد الحملات الانتخابية، ولا سيما استخدام اللغة التحريضية وخطاب الكراهية، مع كل من هيئات ولجان إدارة الانتخابات ومكتب المدعي العام ووكالات قطاع الأمن ووسائل الإعلام.
	٩-٥ التعاون مع الجهات الانتخابية الفاعلة والجمهور الواسع، لزيادة الوعي الأمني لديهم وتشجيع مشاركتهم البناءة في درء وتخفيف أخطار العنف الانتخابي.	

ه- أ تحسين الإدارة والعدالة الانتخابية

تستمد إستراتيجيات الإدارة الانتخابية لمنع العنف المرتبط بالانتخابات، خلال فترة الحملة الانتخابية، قواعدها من الأحكام القانونية التي توضح ولاية وصلاحيات هيئة الإدارة الانتخابية في هذا الصدد. وقد تكون هيئة الإدارة الانتخابية مخولة بولاية محددة للتحقيق مع ومعاينة كل من يخالف قواعد الحملة الانتخابية أو يرتكب أعمال عنف انتخابية خلال تلك الفترة. وعندما لا تكون هناك ولاية محددة لهيئة إدارة الانتخابات تفوضها بالتحقيق مع الجناة ومعاينتهم، فإنه يترتب عليها أن تدعم الجهات المسؤولة في تنفيذ صلاحياتها الموكلة إليها في ذلك الشأن. وعلى أي حال، فإنه يترتب على هيئة إدارة الانتخابات التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى لوضع آليات من شأنها ضمان رصد وتوثيق الحوادث التي قد تحصل، وتحميل الجناة المسؤوليات المترتبة على أفعالهم.

١-٥ التعاون مع الوكالات الأخرى لضمان وجود مراقبة شاملة لوسائل الدعاية الإعلامية للحملات الانتخابية، على الصعيد الوطني وما دون الوطني

تحرص الجهات السياسية الفاعلة على استخدام وسائل الإعلام على نطاق واسع خلال فترة الحملة الانتخابية. كما تسعى لشغل مساحات إعلامية، من خلال الإعلانات مدفوعة الأجر والنشرات الصحفية الحزبية وإعطاء المقابلات لوسائل الإعلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأحزاب السياسية تستخدم بشكل متزايد شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعية للترويج لأفكارها والوصول للمواطنين ونشر برامج أعمالها السياسية. ومن جانب وسائل الإعلام، قد يلعب الصحفيون دوراً نشيطاً وإيجابياً في تقديم التقارير عن الحملات والفعاليات وتسهيل النقاشات والحوارات السياسية. وفي المجتمعات المعرضة للنزاعات، وخاصة عندما تتبع الانقسامات السياسية فيها الخطوط العرقية والتوجهات الدينية، قد تتبع الحملات الانتخابية مناهج ومسالك سلبية، غالباً ما يتم فيها توجيه خطابات الكراهية والتخويف ضد الخصوم السياسيين والمؤيدين لهم. وعادة ما يتضمن التشريع الانتخابي أحكاماً صريحة تحظر مثل هذه السلوكيات وتحدد العقوبات ضد المخالفين والجناة. ولذلك، فإن من المهم ضمان الرقابة المنتظمة على الحملات الانتخابية من خلال وسائل الإعلام، بما فيها التقليدية والاجتماعية على السواء، ومعاينة من يلجؤون إلى أساليب غير قانونية في إجراء حملاتهم الانتخابية. وقد تكون رقابة وسائل الإعلام مهمة معقدة، كما أنها قد تتجاوز حدود قدرات وطاقات هيئة إدارة الانتخابات. وعندما يكون هذا هو الحال، ينبغي على الإدارة الانتخابية التنسيق مع وكالات مختلفة لضمان التغطية الكاملة لحملات وسائل الإعلام، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية (NGOs) أو الشركات الخاصة المتخصصة في وسائل الرصد والمراقبة الإعلامية.

إنشاء وحدة رصد إعلامي في هيئة إدارة الانتخابات في غويانا لتدارس العنف المرتبط بتقارير وسائل الإعلام غير المسؤولة. رداً على أعمال العنف المتصلة بالانتخابات التي حصلت في انتخابات غويانا في السنوات ١٩٩٢ و ١٩٩٧ و ٢٠٠١ - والتي أثرت في جزء منها بفعل «سلوك وسائل الإعلام غير المسؤولة التي حرضت عناصر متطرفة على ارتكاب أعمال عنف بدوافع أخلاقية» - فقد عمدت هيئة إدارة الانتخابات في غويانا (GEOCOM) إلى إنشاء وحدة رصد إعلامي مستقلة (MMU). وقد تم إنشاء وحدة الرصد الإعلامي المستقلة عقب التوقيع على مدونة قواعد سلوك إعلامي للتنظيم الذاتي من قبل المؤسسات الإعلامية الرئيسية في البلاد. وخلال مرحلة الحملة الانتخابية، فقد تم التعاقد مع ١٧ شخصاً لشغل وظائف في وحدة الرصد الإعلامي المستقلة من أجل «تحليل المحتوى السياسي للبث الإخباري وبرامج الشؤون الراهنة والأخبار اليومية في الصحف الرئيسية». وبعد الدعم المبدئي والتدريب من قبل الأمانة العامة لدول اتحاد الكومنولث، تولى القيام بتلك العملية اختصاصيون محليون. وبصورة أسبوعية، قامت وحدة الرصد الإعلامي بنشر تقرير «تقييم حجم ومدى إحباط العنف المتحقق من كل وسيلة من وسائل الإعلام». وبالمقارنة مع الانتخابات السابقة، فإن الانتخابات العامة في غويانا عام ٢٠٠٦ لم تشهد أية حوادث عنف نتيجة لتقارير وسائل إعلام غير مسؤولة.^{١٤٥}

^{١٤٥} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الانتخابات ومنع النزاعات: دليل للتحليل والتخطيط والبرمجة (نيويورك: فريق الحكم الديمقراطي/مكتب السياسات الإنمائية، ٢٠٠٩)، ص. ٤٣.

٢-٥ إنشاء آليات لرصد مسيرات الأحزاب السياسية في الحملات الانتخابية لتجميع البيانات بشأن استخدام اللغة المثيرة أو الملهبة للمشاعر وخطابات الكراهية

تشتمل مسيرات الأحزاب السياسية على حشود وتجمعات جماهيرية غفيرة من قيادات وأنصار الأحزاب. وبالتالي فإنها تمثل أحداثاً عالية الخطورة. ومن ناحية، فإن العنف قد يوجه ضد المشاركين في المسيرات، ومن ناحية أخرى، فإن المشاركين قد يلجؤون إلى العنف ضد جماعات أخرى نتيجة لعقلية الدهماء الغوغائية والإثارة المتولدة خلال الفعالية الحاصلة. ويجب على الإدارة الانتخابية، العمل بشكل مستقل أو بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها الحكومية وغير الحكومية، لوضع آليات لرصد التجمعات الحزبية السياسية. وقد يستلزم هذا تعيين أشخاص لحضور التجمعات الحزبية السياسية والإبلاغ عن الحوادث التي قد تحصل. وقد تعمل أعمال الرصد بصورة منتظمة على تثبيط الخطابة الملهبة للمشاعر. كما أن تسجيل الأحداث الانتخابية بالصوت والصورة قد يردع الحملات السلبية، علاوة عن أن تلك السجلات يمكن استخدامها كأدلة ثبوتية ضد الجناة.

لجنة الانتخابات المركزية في البوسنة والهرسك تستعد لمعاقبة السياسيين على خطابات الكراهية. بعد اتفاقية دايتون للسلام عام ١٩٩٥، التي أنهت الصراع العنيف الذي احتدم في الفترة ما بين ١٩٩٢-١٩٩٥، لعبت العرقية دوراً رئيسياً في الحياة السياسية في البوسنة والهرسك. وفي محاولة لكسب الناخبين على أسس عرقية، كانت الأحزاب السياسية تميل إلى استخدام الخطابة التي تعزف على وتر النعرة القومية التي كانت توجه ضد الجماعات العرقية الأخرى أو الأقليات. وقبل الانتخابات المحلية في عام ٢٠٠٨، حذرت لجنة الانتخابات المركزية (CEC) جميع الأحزاب السياسية والمرشحين من إثارة نعرات الكراهية والتحريض الديني أو العرقي خلال فترة الحملات الانتخابية. وقد شملت العقوبات المفروضة على خطاب الكراهية غرامة بقيمة ٧,٥٠٠ دولار أميركي عن كل مخالفة، وشطب المرشحين من القوائم الحزبية، وإلغاء شهادات اعتماد الأحزاب السياسية من قبل لجنة الانتخابات المركزية.^{١٤٦}

٣-٥ ضمان معاقبة المسؤولين عن انتهاك قواعد الدعاية الانتخابية وإثارة التحريض أو ارتكاب العنف الانتخابي

إن مرتكبي الأعمال التي قد تؤدي إلى إطلاق أو تسهم في إطلاق أعمال عنف متصلة بالانتخابات، بما في ذلك الخطابات التي تنفث سموم الكراهية والخطابات التي توجج المشاعر، يجب ألا يشعروا أبداً بأنهم محصنين أو قادرين من الإفلات من العقاب والملاحقة القضائية. وإذا كانت هيئة إدارة الانتخابات مخولة بصلاحيات معاقبة الجناة، فإنها تحتاج إلى الاستثمار في الجهود المبذولة لردع حملات الدعاية غير القانونية، وفي حالة فشل الردع، ينبغي عليها اتخاذ إجراءات حازمة للتحقيق مع الجناة ومعاقبتهم. وعند تطبيق العقوبات ضد أصحاب العلاقة والمصلحة السياسية، فعلى الإدارة الانتخابية أو غيرها من مؤسسات العدالة الانتخابية الحفاظ على أعلى درجات المعايير المهنية، من أجل تجنب المزيد من القرارات المسيسة؛ مما قد يزيد من ارتفاع حدة التوتر. وفي هذا الصدد، ينبغي على الإدارة الانتخابية العمل مع الوكالات الأخرى، بما في ذلك مكتب المدعي العام والأجهزة القانونية ذات الصلة.

لجنة الانتخابات في الهند تجد مرشحاً مذنباً، لخرقه مدونة قواعد السلوك خلال حملة الانتخابات العامة عام ٢٠٠٩. إن أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات شائعة على نطاق واسع في الهند.^{١٤٧} وكان هذا هو الحال أيضاً خلال الانتخابات العامة

^{١٤٦} رصد محطة أخبار بي بي سي (BBC Monitoring)، «هيئة انتخابات البوسنة تعلن حملة صارمة على خطابات الكراهية في الحملات الانتخابية»، ٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣: <http://www.accessmylibrary.com/article-1G1-188020881/bosnian-election-body-announces.html>

^{١٤٧} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، «فهم العنف الانتخابي في آسيا»، ٢٠١١، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٢ أبريل/نيسان ٢٠١٣: http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/UNDP_elections_violence_AP.pdf

في عام ٢٠٠٩، والتي شهدت حوادث متصلة بالعنف الجسدي والنفسي^{١٤٨}. وفي أوائل عام ٢٠٠٩، وجدت لجنة الانتخابات في الهند (ECI) مرشحاً رفيع المستوى مذنباً بخرقه لمدونة قواعد السلوك خلال فترة الحملة الانتخابية. وقد تم اتهام المرشح باستخدام خطابة ملهية للمشاعر، مما تسبب في إثارة «مشاعر البغضاء والعداء بين فئات مختلفة على أساس الدين» خلال حشدين منفصلين من التجمعات الانتخابية^{١٤٩}. وقد تم رفع الأدلة إلى أنظار لجنة إدارة الانتخابات من قبل ضابط الانتخابات بالمقاطعة^{١٤٩}. وقد أمرت هيئة إدارة الانتخابات الهندية بتقديم جميع لقطات الفيديو من حملة المرشح كأدلة ثبوتية. وبناء على تلك الأدلة، فقد نصحت هيئة إدارة الانتخابات الهندية الحزب السياسي المعني بسحب دعمه للمرشح المخالف، مشيرة إلى أن «أي رعاية لترشيح شخص ما من قبل الحزب سوف ينظر إليها على أنها إقرار وموافقة من الحزب على أفعال المرشح التي لا تغتفر، من حيث التحريض على العنف وخلق مشاعر العداء والكرهية بين فئات مختلفة من المواطنين في الهند»^{١٥٠}. كما عمدت لجنة الانتخابات في الهند (ECI) أيضاً إلى الشروع في رفع قضية جنائية ضد المرشح المذكور بموجب القانون الهندي، من خلال التعاون مع قاضي المقاطعة. وقد تم اعتقال المرشح في وقت لاحق وجرى إيداعه السجن في انتظار المحاكمة^{١٥١}.

٤-٥ الحفاظ على التعاون الوثيق وتبادل المعلومات مع وكالات قطاع الأمن طوال فترة الحملات الانتخابية، على الصعيد الوطني وما دون الوطني

خلال فترة الحملة الانتخابية، تقوم هيئة إدارة الانتخابات بجمع معلومات واسعة النطاق بشأن حملات الأحزاب السياسية، بما في ذلك السلوك والحوادث التي تذي التوترات. وسوف تكون هذه المعلومات مفيدة لوكالات الخدمات الأمنية، عند العمل على تخطيط وتنفيذ التدابير الأمنية لحماية الانتخابات والجهات الفاعلة والفعاليات في فترة الحملات الانتخابية وما بعدها. ومن المهم أن يتعاون مسؤولو الانتخابات بشكل وثيق مع أفراد الأمن على الصعيد الوطني وما دون الوطني لضمان تبادل المعلومات في الوقت المناسب. وسوف يستفيد مسؤولو الانتخابات من تحديثات الأمن والمعلومات المحددة التي تقدمها كوادرات وكالات القطاع الأمني. وهذا سوف يساعد المسؤولين من كلتا الوكالتين في الحصول على تحليل أكثر شمولية وتعظيم فعالية إجراءاتهم.

مشاركة الهيئة المستقلة للانتخابات وترسيم حدود الدوائر الانتخابية في كينيا المعلومات والتحذيرات من الخطر مع الشرطة أثناء الحملة الانتخابية عام ٢٠١٣. كانت أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات منتشرة على نطاق واسع في الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٧ في كينيا^{١٥٢}. وعلى الرغم من أن الاندلاع الرئيسي لأعمال العنف المتصلة بالانتخابات قد حصل بالفعل بعد انتهاء الانتخابات في عام ٢٠٠٧، فإن حوادث العنف قد تم رصدها وتسجيلها قبل يوم الانتخابات أيضاً، بما في ذلك خلال مرحلة الحملة الانتخابية^{١٥٣}. وفي سياق الاستعدادات للانتخابات العامة عام ٢٠١٣، قررت الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات وترسيم حدود الدوائر الانتخابية (IEBC) العمل على تعزيز قدراتها في مجال فهم وتحليل المخاطر الانتخابية، واتخاذ الإجراءات

^{١٤٨} «وفاة ٢٩ شخصاً بأعمال العنف في الانتخابات الهندية»، أخبار شبكة سي بي أس نيوز (CBS News)، ١١ فبراير/شباط ٢٠٠٩، متاحة على الموقع الذي تم الاطلاع عليه في ١٢ أبريل/نيسان ٢٠١٣: <http://www.cbsnews.com/2100-202_162-3454.html>

^{١٤٩} «هيئة الانتخابات الهندية تدين فارون غاندي لخطابات الكراهية»، صحيفة تايمز أوف إنديا (Times of India)، ٢٨ مارس/آذار ٢٠٠٩، متاحة على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٢ أبريل/نيسان ٢٠١٣:

<http://articles.timesofindia.indiatimes.com/2009-03-28/lucknow/28010953_1_varun-gandhi-highly-derogatory-speeches-hatred-between-different-classes>

^{١٥٠} «هيئة الانتخابات الهندية توجه اتهاماً رسمياً لفارون غاندي بسبب خطابات الكراهية»، أخبار صحيفة الهند اليوم (India Today)، ٢٢ مارس/آذار ٢٠٠٩، متاحة على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٢ أبريل/نيسان ٢٠١٣:

<<http://indiatoday.intoday.in/story/Election+Commission+indicts+Varun+Gandhi+for+hate+speeches/1/33463.html>>

^{١٥١} «الحكم بالبراءة لفارون غاندي في قضية خطاب الكراهية الثانية»، صحيفة تايمز أوف إنديا (Times of India)، ١٢ أبريل/نيسان ٢٠١٣، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٢ أبريل/نيسان ٢٠١٣:

<http://articles.timesofindia.indiatimes.com/2013-03-05/india/37469147_1_barkhera-police-station-inflammatory-speeches-varun-gandhi>

^{١٥٢} روبرتس، مارا-Mara، تحليل النزاعات من العنف بعد انتخابات عام ٢٠٠٧ في كينيا (شارلوتسفيل، فرجينيا (Charlottesville, Va)): هيمنة قياسات جديدة على الأعمال الخيرية، (٢٠٠٩)، بالموقع التالي <http://www.ndpmetrics.com/papers/Kenya_Conflict_2007.pdf> والمعهد الفرنسي للبحوث في مجال أفريقيا (IFRA)، والانتخابات العامة في كينيا ٢٠٠٧، ومجلة شرق أفريقيا العدد ٣٨ (نيروبي، ٢٠٠٨).

^{١٥٣} «تعهد الشرطة بحماية الإناث المرشحات في انتخابات كينيا»، وكالة الأخبار الفرنسية (AFP)، ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧، متاح بالموقع الذي تم الرجوع إليه بتاريخ ١٠ أبريل/نيسان ٢٠١٣: <<http://afp.google.com/article/ALeqM5i9wepXDuO3MoojCf22jaiBs-SotA>>

اللازمة لمنع وتخفيف أعمال العنف المتصلة بالانتخابات طوال مراحل الدورة الانتخابية.^{١٥٤} ولهذا الغرض، فقد قررت هيئة إدارة الانتخابات الكينية الشراكة مع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) في استخدام أداة إدارة المخاطر الانتخابية. وقد أتاح استخدام تلك الأداة تمكين هيئة إدارة الانتخابات الكينية من جمع البيانات المتعلقة بالمخاطر الانتخابية وتوليد التحذيرات من أخطارها. وقد تم استخدام تلك التحذيرات من قبل المسؤولين لدى هيئة إدارة الانتخابات الكينية لإتخاذ قرارات انتخابية مستنيرة وحساسة ومدركة لمخاطر النزاعات الانتخابية. كما جرى أيضاً تبادل البيانات والتنبهات المتعلقة بالمخاطر الانتخابية بصورة تشاركية مع وكالات خارجية، بما في ذلك دوائر الشرطة^{١٥٥} وأصحاب العلاقة والملصحة الانتخابية الآخرين، مثل برنامج «ممتدى إوفيانو للسلام» (Uwiano Platform for Peace).

ه-ب. تحسين الأمن الانتخابي

تعتبر وكالات القطاع الأمني مسؤولة عن توفير وحفظ بيئة آمنة لمسؤولي الانتخابات ومرشحي الأحزاب السياسية ونشطاء الأحزاب والصحفيين ومراقبي الانتخابات والمواطنين خلال مرحلة الحملة الانتخابية. وقد تشمل هذه، تقديم الحماية للأفراد ومناسبات الفعاليات والفئات الضعيفة وأماكن سكنهم. وعلى وجه الخصوص، فإنه يترتب على كوادر وكالات الخدمات الأمنية الخاصة التركيز على الأمن المتعلق بفعاليات الحملات الانتخابية التي تستقطب أعداداً غفيرة من المشاركين، مثل التجمعات الحزبية السياسية. وفي هذا الصدد، فإن كوادر اتفاقيات الخدمات الخاصة يمكنها الاستفادة من التعاون الوثيق مع هيئة الإدارة الانتخابية والجهات الفاعلة الأخرى الحكومية وغير الحكومية.

٥-٥ الحفاظ على التعاون الوثيق والتنسيق الدقيق مع هيئة إدارة الانتخابات من خلال مركز العمليات الانتخابية المشترك

في أعقاب عملية تسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين، فإن كوادر وكالات الخدمات الأمنية الخاصة تحتاج للعمل عن كثب مع الإدارة الانتخابية للحصول على معلومات عن الموضوعات السياسية والمرشحين المسجلين. وعلاوة على ذلك، فإن إدارة الانتخابات سوف تكون قادرة على توفير المعلومات والتحديثات المتعلقة بمستجدات الحملة الانتخابية. وهذه المعلومات، في حالات معينة مثل خطابات الكراهية واللغة التحريضية، ستكون ذات صلة وأهمية نسبية في عملية نشر القوات الأمنية خلال الحملات الانتخابية. كما أن إنشاء مركز مشترك للعمليات الانتخابية (JEOC) قد يوفر متبراً لتبادل المعلومات في أقرب الأوقات الحقيقية لها بين مختلف وكالات القطاع الأمني وهيئة إدارة الانتخابات، مما يعمل على تحسين الوعي والإلمام بالأوضاع وتحسين تنسيق الإجراءات.

إنشاء مراكز تنسيق أمني مشتركة قبل انتخابات عام ٢٠١٠ في إقليم الحكم الذاتي المسلم بجزيرة مينداناو في الفلبين. يعتبر العنف السياسي المتعلق بالانتخابات سائداً وعميق الجذور في إقليم الحكم الذاتي بجزيرة مينداناو (Mindanao) ذات الأغلبية السكانية المسلمة^{١٥٦}. وفي أواخر عام ٢٠٠٩، قامت مجموعة من العصابات المسلحة باعتراض وخطف مجموعة من السياسيين وأنصار حزب سياسي وقتلها، بما فيهم عدد غفير من النساء، كانوا متوجهين في طريقهم إلى مكاتب لجنة

^{١٥٤} 'Police Vow to Protect Female Candidates in Kenya Poll', AFP, 23 November 2007 متوافر على الموقع: <http://afp.google.com/article/ALeqM5i9wepXDuo3MoojCf22jaiBs-SotA>. تمت العودة إليه آخر مرة في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

^{١٥٥} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، «العمل من أجل الديمقراطية»، ٢٣ أبريل/نيسان ٢٠١٣، وهي متاحة على الموقع التالي الذي تم الرجوع إليه في ٢٣ أبريل/نيسان ٢٠١٣ <<http://www.youtube.com/watch?v=mqXv4x0G1r8>>

^{١٥٦} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، «الهيئة المستقلة لترسيم حدود الدوائر الانتخابية تختبر أداة إدارة المخاطر الانتخابية للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في انتخابات كينيا»، ٧ مارس/أذار ٢٠١٣، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٨ أبريل/نيسان ٢٠١٣: <<http://www.idea.int/elections/iebc-tests-the-international-idea-electoral-risk-management-tool-for-kenyas-election.cfm>>

^{١٥٧} 'Philippines Gun Ban Kicks Off Amid Campaign Violence', Time World, 13 January 2010 متوافر على الموقع: <<http://www.time.com/time/world/article/0,8599,1953251,00.html#ixzz2H0BKReiv>>. تمت العودة إليه آخر مرة في ٤ كانون الثاني ٢٠١٣.

الانتخابات^{١٥٨}. ونتيجة لذلك، عملت الشرطة الوطنية الفلبينية (PNP) والقوات المسلحة الفلبينية (AFP) بالتعاون الوثيق مع لجنة إدارة الانتخابات، على تعزيز الترتيبات الأمنية في الفترة التي تسبق الانتخابات عام ٢٠١٠. وقد انتدبت لجنة الانتخابات (COMELEC) وكالات إنفاذ القانون للقيام بأداء مهام وواجبات حفظ الأمن المتعلقة بسير الانتخابات^{١٥٩}. كما عملت المراكز الأمنية في الإقليم على تعزيز مراكز تنسيق الأمن الانتخابي المشتركة (JSCC) مع القائد الميداني للقوات المسلحة الفلبينية (AFP) لمعالجة أي حوادث معاكسة على الفور خلال فترة الحملة الانتخابية. كما جرى تعزيز المكاتب الإقليمية للشرطة. وقد عملت قوات الشرطة وقوات الجيش الفلبيني على نشر ٩٧١١ عنصراً لحفظ الأمن في جميع أنحاء مينداناو، وكان كثير منهم منتشرين في ٨٢٨ نقطة من نقاط التفطيش المتنقلة والمقامة لفرض حظر على حمل الأسلحة النارية. وعلاوة على ذلك، فقد تم تكليف قوات الشرطة الفلبينية أيضاً بمنع الشركات الأمنية الخاصة من العمل كجيش لأصحاب المصالح السياسية قبل الانتخابات، عدا عن مراقبة عمليات شؤون الأفراد المحليين المتطوعين لحماية الأمن. كما جرى التنسيق، على مدار الساعة، وبصورة وثيقة مع المسؤولين في هيئة إدارة الانتخاب^{١٦٠}، مما عمل بالنتيجة على تعزيز الترتيبات الأمنية في فترة ما قبل الانتخابات في عام ٢٠١٠. ووفقاً لمعلومات قوات الشرطة الوطنية وقوات الجيش الفلبيني، فإن الانتخابات كانت سلمية ومنظمة عموماً، رغم حصول بعض الحوادث الطفيفة التي جرت مواجهتها والتعامل معها بسرعة وحزم من قبل مراكز التنسيق الأمنية المشتركة (JSCC)، التي كانت متمركزة في أماكن إستراتيجية متعددة في المناطق الثلاث من الإقليم^{١٦١}.

٦-٥. توفير الأمن الشخصي لكبار الشخصيات الانتخابية البارزة التي قد تواجه تهديدات أمنية خلال فترة الحملة الانتخابية

اعتماداً على السياق المعتمد في الدولة والمخاطر الأمنية المصاحبة للترشح لمقعد انتخابي، قد تحتاج وكالات قطاع الأمن إلى توفير الحماية الشخصية للقادة السياسيين أو المرشحين السياسيين البارزين وتأمين حماية مكاتبهم أو منازلهم. وفي المجتمعات التي يجري فيها تهميش النساء، فإن نشاطهن خلال فترة الحملة الانتخابية قد يعرضهن للعنف النفسي أو الجسدي. وعلاوة على ذلك، قد يتطلب الأمر اتخاذ ترتيبات أمنية مماثلة لحماية الصحفيين وقادة الرأي العام وغيرهم من الأفراد، ممن قد تؤدي مشاركتهم أو نشاطاتهم خلال الحملات الانتخابية إلى زيادة احتمالات تعريضهم للعنف.

وكالات قطاع الأمن تعمل على حماية المرشحين للرئاسة خلال الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢ في تايوان. في أعقاب محاولات اغتيال سياسيين رفيعي المستوى خلال فترات الانتخابات الرئاسية في عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٠، تم رفع مستوى الاحتياطات الأمنية قبل الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٢. وقد عمل مكتب الأمن القومي (NSB) على تشكيل فرق أمن خاصة لتوفير الحماية لجميع المرشحين لمنصب الرئيس ونائب الرئيس. وقد عملت فرق عمل الحماية الخاصة على وضع خطط حماية وبروتوكولات أمنية خاصة مع ترتيبات وقائية، على سبيل المثال، حيث كانت تتطلب من فرق الحملات ضرورة إعداد قوائم بأسماء الموظفين والضيوف الذين يؤمنون الفعاليات وتقديمها لجهاز الأمن القومي خلال الحملة الانتخابية. وقد شملت فرق الحماية ما مجموعه ١٣٥ عضواً، كانوا موزعين في ثلاث فرق عمل أمني تم تعيينها لتوفير الأمن والحماية لكل من المرشحين للرئاسة ونواب رئيس الجمهورية الثلاثة. كما تم دعم كل فريق أيضاً بضباط شرطة مدربين تدريباً خاصاً ومركبات واقية من الرصاص طوال فترة الحملة الانتخابية^{١٦٢}.

^{١٥٨} Dozens Killed in Election-related Fighting Between Rival Families', Asia News, 23 November 2009. متوافر على الموقع: <<http://www.asianews.it/index.php?l=en&art=16939>>. تمت العودة إليه آخر مرة في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

^{١٥٩} قرار لجنة الانتخابات الفلبينية (Comelec)، رقم ٩٠٣٥، بتاريخ ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، وهو متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣: <<http://www.comelec.gov.ph/?r=Archives/RegularElections/2010BSKE/Resolutions/Res9035&bn=Back+to+Search+Results&b=search%26searchbox%3Dresolution%2B9035%23ps119>>

^{١٦٠} Manila Bulletin Publishing Cooperation, '9,711 Personnel Deployed for Barangay, SK Election Campaign Period', 12 October 2010. متوافر على الموقع: <<http://www.mb.com.ph/node/281767/9711-per>>. تمت العودة إليه آخر مرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

^{١٦١} دورية دار مانيل للنشر (Manila Bulletin Publishing Cooperation)، «الانتخابات في أقاليم بارانغاي بجزيرة مينداناو سلمية»، ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢: <<http://www.mb.com.ph/node/284065/barangay-election>>

^{١٦٢} «جهاز الأمن القومي يعتزم إطلاع المرشحين على قضايا الأمن»، تايبيه تايمز، ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢: <<http://www.taipeitimes.com/News/taiwan/archives/2011/11/14/2003518276>>

٧-٥ توفير الأمن المادي خلال فعاليات الحملات الانتخابية

تشتمل فعاليات وأنشطة الحملات السياسية على التجمعات الحزبية والاجتماعات في قاعات البلدية والظهور في وسائل الإعلام ونشر مواد الحملة، الخ. وتعمل هذه الأحداث على جلب القيادات السياسية والمرشحين والناشطين والأنصار المواليين والمواطنين والصحفيين إلى أماكن عامة قد لا تكون الترتيبات الأمنية فيها مناسبة. ولتوفير الأمن والحماية، فإن الحاجة تتطلب من كوادر العاملين في اتفاقات الخدمات الأمنية الخاصة أن تكون لديهم معلومات مسبقة عن الأحداث المخطط لها. وتقع المسؤولية عن توفير المعلومات في الوقت المناسب حول الحملة الانتخابية عادة، على عاتق العناصر السياسية ذات الصلة بتلك الأحداث. وفي بعض السياقات، فإن الشرطة قد تكون لديها ولاية وصلاحيات تخولها منح أو منع إبداء الموافقة على طلبات تنظيم الأحداث ذات الصلة بالحملة بسبب مخاوف أو لدواعي أمنية. وهذا قد يشكل إستراتيجية فعالة لتجنب النزاعات الناشئة من إقامة تجمعات سياسية في نفس الوقت أو في نفس المكان من قبل مجموعات سياسية متعارضة. كما أن مسيرات الأحزاب السياسية تعتبر بمثابة تجمعات وحشود جماهيرية غفيرة، وقد يكون المشاركون فيها عرضة للهجمات أو أعمال الإرهاب. ولذلك، فإن تأمين هذه الأحداث يتطلب نشر أعداد وفيرة من عناصر الاستخبارات والأمن من العاملين في الميدان. وإذا كان هناك مشاركون قادمون من مواقع مختلفة لحضور المسيرات، فإنه يتعين على كوادر وأجهزة اتفاقات الخدمات الأمنية الخاصة، العمل أيضاً على تأمين طرق المواصلات الرئيسية المؤدية لمواقع الفعاليات والمسيرات.

توفير الأمن المادي من قبل الشرطة خلال التجمعات الحزبية السياسية العالية الخطورة في الهند. تعتبر أعمال العنف المتعلقة بالانتخابات قضية شائعة الحصول في الهند^{١٦٣}، وخاصة في المناطق التي ترغب الحركات الانفصالية فيها استغلال «ظهور حملات انتخابية للقيام بعمليات شبه عسكرية أو جنائية ضد الحكومة ورموزها»^{١٦٤}. وقبل الانتخابات العامة في الهند عام ٢٠٠٩، عملت الشرطة على تكثيف إجراءاتها الأمنية خلال الحملات الانتخابية في «منطقة الحزام الماوي» وفي ولايتي جامو وكشمير. وقد تطلب الأمر تعزيز الترتيبات الأمنية اللازمة، لأن الماويين كانوا قد كثفوا من هجماتهم في مختلف الولايات الهندية قبل عمليات الاقتراع. ولذلك، عمدت أجهزة الشرطة للقيام بعمليات بحث وتقصي في مواقع عشوائية حول مراكز الحملات الانتخابية وزيادة تواجد عناصرها الأمنية في جميع أنحاء المسيرات نفسها^{١٦٥}. كما شملت التدابير الأمنية الأخرى توفير طائرات عمودية لنقل المرشحين من وإلى مواقع التجمعات الانتخابية، وإقامة حواجز للشرطة على الطرقات في المناطق المجاورة لمواقع التجمعات الانتخابية طوال فترة الحملة. وعلاوة على ذلك، فقد تمت زيادة مظاهر الأمن من قبل قوات حرس الحدود على طول الحدود مع باكستان^{١٦٦}. وقد تم العمل على تعزيز التدابير الأمنية هناك، خاصة وأن «المدونة النموذجية لقواعد السلوك التوجيهية للأحزاب السياسية والمرشحين»، والتي أقرتها جميع الأحزاب السياسية ووافقت عليها في عام ٢٠٠٧، كانت تقضي بأنه يترتب على جميع الأحزاب السياسية أو المرشحين ضرورة إبلاغ الشرطة المحلية عن أماكن وأوقات إقامة جميع التجمعات الحزبية السياسية والطرق التي ستسلكها المواكب خلال المسيرات، «وذلك في أوقات مسبقة بصورة ملائمة، حتى يتسنى للشرطة اتخاذ الترتيبات اللازمة لمراقبة حركة المرور والحفاظ على الأمن والسلام»^{١٦٧}.

^{١٦٣} سي بي أس نيوز (CBS News)، «٢٩ حالة وفاة في الهند جراء حالات العنف في الانتخابات»، ١١ فبراير/شباط ٢٠٠٩، متاحة على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣: <http://www.cbsnews.com/2100-202_162-3454.html>

^{١٦٤} جيف فيشر (Fisher, Jeff)، «الصراع الانتخابي والعنف»، المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES)، ورقة بيضاء ١/٢٠٠٢، ٥ فبراير/شباط ٢٠٠٢، على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣: <<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/unpan019255.pdf>>

^{١٦٥} خدمة الأخبار الهندية الآسيوية (IANS)، «حراسة أمنية عالية لمهرجانات راهول (غاندي) الانتخابية في ولاية البنغال، ٢٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٩، متاح في الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣: <http://twocircles.net/2009apr23/high_security_rahuls_election_rallies_bengal.html>

^{١٦٦} خدمة الأخبار الهندية الآسيوية (IANS)، «حراسة أمنية عالية لزيارة راهول غاندي الانتخابية إلى ولاية جامو، ١٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٩، وهي متاحة بالموقع التالي الذي تم الرجوع إليه بتاريخ ١٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٩: <http://newshopper.sulekha.com/high-security-for-rahul-gandhi-s-jammu-visit_news_1058528.htm>

^{١٦٧} لجنة الانتخابات في الهند، «المدونة النموذجية لقواعد السلوك والإرشاد للأحزاب السياسية والمرشحين، ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، وهي متاحة بالموقع التالي الذي تم الرجوع له بتاريخ ٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣: <http://eci.nic.in/eci_main/Model_Code_Conduct.pdf>

٨-٥ تعزيز الترتيبات الأمنية لحماية الفئات المهمشة والضعيفة، بما في ذلك النساء والأقليات، طوال مراحل الحملات الانتخابية

في محاولة لحشد وزيادة تماسك قواعدهم الانتخابية خلال فترة الحملة الانتخابية، فإن الجهات السياسية الفاعلة قد تعتمد إلى اللجوء للتهديد والوعيد واستخدام الخطابات الملهبة للمشاعر، والموجهة لجماعات دينية أو عرقية أو اجتماعية أخرى. وقد يؤدي خطاب الكراهية والخطابات المستفزة للمشاعر إلى أعمال عنف جسدية. ومن المتعارف عليه أيضاً، أن التخويف والإكراه أعمال متصلة بالانتخابات - وتستوجب إيقاع العقوبة على مستخدميها. وعند حدوث العنف، فإن الجماعات المهمشة، مثل النساء، تعاني بشكل كبير، كما أن الأقليات والفئات الضعيفة الأخرى قد تكون مستهدفة أيضاً. وإذا شاب فترة الحملة الانتخابية خطابات ملهبة للمشاعر، فإنه يترتب على كوادر وأجهزة الخدمات الأمنية الخاصة آنذاك العمل على توفير قدرات تتواجد على الأرض لحماية المجتمعات المهمشة والضعيفة. وقد يكون هذا الأمر ذا أهمية خاصة في الأوضاع التي تتحول فيها الأحزاب السياسية أو التجمعات إلى جهات معادية لمجتمعات الأقليات المقيمة بالقرب من موقع الاجتماع الحاشد.

توفير الحماية الأمنية للنساء المرشحات خلال الانتخابات الكينية العامة في عام ٢٠١٣. تم الاعتداء على ما يقرب من ٢٠ امرأة من مرشحات الأحزاب السياسية خلال الفترة التي سبقت الانتخابات العامة عام ٢٠٠٧ في كينيا^{١٦٨}. وعلو على ذلك، فقد تعرضت النساء هناك أيضاً بشكل عام، لمستويات عالية من أعمال العنف خلال فترة ما بعد الانتخابات، واستمر الحال كذلك حتى في عام ٢٠٠٨، حيث أسفرت أعمال العنف عن أكثر من ١,٣٠٠ حالة وفاة وحوالي ٣,٠٠٠ حالة اغتصاب^{١٦٩}. وقبل الانتخابات العامة عام ٢٠١٣، تمت زيادة الإجراءات الأمنية لحماية النساء المرشحات للانتخابات بإنشاء وحدة أمنية مدربة تدريباً خاصاً. وكانت الوحدة مؤلفة من ضباط عاملين في صفوف الخدمة الوطنية للشباب، وإدارة حماية الغابات والحياة البرية في كينيا، وتم الإعلان عن تشكيلها أول مرة من قبل المفتش العام للشرطة، ومن ثم جرى نشرها في جميع أنحاء البلاد، للتعامل مع المسائل المتصلة بالانتخابات وتوفير الأمن والحماية للإناث أثناء الحملات الانتخابية وحراسة النساء المرشحات في يوم الانتخابات.

٩-٥ التعاون مع الجهات الانتخابية الفاعلة والجمهور العريض لزيادة الوعي الأمني لديهم وتشجيع مشاركتهم البناءة من أجل درء وتخفيف أخطار العنف الانتخابي

إن كفاءة وكالات القطاعات الأمنية وكوادرها في الحفاظ على الأمن والسلامة خلال مرحلة الحملات الانتخابية، قد تعتمد على مدى قدراتهم على إقامة علاقات بناءة مع الجهات الانتخابية الفاعلة والجمهور العريض. وينبغي الشروع في مناقشات اتفاقيات الخدمات الخاصة من أجل زيادة الوعي الأمني لدى أصحاب العلاقة والمصلحة السياسية وعامة الجمهور، ولا سيما الفئات الضعيفة. وقد تكون الفوائد هناك مزدوجة. فمن ناحية، تتيح هذه المناقشات لكوادر اتفاقيات الخدمات الأمنية الخاصة القدرة على التواصل، وبيان كيف يمكن للأفراد والجماعات التعاون والعمل مع رجال الشرطة لزيادة وتعزيز الأمن العام. ومن ناحية أخرى، فإن وكالات واتفاقيات الخدمات الخاصة تستطيع الحصول على فهم أفضل للهواجس والمخاطر الأمنية في أوساط مختلف الجهات الانتخابية الفاعلة والفئات الاجتماعية. كما أن الجهات الانتخابية الفاعلة وعامة الجمهور قد يستفيدون من الحصول على فهم وتصور أفضل للمخاطر الأمنية المرتقبة، وكيف أن سلوكهم وتصرفاتهم قد تضاعف من التهديدات الأمنية، أو أنها قد تساهم وتفضي إلى التوصل لنتائج سلمية من تلك الأوضاع المتوترة.

^{١٦٨} «الشرطة تتعهد بحماية الإناث المرشحات في انتخابات كينيا»، وكالة فرانس برس (AFP)، ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧، بالموقع الذي تم الاطلاع عليه في ١٠ أبريل/نيسان ٢٠١٣: <<http://afp.google.com/article/ALeqM5i9wepXDUo3MoojCf22jaiBs-SOtA>>

^{١٦٩} مارا روبرتس (Roberts, Mara) تحليل عنف النزاعات بعد انتخابات عام ٢٠٠٧ في كينيا (شارلوتسفيل، فرجينيا، Charlottesville, Va): هيمنة القياسات الجديدة للأعمال الخيرية، ٢٠٠٩، بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١١ أبريل/نيسان ٢٠١٣: <http://www.ndpmetrics.com/papers/Kenya_Conflict_2007.pdf>

تعاون الشرطة مع الجهات الانتخابية الفاعلة لتوسيع مدى الوعي الأمني العام قبل الانتخابات العامة لعام ٢٠١٢ في غانا. شهدت غانا في عام ٢٠١٢ بعض أعمال العنف المتصلة بالانتخابات في أجزاء معينة من البلاد خلال مرحلة تسجيل الناخبين. وقد شملت أعمال العنف حالات اعتداء وإطلاق نار وإحراق منازل.^{١٧٠} ونتيجة لذلك، فقد انخرطت دائرة شرطة غانا (GPS) بالتعاون مع اللجنة الوطنية للتربية المدنية (CCE) والعديد من أصحاب العلاقة والمصلحة الآخرين في تنظيم فعالية عامة أطلق عليها اسم: «مسيرة صانعي السلام». وقد تمت إقامة ذلك الحدث في المسرح الوطني في العاصمة، أكرا (Accra)، بحضور عدة مئات من الأشخاص. وقد أصدرت إدارة شرطة غانا بالتعاون مع جمعية الصحفيين الغانية بياناً عاماً، أعلنت فيه الالتزام بالسلام قبل الانتخابات عام ٢٠١٢. وكان خطاب إدارة الشرطة الغانية يهدف أيضاً إلى توسيع نطاق الوعي الأمني لدى الجمهور قبل فترة الحملة الانتخابية. وفي تلك المناسبة، أكد مسؤول كبير في الشرطة للغانيين أن الشرطة وأجهزة الأمن الأخرى قد كانت على أهبة استعداد لتوفير الأمن لضمان إجراءات انتخابات سلمية. وفي ذلك الصدد، تم إطلاع الجمهور بشأن الترتيبات الأمنية الموضوعية على الأرض لحماية المسيرات والتجمعات الحزبية السياسية والمرافق الانتخابية والناخبين، والحفاظ على سلامة ونزاهة الانتخابات. كما جرى التأكيد على أن الحفاظ على السلام هو مسؤولية مشتركة، وتم تنبيه السياسيين لضرورة تعزيز السلام خلال الحملة الانتخابية وتجنب استخدام خطاب الكراهية أو الشتائم. وعلاوة على ذلك، فقد طلب من الساسة توخي الحذر في الكلمات التي يتفوهون بها؛ كونها قد تسبب في إطلاق شرارة إشعال فتيل التوتر، وتؤدي إلى فوضى عارمة أو مذابح.^{١٧١} كما أعلنت الشرطة عن خطط لتشكيل فريق عمل الأمن الوطني للانتخابات، وتدريب ١٦,٠٠٠ عنصر من مختلف الوكالات الأمنية لتوفير الأمن خلال الانتخابات. وقد جرى تشجيع الغانيين للإقبال على، والمساهمة في عمليات انتخابات سلمية، وتجنب إطلاق التعليقات أو التصريحات أو الشتائم التي قد تحرض الآخرين وتثيرهم. كما تم تقديم النصح للجمهور أيضاً بالامتناع عن ممارسة أي شكل من أشكال العنف حتى في وجه الاستفزاز، والاحتكام إلى القانون بدلاً من أخذ القانون في أيديهم. وأخيراً، فقد تم توجيه النصح للناخبين بعدم إعطاء بطاقاتهم الانتخابية للآخرين، وعدم إتلاف بطاقات الاقتراع أو إعطائها إلى أي شخص، أو الانخراط في أية ممارسات خاطئة أخرى.^{١٧٢}

٥-ج تحسين البنية التحتية من أجل السلام

إن الجهات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة في أنشطة السلام، يمكنها أن تلعب دوراً هاماً أثناء مرحلة الحملة الانتخابية. وقد تؤدي الحملات الانتخابية الاستفزازية إلى تفاقم التوترات بين مختلف الفئات الاجتماعية، وبصورة خاصة، فإنها تعمل على زيادة القلق والتوترات في صفوف الفئات الضعيفة. كما أن المنظمات التي تشكل بنية أساسية للسلام في طول البلاد وعرضها، قد تتجه للانخراط في النشاط الذي من شأنه الحد من الحملات الاستفزازية وإفراغ التوترات من الاحتقان بين الأحزاب، أو في أوساط المجتمعات خلال فترة الحملات الانتخابية.

٥-١٠ إنشاء المنتديات لتسهيل إجراء الحوارات وتحصيل التوافقات حول إنفاذ مدونات قواعد السلوك المتعلقة بالحملات الانتخابية للأحزاب السياسية

تعتبر مدونة قواعد السلوك للحملات السياسية الانتخابية أداة حيوية لتعزيز السلام خلال مرحلة الحملات الانتخابية. وقد يتم إدراج أحكام مدونات السلوك للحملات الانتخابية بصورة مسبقة ضمن القوانين الانتخابية، أو في مدونات معينة لتنظيم سلوك الأحزاب السياسية أثناء الانتخابات. ومع ذلك، فإنه في حالة عدم وجود مثل تلك الأحكام، أو في حالة عدم احترامها أو الإخلال في تنفيذها، فإن ثمة حاجة ماسة آنذاك إلى إنشاء وفرض تلك الالتزامات. وفي وسع الجهات الحكومية وغير الحكومية

^{١٧٠} غانا الحديثة، «بيان صحفي حول العنف المتصل بالانتخابات في غانا»، ١٧ أبريل/نيسان ٢٠١٢، بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣: <<http://www.modernghana.com/news/389711/1/press-statement-on-election-related-violence-in-gh.html>>

^{١٧١} وكالة أنباء غانا (GNA)، «شرطة غانا جاهزة لخدمة الانتخابات السلمية: بيان ضابط العلاقات العامة» (PRO)، ٢٦ مايو/أيار ٢٠١٢، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣: <<http://ghananewsagency.org/social/ghana-police-service-ready-for-peaceful-elections-pro-44044>>

^{١٧٢} غانا الحديثة، «مسيرة السلام في أكرا»، ٢٧ مايو/أيار ٢٠١٢، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في: ٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣: <<http://www.modernghana.com/news/397931/1/peace-rally-in-accra.html>>

الفاعلة، ممن تتمتع بسمعة عالية، أن تستخدم قوتها ونفوذها على عقد لقاء يجمع مختلف الأطراف السياسية لمناقشة مبادئ إجراء الحملات الانتخابية السلمية، والتوافق على آليات إنفاذ فعالة بشأنها.

إحدى منظمات المجتمع المدني تشجع على اعتماد والالتزام بمدونة قواعد السلوك خلال الحملة الانتخابية الوطنية لعام ٢٠١٢ في غانا. على الرغم من أن مدونة قواعد السلوك للأحزاب السياسية (CoC) قد تم تبنيها لأول مرة في العام ٢٠٠٠، فإن عدم تمتعها بآلية تنفيذية أدى إلى عدم الامتثال لها وإلى سوء سلوك الأحزاب السياسية في سائر انتخابات السنوات ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ و٢٠٠٨. وقبل الانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٢، عمل معهد شؤون الأحزاب السياسية (IEA) على تسهيل سلسلة من اللقاءات الحوارية بين الأحزاب، بهدف مراجعة آليات إنفاذ مدونة قواعد السلوك وتنقيحها. وقد كانت عملية التنقيح مبنية في جزء منها على أساس الخبرة، مثل استخدام خطاب الكراهية واللغة المبتذلة خلال فترة تسجيل الناخبين، وعلى أساس الوعي بأن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية لمنع أو تخفيف «السلوك أو النشاط السياسي غير المسؤول»^{١٧٣}. وقد عملت مدونة قواعد السلوك الجديدة، التي اعتمدها جميع الأحزاب السياسية، على تحديد المبادئ التوجيهية التي توافق جميع الأطراف السياسية أن تكون مسؤولة تجاهها في سياق حملاتهم الانتخابية. وقد غطت مدونة قواعد السلوك مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك سوء استغلال المنصب أو الوظيفة وتشويه الملصقات والتقارير الإعلامية المتحيزة والعنف في الحملات الانتخابية. وقد عمل معهد شؤون الأحزاب السياسية (IEA)، بموافقة الأحزاب السياسية، على تأسيس هيئة الإنفاذ الوطنية (NEB) لمراقبة التزام الأحزاب السياسية بمدونة قواعد السلوك قبل الانتخابات العامة. وقد تألفت الهيئة الوطنية التنفيذية من أعضاء يمثلون هيئة إدارة الانتخابات، اللجنة الوطنية للتربية المدنية، جمعية الصحفيين في غانا، الأجهزة الأمنية، والأحزاب السياسية، وكانت برئاسة مجلس السلم الوطني في غانا. وقد تم تكليف اللجنة الوطنية التنفيذية بمهمة تقييد الناخبين وأنصار الأحزاب السياسية بشأن أحكام مدونة قواعد السلوك^{١٧٤}. كما كان إنشاء هيئة وطنية واحدة وعشر لجان تنفيذية، يهدف أيضاً إلى زيادة القدرة على رصد الحملات والمسيرات والأنشطة السياسية الأخرى في جميع أنحاء البلاد، والتحقق في الحوادث المزعومة وفرض عقوبات على مخالفي مدونة قواعد السلوك. كما كان من المتاح للهيئة التنفيذية الوطنية نشر نتائج التحقيقات التي يتم التوصل إليها في الصحف وعلى موجات الهواء، وبالتالي الإفصاح عن أسماء الأحزاب المخالفة وفضحها^{١٧٥}. وفي حالة الجرائم الخطيرة، فإنه يتعين آنذاك إشعار وكالات القطاع الأمني وأجهزة الدولة الأخرى لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها^{١٧٦}.

١١-٥ تشجيع الأنشطة السلمية على الصعيد الوطني وما دون الوطني لإفراغ التوترات ومنع النزاعات الناجمة عن الحملات الانتخابية التحريضية

تستطيع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك النساء ومجموعات الشباب والشبكات الدينية وجماعات أصحاب المصالح، أن تلعب دوراً بارزاً في تعزيز السلام خلال فترة الحملات الانتخابية. كما يمكنها الانخراط في النشاط السياسي وإشراك ممثلي الأحزاب السياسيين ومسؤولي الدولة والزعماء التقليديين في معالجة المخاوف التي قد تنشأ من الحملات الحزبية الاستفزازية. وينبغي في إستراتيجيات حملات السلام أن تحدد بوضوح الجمهور المستهدف (مثل الشباب) وآليات الاتصال (مثل وسائل الإعلام والحملات الترويجية) والرسائل والرموز المستخدمة^{١٧٧}. وبالنسبة للإستراتيجيات التي يتم تنفيذها على مستوى المجتمع

^{١٧٣} «ضرورة إلزام الأحزاب السياسية بالمساءلة بشأن الالتزام والتقييد بمدونة قواعد السلوك»، غانا إكسپر، ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٢ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣:

<<http://www.ghanaxtra.com/need-to-hold-political-parties-accountable-to-code-of-conduct>>

^{١٧٤} معهد شؤون الأحزاب السياسية، «إنشاء هيئات وطنية وإقليمية لإنفاذ مدونة قواعد السلوك للأحزاب السياسية، عام ٢٠١٢»، ٢٣ مارس/آذار ٢٠١٢، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣:

<<http://www.ieagh.org/index.php/iea-media/media-releases/276-establishment-of-national-and-regional-enforcement-bodies-for-the-political-parties-code-of-conduct-2012>>

^{١٧٥} موقع أخبار كل أفريقيا (All Africa)، «غانا: ٥ أقاليم ستفرض مدونة السلوك على الأطراف»، ٢ أبريل/نيسان ٢٠١٢، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣: <<http://allafrica.com/stories/201204031266.html>>

^{١٧٦} غانا إكسپر، «ضرورة إلزام الأحزاب السياسية بالمساءلة للالتزام بمدونة قواعد السلوك»، ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢، متاحة على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٢ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣. <<http://www.ghanaxtra.com/need-to-hold-political-parties-accountable-to-code-of-conduct>>

^{١٧٧} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الانتخابات ومنع النزاعات: دليل للتخطيط والتخطيط والبرمجة (نيويورك: فريق الحكم الديمقراطي/ مكتب السياسات الإنمائية، ٢٠٠٩)، ص. ٢٣.

المحلي، مثل استخدام محطات الإذاعة المجتمعية، فإنها تتمتع بالقدرة على الوصول إلى عموم المواطنين، بما في ذلك الفئات الضعيفة وسد الحواجز والثغرات اللغوية^{١٧٨}. وينبغي في حملات السلام، تعزيز النقاشات السياسية المتسامحة والسعي للحصول على التزامات عامة من جانب السياسيين لدعم إجراء انتخابات سلمية^{١٧٩}.

مجتمع الأعمال يطلق حملة سلام في كينيا قبل الانتخابات العامة عام ٢٠١٣. بفعل اندلاع أعمال العنف المتصلة بالانتخابات في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، عانى الاقتصاد الكيني خسائر تقدر بـ ٣,٧ مليار دولار أمريكي. ولهذا السبب، عمد مجتمع الأعمال الكينية المسمى تحالف القطاع الخاص في كينيا (Kepsa)، إلى إطلاق حملة للسلام قبل الانتخابات العامة في عام ٢٠١٣. وقد كانت المبادرة مدعومة من قبل العديد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية، وكانت تهدف إلى منع العنف أثناء الانتخابات العامة في عام ٢٠١٣. وقد أطلق على المبادرة تسمية «كينيا بلدي» التي تم الشروع فيها مع بداية فترة الحملة الانتخابية الرسمية للأحزاب السياسية. وقد شملت مبادرة «كينيا بلدي» استخدام وسائل الإعلام والإعلان وإقامة عروض وحفلات على الطرقات، من أجل تذكير الكينيين بضرورة نبذ العنف قبل يوم الانتخابات وبعده. كما عملت الشركات والمؤسسات القائمة في كينيا على توفير معظم التمويل اللازم لتنفيذ أنشطة الحملة التي بلغت أكثر من ٤,٦ مليون دولار أمريكي^{١٨٠}.

١٢-٥ إنشاء هياكل وآليات مراقبة وإبلاغ عن الحملات الاستفزازية للأحزاب السياسية في وسائل الإعلام والتجمعات الحزبية السياسية

يهدف الوصول إلى المواطنين، فإن الأحزاب السياسية تعمل على حشد المرشحين والأعضاء والأنصار لديها في الحزب، في محاولة منها لإحتلال مساحات يمكن من خلالها إرسال الرسائل السياسية للناخبين. وتتم الدعاية الانتخابية أساساً إما: (أ) من خلال وسائل الإعلام التقليدية، بما في ذلك الصحف والإذاعة والتلفزيون، (ب) من خلال وسائل الإعلام الحديثة، بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعية ومدونات المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت، أو (ج) شخصياً، من خلال مسيرات الحزب السياسي. وفي المجتمعات المعرضة للصراعات، فإن إستراتيجيات الحملات تعزف على أوتار المخاوف والعواطف، أو اللجوء إلى التهيب. كما يمكن لوسائل الإعلام أن تسهم أيضاً في الحملات الاستفزازية، من خلال تفضيل خيارات سياسية معينة والعمل ضد منافسي تلك الخيارات المفضلة وأنصارها، وقد يشمل ذلك اعتمادها أساليب التهيب. وحتى إذا تم تعريف استخدام الخطاب الملتهب للمشاعر باعتباره جريمة انتخابية في مدونات قواعد السلوك الانتخابية والإعلامية، فإن عملية جمع المعلومات والأدلة المتعلقة بالحملات الاستفزازية والتهيب قد تمثل تحدياً كبيراً. وفي بعض الحالات، فإن بعض الأحزاب السياسية قد تكون يقظة، وتعمل على رفع تقارير عن خصومها السياسيين أو وسائل الإعلام. ومع ذلك، فإنه في المجتمعات المعرضة للصراعات، فإن الأمر قد يكون فعالاً أكثر إذا تولى المراقبة والإبلاغ عن تلك الحوادث أحد الأطراف الفاعلة، الحكومية أو غير الحكومية، ممن يتمتعون بسمعة جيدة وليس له أية مصلحة في نتائج الانتخابات. وقد تشمل هذه الأطراف الوكالات التنظيمية لوسائل الإعلام، وجماعات المجتمع المدني التي تتخصص في وضع التقارير الإعلامية، أو لديها القدرة على مراقبة وسائل الإعلام المحلية ومسيرات الأحزاب السياسية، على الصعيدين الوطني وما دون الوطني.

^{١٧٨} Haider, H., 'Community-based Approaches to Peacebuilding in Conflict-affected and Fragile Contexts', Issue Paper, Governance and Social Development Resource Centre, University of Birmingham, 2009, p. 5.

^{١٧٩} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الانتخابات ومنع الصراعات، ص. ٣٢.

^{١٨٠} «رؤساء الصناعة يطلقون حملة للسلام قبل الانتخابات»، صحيفة ديلي نيشن الكينية-Daily Nation، ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٢ يناير / كانون الثاني ٢٠١٣:

<<http://www.nation.co.ke/News/Top-business-chiefs-rally-for-peaceful-vote/-/1056/1316588/-/item/1/-/c6e6ryz/-/index.html>>

انخرطت جماعات المجتمع المدني في رصد وسائل الإعلام قبل انتخابات عام ٢٠١٠ في السودان. كانت الانتخابات العامة عام ٢٠١٠ علامة فارقة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥، والذي وضع حداً للنزاع الذي امتد هناك طيلة ٢٢ عاماً. وخلال الفترة التي سبقت الانتخابات العامة عام ٢٠١٠، عمل اتحاد وسائل الإعلام للانتخابات في السودان «كونسورتيوم» (SMEC)، المؤلف من ست منظمات وطنية ودولية لديها خبرة في دعم وسائل الإعلام^{١٨١}، على رصد تقارير عن المساواة في الوصول إلى وسائل الإعلام واستخدام خطاب الكراهية خلال الحملة الانتخابية. وقد عمل الاتحاد المذكور على إجراء رصد كمي ونوعي لمخرجات وسائل الإعلام، وقدم معلومات مفصلة عن أوقات البث المخصصة للأحزاب السياسية وحيادية وسائل الإعلام وحالات خطاب الكراهية من قبل مختلف الصحف ومحطات الإذاعة وقنوات التلفزة، أو مقابلات الأحزاب السياسية مع وسائل الإعلام. وقد اشتمل التقرير النهائي لـ (كونسورتيوم) اتحاد وسائل الإعلام للانتخابات في السودان، الذي غطى تقارير وسائل الإعلام منذ بداية الحملات الانتخابية وحتى مرحلة ما بعد الانتخابات، أيضاً على توصيات بشأن أحكام محددة لوسائل الإعلام وغيرها من الوكالات لتحسين المساواة في الوصول لوسائل الإعلام، والحد من حالات استخدام خطابات الكراهية في المستقبل.^{١٨٢}

١٣-٥ المشاركة في وضع التقارير المتعلقة بانتهاك قواعد الحملات الانتخابية، ولا سيما استخدام اللغة التحريضية وخطاب الكراهية، مع كل من هيئات ولجان إدارة الانتخابات ومكتب المدعي العام ووكالات قطاع الأمن ووسائل الإعلام

يعتبر جمع الأدلة عن استخدام الخطابة الملهبة للمشاعر خلال حملة انتخابية بمثابة مهمة معقدة. ومع ذلك، فإن هذه العملية قد تصبح بدون قيمة تذكر إذا أفلت أولئك الذين يلجؤون لمثل هذا النوع من الخطابات من العقاب. كما قد تكون عملية فرض عقوبات على الأحزاب السياسية وملاحقة مرشحي الأحزاب السياسية خلال الحملات الانتخابية مسألة صعبة للغاية. وإذا كانت الوكالات والجهات المسؤولة تسيء استخدام صلاحيات ولاياتها، أو إذا كان ينظر إلى المحاكمة وكأنها عمل موجه ضد طرف ما أو مرشح واحد لصالح ممثل سياسي آخر، فإن التوترات قد تتصاعد وتؤدي إلى صراعات أكثر عمقاً. وعندما يتم جمع التقارير عن الأساليب غير القانونية للحملات الانتخابية، فإنها يجب أن تحال إلى هيئة مختصة تتمتع بقدر عالٍ من النزاهة ولديها الولاية في التحقيق فيها، ومقاضاة المتسببين بتلك الجرائم الانتخابية. وقد تشمل هذه الهيئات، الإدارة الانتخابية ووكلاء النيابة العامة أو الخاصة ووكالات القطاع الأمني. وفي الحالات التي يظهر فيها أن المؤسسات المكلفة بملاحقة الجرائم الانتخابية لا تبدي اهتماماً أو التزاماً محاسباً ومعاقبة مرتكبي تلك المخالفات، فإنه يمكن أنذاك عرض تلك المعلومات المتوفرة على الجمهور وأصحاب العلاقة والمصلحة الآخرين من خلال وسائل الإعلام، وبالتالي الضغط على الجناة والجهات المسؤولة سويلاً.

تكليف وكالة قانونية بمهمة المراقبة والتحقيق في خطابات الكراهية في كينيا. بعد اندلاع أعمال عنف متصلة بالانتخابات في ٢٠٠٧-٢٠٠٨، تم تشكيل لجنة التماسك والتكامل الوطني (NCIC) وأُنيطت بولاية لتعزيز التعايش السلمي بين جميع الكينيين. وخلال فترة الحملة الانتخابية قبل الانتخابات العامة عام ٢٠١٣، رصدت لجنة التماسك والتكامل الوطني التجمعات السياسية والمنتديات العامة ووسائل الإعلام التقليدية فيما يتعلق باستخدام خطاب الكراهية والتحريض. وكان قانون التماسك والتكامل الوطني لعام ٢٠٠٨ قد أعطى لجنة التماسك والتكامل الوطني «الولاية والصلاحيات بشأن التحقيق في شكاوى التمييز العرقي أو العنصري أو أية قضية تؤثر على العلاقات العرقية والعنصرية، وتقديم توصيات إلى السلطات ذات الصلة، بما في ذلك مدير النيابة العامة، بشأن التدابير العلاجية». وقد تشاركت لجنة التماسك والتكامل الوطني مع مقدمي الخدمات الهاتفية الوطنية من أجل منع وتخفيف الرسائل النصية التي تتضمن خطابات كراهية. كما عملت أيضاً مع وحدة جرائم الإنترنت

^{١٨١} كانت هذه مبادرة تنمية السودان (SUDIA)، دعم وسائل الإعلام الدولية (IMS)، المنظمة النرويجية لمساعدة الشعوب (NPA)، هيئة المراقبة دي بافيا، ومجموعة العمل العربية لرصد الإعلام ومعهد فوجو (Fojo) لوسائل الإعلام.

^{١٨٢} تجمع السودان لوسائل الإعلام والانتخابات، «وسائل الإعلام والانتخابات في السودان: رصد تغطية الانتخابات في السودان عام ٢٠١٠: التقرير النهائي»، ٢١ يوليو/تموز ٢٠١٠، بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٢ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣:

<<http://www.sd.undp.org/doc/elec%20reports/MM%20FINAL%20report%2010%20ENGLISH.pdf>>

(Cyber-Crime Unit) في إدارة التحقيقات الجنائية للشرطة للحصول من مقدمي الخدمات الهاتفية على سجلات هاتفية لأشخاص يشتبه في ضلوعهم في إرسال رسائل كراهية. وعلاوة على ذلك، فقد عملت لجنة التماسك والتكامل الوطني على رصد استخدام خطابات الكراهية على الشبكات الاجتماعية مثل الفيسبوك وتويتر، فضلاً عن التعليقات على المواقع الإخبارية. وقد تحقق ذلك من خلال توظيف ٤٠ موظفاً وتكليفهم بمهام رصد لمواقع الشبكات الاجتماعية. كما شملت عمليات الرصد أيضاً الكينيين المقيمين في الشتات خارج البلاد.^{١٨٣}

^{١٨٣} (لجنة التماسك والتكامل الوطني (NCIC)) رصد بشبكة المعلومات الإلكترونية والرسائل النصية القصيرة لخطاب الكراهية، صحيفة ديلي نيشن الكينية، ٥ مايو/أيار ٢٠١١، متاح بالموقع الذي تم الاطلاع عليه في ٢ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣
<<http://www.nation.co.ke/News/politics/-/1064/1156904/-/7rhsok/-/index> . HTML >

١. عمليات التصويت

تشمل الأنشطة في مرحلة عمليات التصويت، التحضيرات اللوجستية ليوم الانتخاب وعملية طرح أوراق الاقتراع في الصناديق وفرز الأصوات وإحصاء وجدولة النتائج. وهذه هي الفترة التي يتم فيها وضع الترتيبات اللوجستية والأمنية لإختبار حاسم. وهذا الحشد رفيع المستوى من الإدارة الانتخابية والمراقبين المحليين والدوليين ووكالات القطاع الأمني، فضلاً عن مشاركة غفيرة من المواطنين، يجعل من إدارة وتنسيق عمليات التصويت مهمة معقدة للغاية. وبالنظر إلى أن الفترة الزمنية التي تنفذ فيها عمليات التصويت قصيرة نسبياً، فإن الوقت المتاح للتدخل وتصحيح أوجه القصور في العملية محدود للغاية. وإذا انتشرت المشاكل في العملية على نطاق واسع، فإنها قد تشكل تهديداً خطيراً على سلامة نتائج الانتخابات برمتها. وفي العادة، فإنه لا يتم تنظيم أية انتخابات بصورة تامة وخالية من المتاعب. ومع ذلك، فإن حجم المشاكل وردود الفعل عليها قد تتفاوت وتختلف. لذلك، فإن من المهم أن يتم تحديد المخاطر المحتملة في وقت مبكر ووضع التدابير اللازمة لضمان إجراء انتخابات سلمية، وأن يتم الحفاظ فيها على سلامة نتائج الانتخابات. وفي هذا الصدد، فإنه يتعين على إدارة الانتخابات وكوادر اتفاقات الخدمات الأمنية الخاصة وغيرها من الجهات الفاعلة، الحكومية وغير الحكومية، العمل سوياً بشكل وثيق طوال هذه الفترة الحساسة.

الجدول ٦. عمليات الاقتراع والتصويت

ج. تحسين البنية الأساسية للسلام	ب. تحسين الأمن الانتخابي	أ. تحسين الإدارة والعدالة الانتخابية
<p>٦-١٣ تنفيذ أنشطة إعلام وتثقيف وتوعية الناخبين المتعلقة بعمليات يوم التصويت.</p> <p>٦-١٤ تجميع وتبادل ونشر المعلومات المتعلقة بالمخاطر الانتخابية وحوادث العنف خلال مرحلة عمليات الاقتراع.</p> <p>٦-١٥ مراقبة عمليات الاقتراع والفرز.</p> <p>٦-١٦ إطلاق مبادرات السلام وشبكات تسوية المنازعات و إدامتها خلال مرحلة عمليات التصويت.</p>	<p>٦-٩ توفير الأمن للأطراف الانتخابية الفاعلة والمواد والمواقع قبل وأثناء يوم الانتخابات وبعده.</p> <p>٦-١٠ مراقبة وتحليل التطورات التي قد تؤثر على الوضع الأمني حول يوم الانتخابات.</p> <p>٦-١١ الحفاظ على التعاون والتنسيق الوثيق مع إدارة الانتخابات وغيرها من الوكالات من خلال مركز العمليات الانتخابية المشترك-JEOC.</p> <p>٦-١٢ التأكد من أن تدخلات قطاع الأمن تتماشى مع قواعد التعامل والاشتباك، وأن استخدام القوة سيظل في أدنى الحدود.</p>	<p>٦-١ التأكد من إتمام إنتاج جميع المواد الانتخابية بكميات كافية وتسليمها في الوقت المناسب وبشكل آمن، إلى مرافق التخزين ومراكز الاقتراع والفرز.</p> <p>٦-٢ التأكد من أن موظفي الاقتراع والعد مهنيون ومدربون تدريباً جيداً، وملمون بأحدث القواعد الانتخابية واللوائح التنفيذية والإجراءات.</p> <p>٦-٣ الحفاظ على التعاون الوثيق وتبادل المعلومات مع وكالات قطاع الأمن طوال فترة الحملات الانتخابية، على الصعيد الوطني وما دون الوطني.</p> <p>٦-٤ ضرورة التأكد من أن الأماكن المخصصة للاقتراع والعد توفر بيئة آمنة لمسؤولي الانتخابات والمراقبين والناخبين.</p> <p>٦-٥ التأكد من أن عمليات التصويت الخاص سوف تبدأ في الوقت المحدد، وأنها ستكون عملية شفافة.</p> <p>٦-٦ التأكد من أن جميع أصحاب العلاقة والمصلحة الانتخابية على دراية بإجراءات الشكاوى، وأن هيئات تسوية المنازعات الانتخابية تقوم بتنسيق الشكاوى المتعلقة بالتصويت وعمليات الفرز في الوقت المناسب، وعلى نحو فعال.</p> <p>٦-٧ إنشاء قنوات اتصال مفتوحة مع جميع أصحاب العلاقة والمصلحة الانتخابية، بما في ذلك الأحزاب السياسية ومنظمات المراقبة والمواطنين.</p> <p>٦-٨ التأكد من أن عمليات طرح أوراق الاقتراع في صناديق الانتخاب، والعد والفرز يجري تنفيذها وفقاً للقواعد واللوائح المقررة، وبكل دقة وشفافية.</p>

٦-أ تحسين الإدارة والعدالة الانتخابية

خلال مرحلة عمليات الاقتراع، يتعين على الإدارة الانتخابية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة السياسية في عمليات التصويت ونتائجها. وفي نواح كثيرة، فإن هذا قد يتوقف على مدى قدرة الإدارة الانتخابية على فهم

كيفية تأثير المشاكل أو نقاط الضعف المتعلقة بالمراحل السابقة على عمليات التصويت. ومن المهم أيضاً ضرورة تقييم احتمالات حدوث مشاكل تقنية وأعمال تزوير في الانتخابات. وفيما يتعلق بالتحديات اللوجستية والتقنية، يتعين على الإدارة الانتخابية ضمان إنتاج وتوزيع المواد الانتخابية وتوفير موظفين مهنيين ومدربين جيداً للانتخابات واستخدام أساليب شفافة ودقيقة في الوقت المحدد، في مجال عمليات العد والفرز وجدولة النتائج. وخلال هذه الفترة، فإن على هيئة الإدارة الانتخابية المحافظة على التعاون الوثيق مع أصحاب العلاقة والمصلحة السياسية والمراقبين ووكالات القطاع الأمني والمواطنين. كما يجب أن يكون لدى جميع الأطراف الانتخابية الفاعلة وسيلة تمكنها من الإعراب عن مخاوفها لدى مسؤولي الانتخابات على مختلف المستويات، حتى تتم معالجتها في الوقت المناسب. كما يجب أن يتاح لجميع الأطراف الانتخابية الفاعلة إمكانية الوصول إلى آليات تسوية فعالة لحل المنازعات الانتخابية.

١-٦ التأكد من إتمام إنتاج جميع المواد الانتخابية بكميات كافية وتسليمها في الوقت المناسب وبشكل آمن إلى مرافق التخزين ومراكز الاقتراع والفرز

إن إنتاج المواد الانتخابية وتخزينها وتوزيعها قد يثير جدلاً كبيراً. وبصورة خاصة، فإذا لم يتم عد المواد الحساسة بدقة، مثل بطاقات الاقتراع وسجلات الناخبين وأوراق جدولة وتبويب النتائج، فقد يثير الريبة بإحتمال التلاعب والتزوير في الانتخاب. لذلك، تتطلب عمليات إنتاج ونقل وتخزين المواد الانتخابية أن يتم إجراؤها في الوقت المناسب وبصورة شفافة، وأن تظل محمية وتحت حراسة جيدة. كما قد تحمل المواد الانتخابية الحساسة مزايا أمنية وأرقاماً تسلسلية مختلفة. ومع ذلك، ينبغي ألا تؤثر تلك الميزات سلباً على سرية الاقتراع. كما تتطلب المواد الحساسة أن تظل آمنة ومحفوظة على الدوام، سواء خلال عملية نقلها أو تخزينها، وألا تطالها أو تصل إليها أيادي أشخاص غير مصرح لهم بذلك. وهذا الأمر يتطلب التنسيق الدقيق مع وكالات القطاع الأمني المعني. وينبغي أن تكون فرق المراقبة وكوادر الرصد والمتابعة لأنشطة الانتخابات قادرة على ملاحظة أساليب التداول والتعامل مع المواد الانتخابية الحساسة طوال مرحلة عمليات الاقتراع واحتساب النتائج.

تعاون لجنة الانتخابات الوطنية النيجيرية المستقلة مع أجهزة الدولة الأخرى لضمان التخزين والنقل الآمن للمواد الانتخابية قبل موعد الانتخابات المحلية عام ٢٠١٢ في ولاية إيدو-Edo. تعتبر أعمال العنف المتعلقة بالانتخابات قضية متكررة الحدوث خلال الفترات الانتخابية في جميع أنحاء نيجيريا^{١٨٤}. وعمدت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة (INEC) في عام ٢٠١٢، بالتعاون مع البنك المركزي النيجيري (NCB) ووكالات القطاع الأمني في ولاية إيدو-Edo، إلى ضمان أن جميع المواد الانتخابية، بما في ذلك بطاقات الاقتراع المصممة بطريقة مقاومة للعبث والتزوير فيها^{١٨٥}، يجري تخزينها ونقلها بأمان قبل انتخابات أعضاء مجلس الحكم في الولاية. وبعد إنتاج المواد الانتخابية، تم تخزينها في مقر البنك المركزي النيجيري. وقبل يومين من موعد الاقتراع، جرى نقل المواد الانتخابية بواسطة عربات مصفحة مع مرافقة أمنية إلى ولاية إيدو، وتخزينها هناك في مكان آمن بفرع البنك المركزي النيجيري. وقد تم تداول وتفريغ حمولة المواد الانتخابية من قبل مسؤولي الهيئة الانتخابية الوطنية المستقلة وأفراد الأمن تحت أنظار ومراقبة وكلاء الأحزاب المعتمدين ووسائل الإعلام. وفي ذلك الوقت، تم تزويد مكاتب اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والمسؤولين في ولاية إيدو أيضاً بتعزيزات أمن إضافية من قبل كوادر الشرطة وأفراد الجيش وطواقم الدفاع المدني^{١٨٦}. كما تضمنت الخطط اللوجستية للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة تدابير أمنية إضافية

^{١٨٤} كمثال، انظر مجموعة الأزمات الدولية، «الانتخابات في نيجيريا: تجنب أزمة سياسية»، تقرير أفريقيا رقم ١٢٣ (٢٨ مارس/أذار ٢٠٠٧)، متاح بالموقع الذي تم الاطلاع عليه في ١٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣:

<<http://www.crisisgroup.org/~media/Files/africa/west-africa/nigeria/Nigerias%20Elections%20Avoiding%20a%20Political%20Crisis>>

^{١٨٥} 'Edo to Get Special Ballot Papers for Governorship Election', The Guardian, 8 June 2012', متوافر على الموقع: <http://www.nguardiannews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=88596:edo-to-get-special-ballot-papers-for-governorship-election&catid=1:national&Itemid=559>. تمت العودة إليه آخر مرة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

^{١٨٦} استطلاع ولاية إيدو: «البنك المركزي النيجيري (CBN) يسلم المواد الانتخابية تحت حراسة مشددة»، صحيفة بنش النيجيرية (Punch)، ١٣ يوليو/تموز ٢٠١٢، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣:

<<http://www.punchng.com/news/edo-poll-cbn-delivers-election-materials-under-heavy-security>>

لضمان توريد تسليم المواد الانتخابية إلى مراكز الاقتراع بطريقة آمنة بمساعدة من أفراد الأمن. ولكن نظراً لمحدودية قدرات الأجهزة الأمنية، أدى إصرار اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على ضرورة توريد المواد إلى مواقع الاقتراع فقط تحت حماية رجال الأمن إلى بعض التأخير في مباشرة إجراءات التصويت^{١٨٧}. وهذا ما حمل حاكم ولاية إيدو- Edo إلى أن يدين علناً تأخر بدء عملية الاقتراع والتصويت^{١٨٨}. ومع ذلك، فإنه لم ترد أية تقارير عن وقوع حوادث أعمال عنف كبيرة مرتبطة بالانتخابات يوم الاقتراع أو عند إعلان النتائج^{١٨٩}.

٢-٦ التأكد من أن موظفي الاقتراع والفرز مهنيون ومدربون تدريباً جيداً، وملمون بأحدث القواعد الانتخابية واللوائح التنفيذية والإجراءات

خلال عمليات التصويت، يتم إشراك عدد غير من الموظفين المؤقتين لتنفيذ مهام الاقتراع والفرز. وعلى الرغم من أن هيئة إدارة الانتخابات قد تكون قادرة على استقطاب واستخدام موظفين من ذوي الخبرة السابقة، فإنه يتعين تنظيم عملية تدريب لموظفي الاقتراع والفرز. ونظراً لأن عمليات الاقتراع والعد الفعلي يتعين إجراؤها في مدى فترة زمنية وجيزة للغاية، فإن قدرة هيئة الإدارة الانتخابية تصبح محدودة جداً بشأن محاولة استبدال أي من موظفي الاقتراع أو الفرز ممن قد يظهرون عدم فهم للإجراءات ذات الصلة، أو للسلامة أو للمهارات اللازمة للقيام بالمهام الانتخابية المحددة. ولذلك، فإنه بعد الانتهاء من تدريب موظفي مراكز الاقتراع وفرز الأصوات، يصبح من المترتب على الإدارة الانتخابية النظر في اختبار الموظفين المدربين للتحقق من مدى فهمهم وإدراكهم للإجراءات الانتخابية والقواعد واللوائح المقررة. كما ينبغي القيام بتلك المهمة في متسع من الوقت، وبصورة تمكن من السماح لها بإعادة التدريب و/أو استبدال الموظفين حسب مقتضيات الضرورة.

إجراء تدريب واسع النطاق للعاملين في مراكز الاقتراع قبل الانتخابات العامة في إندونيسيا عام ٢٠٠٤. تحوز إندونيسيا على كبرى الانتخابات التي تجرى في يوم واحد في العالم على الإطلاق. وقبل الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٩، أول انتخابات ديمقراطية لها منذ ٤٥ عاماً، عملت اللجنة الوطنية للانتخابات (KPU) على استقطاب وتوظيف ٢,٨ مليون شخص للعمل بمقرات ٣٠٠,٠٠٠ مركز اقتراع منتشرة عبر ١٧,٠٠٠ جزيرة في البلاد. وعلى الرغم من أن الانتخابات يوم الاقتراع كانت في معظمها سلمية، فقد وصفت بأنها «معبية إدارياً بشكل خطير»، لأن برنامج تدريب موظفي الاقتراع كان «غير متناسق في أحسن الأحوال، و/أو غير متوافر في سائر أنحاء البلاد»^{١٩٠}. وقد بدأ الخوف والذعر يبدان في أوساط الأحزاب السياسية من خطر نشوب أعمال العنف المتعلقة بالانتخابات عقب شجارات عنيفة تورطت فيها عناصر من أفراد الأمن والحماية لبعض الأحزاب السياسية في عام ٢٠٠٣. وقبل الانتخابات التشريعية، إبان شهر نيسان عام ٢٠٠٤^{١٩١}، تم حشد ٤ ملايين موظف اقتراع لخدمة ١٥٠ مليون ناخب، كان من المتوقع أن يدلوا بأصواتهم في ٥٨٥,٠٠٠ مركز من مراكز الاقتراع. وبدعم تقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES) ونظام هيئة الانتخابات الأسترالية، عملت اللجنة الوطنية للانتخابات (KPU) على تدريب العاملين في مراكز الاقتراع. ونظراً لضيق الوقت وقيود الميزانية، فضلاً عن الحشد الهائل من العاملين لشغل مراكز الاقتراع، فقد تقرر تقسيم التدريب وحصره في نوعين، وهما: (أ) نظام

^{١٨٧} 'Massive Voters Turnout at Edo Guber Elections', Vanguard, 14 July 2012'. متوافر على الموقع: <http://www.vanguardngr.com/2012/07/massive-voters-turnout-at-edo-guber-elections/>. تمت العودة إليه آخر مرة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

^{١٨٨} 'What Is the Value of INEC's Voter's Card?', Sunday Trust, 30 September 2012. متوافر على الموقع: http://sundaytrust.com.ng/index.php?option=com_content&view=article&id=11479:what-is-the-value-of-inecs-voters-card&catid=63:point-blank&Itemid=115. تمت العودة إليه آخر مرة في ١٠ كانون الثاني ٢٠١٣.

^{١٨٩} صوت أميركا، «احتفال النيجيريين بفوز الحاكم في انتخابات سلمية»، ١٥ يوليو/تموز ٢٠١٢، متاح بالموقع الذي تم الاطلاع عليه في ١١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣: http://www.voanews.com/content/nigerians_celebrate_governors_victory_in_peaceful_election/1405009.html

^{١٩٠} المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES)، «جمهورية إندونيسيا، تقييم الاستطلاع لتدريب موظفي الانتخابات»، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣: http://www.ifes.org/~media/Files/Publications/Project%20Report%202000/111/Indo_00_PollEval.pdf

^{١٩١} تم إجراء ثلاثة انتخابات عام ٢٠٠٤: انتخابات تشريعية وطنية، ومحلية وبلدية في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وأجريت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٥/تموز/يوليو ٢٠٠٤، والجولة الثانية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

تدريب المدربين بالتسلسل التعاقبي (بالنسبة للتنازلي من الأعلى للأسفل بشكل متعاقب، بحيث يصبح متلقي التدريب مدرباً لآخرين، وهكذا دواليك)، ليصل إلى ١٥ في المئة من العاملين في مراكز الاقتراع، و (ب) نظام بث علني لأشرطة فيديو وبرامج إذاعية تدريبية وصحائف مرجعية سريعة وكراسات وكتيبات، تهدف إلى تدريب ٨٥ بالمئة من العاملين الباقين في مراكز الاقتراع. وقد كانت كلا الانتخابات التشريعية والرئاسية في العام ٢٠٠٤ خالية نسبياً من الحوادث والمخالفات الكبرى، على الرغم من بعض المشاكل الإجرائية الحاصلة بشأن تداول بطاقات الاقتراع من قبل موظفي محطة الاقتراع، والتي يستدل منها حاجة ماسة لإجراء المزيد من التدريب، وخاصة لأولئك الذين سيقومون على إدارة مراكز الاقتراع في المستقبل^{١٩٢}.

٣-٦ الحفاظ على التعاون الوثيق مع أجهزة القطاع الأمني في مجالات توفير الأمن المادي للمواد الانتخابية والاقتراع وإحصاء الطواقم والمرافق

من أجل ضمان انخراط وكالات القطاع الأمني وأجهزته في توفير حماية الموظفين والمرافق الانتخابية في الوقت المناسب وبصورة كافية، ومنع العنف ضد سائر الجهات المشاركة في عمليات الاقتراع، يتعين على هيئة الإدارة الانتخابية التنسيق وتوفير البيانات ذات الصلة لدى أجهزة اتفاقات الخدمات الأمنية الخاصة في أقرب الفرص المتاحة. ولهذا الغرض، ينبغي على المسؤولين الانتخابيين العمل عن كثب مع ضباط الأمن على الصعيد الوطني وما دون الوطني. كما قد يكون من المفيد، بشكل خاص، لرؤساء مراكز الاقتراع ولجان الفرز للقاء مع ضباط الأمن المسؤولين قبل يوم التصويت، من أجل تفقد مراكز الاقتراع والعد والفرز سوياً ومناقشة الترتيبات الأمنية اللازمة. وفي حالة وجود مخاوف، فإنه يتعين التواصل بشأنها مع الجهات المختصة للاهتمام بها لدى أي من الهيئتين الانتخابية والأمنية، وذلك من أجل الشروع في اتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة في حينها.

تعاون رسمي بين هيئة إدارة الانتخابات ووكالات اتفاقيات الخدمات الأمنية الخاصة والسلطة القضائية، بشأن الترتيبات الأمنية ليوم الانتخابات في الهند. غالباً ما تمتد الانقسامات الاجتماعية التاريخية في الهند وتتسع رقعتها أكثر لتطال العمليات الانتخابية، من خلال استخدام التهيب والعنف. وللتصدي لهذه التحديات، عملت لجنة الانتخابات في الهند (ECI) على تطوير أداة لرسم خرائط لإضفاء الطابع الرسمي على التعاون بين موظفي الهيئة الإدارية للانتخابات وأجهزة وكالات الخدمات الأمنية الخاصة والأجهزة القضائية، بشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحليل درء وتقليل مستوى التعرض لأعمال العنف المتصلة بالانتخابات. وتقدم خلاصة التعليمات الوافية لهيئة إدارة الانتخابات (التعليمات SI. No ١) الإطار اللازم لرسم الخرائط للمناطق الساخنة قبل الانتخابات، بالإضافة إلى جهود التنسيق المشترك بين الوكالات اللازمة لمنع تخويف الناخبين المعرضين للعنف^{١٩٣}. وقبل يوم الانتخابات، فإنه يجري أيضاً تزويد الضباط المناوبين بتعليمات مفصلة حول الترتيبات الأمنية في مراكز الاقتراع في شكل كتيب تقدمه هيئة إدارة الانتخابات (ECI). وتشمل هذه التعليمات، المعلومات المتعلقة بمسؤوليات قوات الشرطة المركزية وشرطة الولاية المحلية (LSP) والقوات المركزية شبه العسكرية (CPF)، بشأن تأمين حماية محيط مراكز الاقتراع وترتيب الدخول المنظم في مراكز الاقتراع. وبين الدليل المذكور أيضاً بوضوح، أن الاقتراع يجب ألا يبدأ إلا في حال تواجد القوات المركزية شبه العسكرية في الموقع. كما يشير الدليل أيضاً، إلى أن القوات المركزية شبه العسكرية (CPF) هي المسؤولة عن: (أ) مرافقة الضباط المناوبين وآلات التصويت الإلكترونية (EMVs) إلى مركز الاستقبال بعد الانتهاء من التصويت و (ب) حراسة «الغرفة المحصنة»، حيث يتم فيها تخزين آلات التصويت الإلكترونية (EMVs) حتى يوم العد^{١٩٤}.

^{١٩٢} الشبكة الآسيوية للانتخابات الحرة (ANFREL)، «انتخابات الجمعية العامة والانتخابات الرئاسية في إندونيسيا عام ٢٠٠٤»، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤، ص. ١٦٥، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٥ فبراير/شباط ٢٠١٣: http://newmediaauthority.com/anfrel/wp-content/uploads/2012/02/2004_indonesia.pdf

^{١٩٣} لجنة الانتخابات في الهند، خلاصة وافية للتعليمات، المدونة النموذجية لقواعد السلوك، المجلد ٣ (نيودلهي، ٢٠٠٩)، ص. ٦-١، بالموقع التالي: http://eci.nic.in/eci_main/ElectoralLaws/compendium/vol3.pdf

^{١٩٤} لجنة الانتخابات في الهند، دليل الضباط المناوبين والمسؤولين، ٢٠٠٩، القسم ٧، «ترتيبات الأمن في محطات الاقتراع»، بالموقع التالي الذي تمت زيارته بتاريخ ٥ فبراير/شباط ٢٠١٣: http://eci.nic.in/eci_main/ElectoralLaws/HandBooks/Handbook_for_PresidingOfficers.pdf.

٤-٦ ضرورة التأكد من أن الأماكن المخصصة للاقتراع والعد توفر بيئة آمنة لمسؤولي الانتخابات والمراقبين والناخبين

عندما يتم تنظيم الانتخابات في بيئات ما بعد الصراع أو البيئات المعرضة للصراعات، فإن طبيعة الموقع المادي الفعلي لمراكز الاقتراع أو الفرز قد تحدد مدى احتمال نشوب أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات. لذلك، فمن الأهمية بمكان أن تعتمد مواقع الاقتراع والفرز إلى توفير بيئة آمنة لمسؤولي الانتخابات والمراقبين والناخبين على حد سواء. وهناك بعض الاعتبارات والمحاذير العملية التي يتعين الانتباه لها، ومنها: (أ) هل الموقع مقبول لدى جميع الناخبين؟ (ب) هل يحتمل أن يترافق الموقع مع الفظائع والمظالم التاريخية ذات الصلة؟ (ج) هل يمكن تأمين وحماية طرق التوصل المؤدية للموقع؟ (د) هل من المحتمل أن يخدم الموقع مجموعات عداوية؟ (هـ) هل يرتبط الموقع مع حوادث ذات صلة بانتخابات سابقة؟ و (و) هل مساحة الموقع المقترح والإضاءة وغيرها من القدرات والمتطلبات اللازمة كافية لتسهيل عمليات التصويت والفرز والعد، وغيرها؟ وعليه، يتعين الأخذ بالاعتبار القرارات الحساسة ذات الصلة بالصراع عند تحديد مواقع الاقتراع والفرز، لما لها من أثر فعال في احتمال إطلاق الصراع في بعض السياقات الجغرافية والاجتماعية المعينة.

قائمة تفقدية لتحديد مواقع مراكز الاقتراع في جزر موريشيوس. «كانت قضايا العنف السياسي والتهديب في جزر موريشيوس في أدنى مستوياتها. وفي انتخابات عام ١٩٧٦، كان هناك قدر لا بأس به من العنف، لكن مع مرور السنين، تمكنت هيئة إدارة الانتخابات وإدارة الشرطة والمرشحين ووكلائهم من توفير ونشر بيئة انتخابية سلمية هناك»^{١٩٥}. ومن بين التدابير الأخرى، فإن مكتب المفوض العام لإدارة الانتخابات في موريشيوس يعتمد لإستخدام المعايير التالية عند تحديد مراكز الاقتراع: الوصول إلى الناخبين، حجم السكان المقترعين، توافر واستدامة المباني العامة والمدارس على وجه الخصوص؛ وتوفر عنصر الأمن. وهناك معايير أخرى، مثل وصول النساء والمسنين والمعوقين جسدياً. وعلاوة على ذلك، فإنه يطلب من الشرطة نشر قوة بشرية كافية من أجل الحفاظ على «القانون والنظام في كل محطة اقتراع». ويتم تحديد مواقع العد أيضاً لكل دائرة انتخابية على أساس المعايير التالية: الوصول، القرب من مراكز الاقتراع في الدائرة الانتخابية، حجم المبنى، بما في ذلك عدد من الغرف لإستيعاب صناديق الاقتراع، موظفو الانتخابات، وعملية الفرز نفسها، والأمن. ويشمل الأمن داخل أماكن العد أيضاً حماية صناديق الاقتراع المختومة قبل يوم الانتخابات، بالإضافة لمراقبة وحماية عملية العد^{١٩٦}.

٥-٦ التأكد من أن عمليات التصويت الخاص سوف تبدأ في الوقت المحدد وأنها ستكون عملية شفافة

يتم تنظيم الاقتراع للناخبين بصورة خاصة للأشخاص غير القادرين على الإدلاء بأصواتهم في مراكز الاقتراع العادية. ويمكن أن تشمل هذه الفئات اللاجئين والمشردين داخلياً والناخبين في الشتات، فضلاً عن الناخبين الذين هم في البيوت أو المستشفيات أو السجون، أو يؤدون الخدمات العسكرية والأمنية أو الانتخابية في يوم الانتخابات، أو الغائبين مؤقتاً عن البلاد لأسباب دبلوماسية أو غيرها. والتصويت في خارج البلاد (OCV) قد تكون له أهمية خاصة في البلدان التي شهدت نزوحاً لسكانها من مناطق سكنهم نتيجة للنزاع المسلح. ويعتبر إدراج هذه الفئات من الناس في العمليات الديمقراطية بمثابة ضمانة لهم أنهم لا ولن يحرمون من حقهم في التصويت. ومع ذلك، فإنه من الصعوبة بمكان التأكد من شفافية عمليات التصويت في الخارج. وفي العديد من الحالات، فإن الناخبين في خارج البلد يدلون بأصواتهم في مراكز اقتراع خاصة في الخارج، كالمكاتب القنصلية والبريد. وفي مثل هذه الحالات، فإن الأحزاب السياسية قد تجد أن رصد هذه العمليات أمر في غاية الصعوبة. ولذلك، فإنه قد يكون من المهم تنظيم التصويت في خارج البلاد (OCV) بالتعاون مع المنظمات الدولية التي يمكن أن تضمن نزاهة العمليات، مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM). وغالباً ما تكون مذكرات التفاهم بين البلدان المضيفة (للجئين) وبلد المنشأ ضرورية.

^{١٩٥} انظر <http://www.eisa.org.za/WEP/mauparties3.htm>. تمت العودة إليه آخر مرة في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٣.

^{١٩٦} رويكيا كاسينالي (Kasenally Rouikaya)، «الفصل ٨: موريشيوس»، في: دنييس كاداما (Denis Kadima) وسوزان بويسون (Susan Booyesen) (محرران) خلاصة وافية للانتخابات في جنوب أفريقيا ١٩٨٩-٢٠٠٩: ٢٠ سنة من الديمقراطية التعددية (جوهانسبرغ: المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا (EISA) (٢٠٠٩)، ص. ٢٩٣-٢٩٤.

التصويت في خارج البلاد خلال الفترة التي سبقت الانتخابات الوطنية والمحلية لعام ٢٠٠٩ في جنوب أفريقيا: تم تنظيم الانتخابات في جنوب أفريقيا في بيئة مشحونة بالمنافسة، إلى حد كبير، مع بعض التوترات الاجتماعية والصراعات. ولذلك، فإن الحساسية تجاه الصراع هو جانب هام من جوانب إدارة الانتخابات. وفي عام ٢٠٠٩، قضت المحكمة الدستورية بأن مواطني جنوب أفريقيا الذين يعيشون في الخارج يحق لهم الإدلاء بأصواتهم خلال الانتخابات الوطنية والمحلية لعام ٢٠٠٩،^{١٩٧} وفي المحصلة، فإن اللجنة الانتخابية المستقلة في جنوب أفريقيا وافقت على إعطاء ١٨,٨٥٥ إخطاراً من أصل ٢٠,٣٥٠ للتصويت في خارج البلاد. وفي أسبوع واحد قبل يوم الانتخابات، أدلى ما مجموعه ٩,٨٥٧ ناخباً بأصواتهم في ١٢٣ بعثة دبلوماسية من بعثات جنوب أفريقيا في جميع أنحاء العالم. وقد تم تعيين رئيس كل بعثة دبلوماسية كضابط للتصويت الخاص، وكان يطلب من موظفي البعثة إدارة إجراءات عملية التصويت. كما تمّ الإدلاء بـ ٢,٤٥٧ ورقة اقتراع في البعثات الخارجية من قبل المسؤولين الحكوميين وعائلاتهم. وقد تم إرسال أوراق الاقتراع إلى مكتب الهيئة المستقلة للانتخاب في بريوريا قبل يوم الانتخابات. وقد جرى فحص تفاصيل تسجيل الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم بصورة خاصة (باستخدام نظام المغلف المزدوج) بالمقارنة مع السجل الانتخابي، وذلك لضمان قبول أوراق اقتراع الناخبين المؤهلين فقط. كما تم إجراء عملية المطابقة بحضور ممثلي الأحزاب السياسية ومراقبي الانتخابات. وبعد ذلك، كان يجري وضع ورقة الاقتراع في صندوق الاقتراع المخصص للفرد، وذلك في حضور ممثلي الأحزاب ومراقبي الانتخابات للمرة الثانية.^{١٩٨}

٦-٦ التأكد من أن جميع أصحاب العلاقة والمصلحة الانتخابية على دراية بإجراءات الشكاوى، وأن هيئات تسوية المنازعات الانتخابية تقوم بتنسيق الشكاوى المتعلقة بالتصويت وعمليات الفرز في الوقت المناسب وبصورة فعالة

إن فترة عمليات التصويت قد تشهد العديد من الشكاوى الانتخابية التي ترفعها الجهات السياسية الفاعلة. وعندما تكون المواعيد القانونية المحددة لإعلان نتائج الانتخابات الأولية والنهائية قصيرة، قد يغدو تنسيق الشكاوى الانتخابية في أوقاتها أمراً صعباً للغاية. ولذلك، يجب ان يكون لآليات العدالة الانتخابية القدرة الكافية على معالجة أعداد كبيرة من الشكاوى في فترة وجيزة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على المعايير المهنية العالية ومتطلبات النزاهة. ولضمان تقديم الشكاوى الانتخابية (التي يشار إليها أحياناً بعبارة «التماسات أو طعون انتخابية» (petitions)) أمام هيئة تسوية المنازعات الانتخابية ذات الصلة، فإن على إدارة الانتخابات العمل مع الجهات السياسية الفاعلة لجعلها ملمة إماماً كافياً بإجراءات تقديم تلك الشكاوى.

إدارة النزاعات الانتخابية والشكاوى الانتخابية خلال الانتخابات الوطنية والمحلية عام ٢٠٠٩ في جنوب أفريقيا. شهدت مرحلة ما قبل انتخابات عام ٢٠٠٩ في جنوب أفريقيا اشتباكات بين الأحزاب السياسية في بعض المحافظات.^{١٩٩} وقد أنشأت الدولة المحكمة الانتخابية، التي كان لها صفة المحكمة العليا. وتشمل صلاحياتها، من بين أمور أخرى، إعادة النظر في أي قرار للهيئة المستقلة للانتخابات في جنوب أفريقيا (IEC) بشأن الانتخابات، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بتفسير أي قانون أو أي مسألة أخرى يجيز القانون الاستئناف بصددها. وفي المحصلة، فقد تم رفع ٨٦٧ شكوى رسمية أمام اللجنة الانتخابية المستقلة، منها ٢٠٠ شكوى كانت واردة مباشرة من الأحزاب السياسية. ولم تتم إحالة أي من تلك الشكاوى في نهاية المطاف إلى المحكمة الانتخابية. وباستخدام «تطبيق متابعة القضايا الصادرة»، فقد كانت الهيئة المستقلة للانتخابات قادرة على إحالة الشكاوى إلى الدوائر المعنية لإصدار القرارات المتعلقة بها على الفور. وبعدها، كان يتم التواصل مع أصحاب الشكاوى لإبلاغهم بالنتائج

^{١٩٧} الأعمال والإستراتيجيات (B & S) في أوروبا، هيكل عقود العمل - المجموعة رقم ٧ (FWC-LOT 7) - في مجال الثقافة والشؤون الداخلية، رقم ٢٠٢٤٩٨/٢٠٠٩: التقرير النهائي لبعثة الاتحاد الأوروبي لانتخابات جنوب أفريقيا، ٢٦ مايو/أيار ٢٠٠٩، ص ٢٢، وهي متاحة على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٦ فبراير/شباط ٢٠١٣: <http://eeas.europa.eu/eucom/pdf/missions/microsoftword-finalreport_electionmissiontosouthafrica_28sep.pdf>.

^{١٩٨} الهيئة الانتخابية المستقلة في جنوب أفريقيا (IEC)، «الانتخابات الوطنية والأقاليمية»، ٢٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٩، ص ٩٣، متاح بالموقع الإلكتروني التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٦ فبراير/شباط ٢٠١٣:

<<http://www.elections.org.za/content/Dynamic.aspx?id=1344&name=Elections&LeftMenuId=100&BreadCrumbId=220>>

^{١٩٩} المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا (EISA) بعثة لمراقبة الانتخابات، «الانتخابات الوطنية وبالمحافظات في جنوب أفريقيا، ٢٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٩»، ٢٠١٠، ص ٢٥-٢٤، وهي متاحة على الموقع الذي تم الاطلاع عليه في ٦ فبراير/شباط ٢٠١٣: <<http://www.eisa.org.za/PDF/sou2009eom.pdf>>

والقرارات^{٢٠٠}. وقد تقدمت وقتها ثلاثة أحزاب سياسية بتسع شكاوى رسمية تتعلق بإجراءات التصويت والفرز إلى اللجنة الانتخابية المستقلة، قبل الإعلان عن نتائج الانتخابات نفسها. وبعد مراجعة الشكاوى الفردية لها، أبلغت اللجنة الانتخابية المستقلة الأحزاب السياسية أنها لم تجد هناك أية مخالفات كبيرة بشأن عمليات التصويت. ولم يتم بعدها رفع أي دعاوى استئناف من قبل الأحزاب السياسية إلى المحكمة الانتخابية^{٢٠١}. وبفضل برنامج إدارة وتسوية النزاعات، الذي اشتمل على نشر ١٠٧ وسطاء مدربين في جميع أنحاء البلاد، فقد تم التعامل مع الشكاوى المتعلقة بطول طوابير الانتظار، أو التأخر في عملية التصويت، أو عدم كفاية بطاقات الاقتراع^{٢٠٢}، في يوم الانتخابات وتسويتها في حينها.

٧-٦ إنشاء قنوات اتصال مفتوحة مع جميع أصحاب العلاقة والمصلحة الانتخابية، بما في ذلك الأحزاب السياسية ومنظمات المراقبة والمواطنين

تواجه هيئة الإدارة الانتخابية عادة زيادة في أعباء العمل خلال فترة التصويت. ويشمل ذلك، ضرورة اتخاذ قرارات واسعة وتنسيق الأنشطة الميدانية ومواجهة التحديات اللوجستية والتقنية أو التشريعية العاجلة. ومع ذلك، من المهم أن تبقى هيئة إدارة الانتخابات متاحة للتعاون والتفاعل وتبادل الآراء مع أصحاب العلاقة والمصلحة السياسية وجماعات المراقبين والمواطنين خلال مرحلة عمليات التصويت. وفي هذا الصدد، فإنه ينبغي على الإدارة الانتخابية تشجيع اللقاءات المتكررة مع لجان الاتصال لدى الأحزاب السياسية، وتنظيم جلسات إحاطة وإعلام للمراقبين والصحفيين، واستخدام خطوط اتصال ساخنة والحفاظ على بقائها مفتوحة أمام الناخبين لتحسين التواصل وتبادل الأفكار والمعلومات مع المواطنين. وعلى وجه الخصوص، فإن خطوط الاتصال الساخنة من شأنها تمكين الهيئة من تزويد الناخبين بالمعلومات الشخصية، إضافة إلى حيازتها أيضاً على تقييم عن مدى تصورات الناخبين ورضاهم عن أداء الأعمال الخاصة بها هي نفسها.

اللجنة المستقلة لإدارة الانتخابات في جنوب أفريقيا تأسس وتحافظ على التواصل مع لجان الاتصال لدى الأحزاب السياسية خلال انتخابات ٢٠٠٩. قبل إجراء الانتخابات الوطنية والمحلية لعام ٢٠٠٩، حصلت حوادث عنف متعلقة بالانتخابات خلال التجمعات التي أقامتها الأحزاب السياسية في إقليم كوازولو ناتال^{٢٠٣} (KwaZulu-Natal). وقد اجتمعت الهيئة المستقلة للانتخابات (IEC) رسمياً ٣٠ مرة خلال الفترة بين أبريل/نيسان ٢٠٠٨ وأبريل/نيسان ٢٠٠٩ مع اللجان الحزبية للاتصال والتنسيق (PLCs)، والتي تمثل بنية استشارية دائمة لدى الأحزاب. وخلال تلك الاجتماعات، رفعت لجان التنسيق لدى الأحزاب إلى هيئة إدارة الانتخاب بعض المسائل المثيرة للقلق، كما قدمت توصيات للهيئة بشأن العمليات الانتخابية. وقد عملت تلك الاجتماعات أيضاً بمثابة منتدى، تستطيع من خلاله الهيئة المستقلة للانتخابات «الاطلاع والتشاور» مع اللجان الحزبية للاتصال والتنسيق (PLCs) بشأن بعض الأنشطة المحددة. وعلى وجه الخصوص، فقد تمت استشارة اللجان التنسيقية لدى الأحزاب (بشأن المسائل الحكومية، على الأربعة الوطنية والإقليمية والمحلية)، كما كانت الهيئة تتناول المسائل المتعلقة بما يلي: (أ) تغييرات على التشريعات القائمة؛ (ب) الجدول الزمني للانتخابات؛ (ج) حدود الدوائر الانتخابية ومواقع مراكز الاقتراع؛ و (د) تعيين ضباط مشرفين على الانتخابات، بجانب أمور أخرى. ومن خلال اللجان التنسيقية لدى الأحزاب الوطنية، فقد كانت الأحزاب السياسية أيضاً متاحة للتشاور مع اللجنة الانتخابية المستقلة خلال مرحلة عمليات التصويت، وذلك من خلال تواجدها في مركز عمليات النتائج الانتخابية^{٢٠٤}. وعلاوة على ذلك، فقد مثلت اللجان التنسيقية لدى الأحزاب الوطنية آلية قيمة لتسوية النزاعات بين الأحزاب، من دون الحاجة للذهاب إلى المحاكم لحسمها^{٢٠٥}.

^{٢٠٠} Independent Electoral Commission of South Africa (IEC), 'National and Provincial Elections', p. 99.

^{٢٠١} الأعمال والاستراتيجيات (B & S) في أوروبا، «الثقافة والإدارة والشؤون الداخلية»، ٢٠٠٩/٢٤٩٨، ص. ٢٥.

^{٢٠٢} المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا (EISA) بعثة مراقبة الانتخابات، «انتخابات جنوب أفريقيا الوطنية ومجالس المحافظات»، ص. ١٦-١٧.

^{٢٠٣} نفس المرجع السابق، ص ٢٤-٢٥.

^{٢٠٤} الهيئة الانتخابية المستقلة في جنوب أفريقيا (IEC)، «انتخابات جنوب أفريقيا الوطنية ومجالس المحافظات»، ص. ٩.

^{٢٠٥} نفس المرجع السابق ص ٢٥.

لجنة الانتخابات في الهند تقيم مراكز الاتصال لتلقي شكاوى المواطنين خلال انتخابات الجمعية التشريعية عام ٢٠١١. إن حوادث العنف ذات الصلة بالانتخابات شائعة الحصول ومنتشرة على نطاق واسع في الهند، وخاصة في يوم الانتخابات^{٢٠٦}. ونتيجة لذلك، فقد عمدت لجنة الانتخابات في الهند (ECI) إلى وضع آلية لتلقي شكاوى المواطنين بشأن الانتخابات. وقبل يوم الانتخابات، كان يطلب من كبار مسؤولي الانتخابات العمل على وضع آليات وترتيبات لتسجيل الشكاوى الواردة من الناخبين. وكان من الممكن أن تشمل تلك المراكز مواقع إلكترونية على شبكة المعلومات الإلكترونية أو رقم اتصال هاتفي مجاني تحت إشراف مسؤولي الانتخابات. وبمجرد تسجيل الشكوى، فإنه كان يتم اتخاذ الإجراء اللازم بشأنها في إطار زمني محدد. وبعدها يجري إبلاغ المشتكين عبر رسائل نصية قصيرة، من خلال الموقع الإلكتروني، أو من قبل مشغلي مركز الاتصال الهاتفي المجاني بشأن الإجراءات المتخذة حيال تلك الشكاوى الواردة^{٢٠٧}. وقبل الانتخابات التشريعية في ولاية هيماشال براديش-Himachal Pradesh، الهندية عام ٢٠١١، عمل رئيس هيئة إدارة الانتخابات في الولاية على افتتاح مركز اتصال في كل محافظة بالولاية. وعلى وجه الخصوص، فقد تم آنذاك تشجيع المواطنين للإبلاغ عن سوء الممارسات الانتخابية مثل توزيع المال أو الخمر أو الأسلحة على الناخبين^{٢٠٨}.

٨-٦ التأكد من أن عمليات طرح أوراق الاقتراع في صناديق الانتخاب والعد والفرز يجري تنفيذها وفقاً للقواعد واللوائح المقررة، وبكل دقة وشفافية

إن العديد من الجوانب المتعلقة بعمليات الاقتراع والعد والفرز، قد لا تسير في بعض الأحيان على ما يرام. وتشمل المشاكل الشائعة الحصول بعض المسائل المتعلقة بالتأخر في توزيع المواد، وفقدان أو عدم كفاية أو احتساب المواد، أو إقبال ناخبين على الانتخاب دون وجود قيود لهم في السجلات الانتخابية، أو الفترات المطولة للإدلاء بالأصوات، أو النزاعات والصراعات التي تنطوي على الناخبين والأحزاب السياسية والمراقبين والمجتمع المدني، فضلاً عن موظفي لجان مراكز الاقتراع، أو الارتباكات الإجرائية، أو عدم التطابق في عمليات العد، أو التهديدات بالعنف وحوادث العنف في داخل مراكز الاقتراع أو خارجها، وإتلاف أو تدمير مواد التصويت الحساسة، الخ. وإذا كانت هناك مشاكل في عمليات الاقتراع والفرز، فإنه ليس أمام الإدارة الانتخابية آنذاك سوى نافذة ضيقة من الوقت لمعالجة المشاكل وتصحيح أوجه القصور، أو حل النزاعات على الفور. وقد يتوقف نجاح الهيئة في تلك المسائل على مستوى التخطيط وكفاءة الإدارة الانتخابية في حالات الطوارئ، وخفة الحركة ومهارات الوساطة والمصدقية. كما أن توفر السجلات المفصلة من مراكز الاقتراع بالأحداث الحاصلة، بما في ذلك الشكاوى المقدمة من المراقبين، من شأنها المساعدة في حل وتسوية الاستئنافات والطعون المتعلقة بالاقتراع وأعمال الفرز على نحو أكثر فعالية.

٦-١ تحسين الأمن الانتخابي

خلال مرحلة عمليات التصويت، يتعين على وكالات قطاع الأمن والحماية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان إجراء الانتخابات في بيئة سلمية وآمنة، بحيث تشعر فيها جميع الجهات الفاعلة أنها بأمان وسلامة، وبحيث تكون المواد والمرافق الانتخابية محمية ومصونة بشكل جيد. ومن الناحية العملية، فإن على وكالات اتفاقيات الخدمات الأمنية الخاصة ضمان حماية المواد الانتخابية الحساسة طوال فترة وجودها في مرافق التخزين، وفي أوقات النقل، وخلال التصويت الفعلي والعد وفرز الأصوات. وعلاوة على ذلك، فإن على كوادرات اتفاقيات ومنظمات الخدمات الخاصة ضمان إشعار جميع الجهات الانتخابية الفاعلة بالحماية والأمن. ولا ينبغي أن تقتصر السلامة على المحيط المباشر لمراكز الاقتراع، بل أن تشمل أيضاً طرق الوصول والأماكن العامة الأخرى. وفي ضوء العدد الكبير من مواقع الاقتراع وأماكن الفرز في يوم الانتخابات، قد يتطلب ذلك مضاعفة الجهود البشرية والقدرات المادية من

^{٢٠٦} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، «فهم العنف الانتخابي في آسيا»، ٢٠١١، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٢ أبريل/نيسان ٢٠١٣: <http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/UNDP_elections_violence_AP.pdf>

^{٢٠٧} لجنة الانتخابات في الهند، ملاحظة إعلامية رقم (٢٠١٢/٧٠)/ECI/PN(٢٠١٢/٧٠)، ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢. متوفر بالموقع التالي الذي تمت زيارته بتاريخ ١٢ أبريل/نيسان ٢٠١٣: <http://eci.nic.in/eci_main1/current/pn3102012.pdf>

^{٢٠٨} «مراقبة الإنفاق في الانتخابات، وإعداد غرف التحكم ومراكز الاتصال»، أخبار ولاية هيماشال براديش، ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣، وهي متاحة على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٢ أبريل/نيسان ٢٠١٣: <<http://himsamachar.com/election-expenditure-monitoring-control-rooms-and-call-centres-set-up>>

جانب وكالات قطاع الأمن التي سوف تستفيد من التعاون مع الإدارة الانتخابية وغيرها من الجهات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة، من ناحية الفهم والمعرفة للنواحي التي يتعين تركيز جهودها عليها وحشد مواردها فيها. وفي أثناء أداء المهام الأمنية للانتخابات، يجب على ضباط الشرطة الحفاظ على أعلى المعايير المهنية وحصر استخدام القوة في أدنى الحدود.

٩-٦ توفير الأمن للأطراف الانتخابية الفاعلة والمواد والمواقع قبل وأثناء يوم الانتخابات وبعده

في فترات ما قبل وأثناء الانتخابات وبعدها، فإن وكالات القطاع الأمني لديها ولاية ومسؤولية لتوفير الأمن لسائر الأطراف الفاعلة والمواد والمواقع الانتخابية. وينبغي تمديد ترتيبات الحماية الشخصية لمرشحي الأحزاب السياسية ومسؤولي الانتخابات والصحفيين الذين يواجهون زيادة في التهديدات الأمنية طوال مرحلة عمليات التصويت. ويمكن أن تشمل المهام الأمنية اتخاذ ترتيبات أخرى لتوفير الأمن لمسؤولي الانتخابات والمراقبين في المناطق المعرضة للخطر. كما يتعين في الترتيبات الأمنية ضمان أن يشعر الناخبون بالأمان وعدم المضايقة عند إدلائهم بأصواتهم. كما أن طرق التوصيل إلى مواقع الاقتراع في حاجة لتأمينها وضمان السلامة لها. وفي حالة حصول حوادث أو مشاكل تقنية في يوم الانتخابات، فإن كوادر قطاع الأمن تحتاج أن تكون قادرة على الاحتفاظ والسيطرة على الوضع وحماية المسؤولين الانتخابيين والمكاتب والفئات الضعيفة التي قد تصبح أهدافاً سهلة أمام مرتكبي أعمال العنف الانتخابي. وابتداءً من لحظة إتمام إنتاج المواد الانتخابية الحساسة، ينبغي على كوادر اتفاقات الخدمات الأمنية الخاصة التأكد من تخزين تلك المواد بشكل آمن، وبقائها تحت الحماية طوال عملية الاقتراع وفرز الأصوات.

حماية المواقع والأطراف الانتخابية الفاعلة قبل وخلال الانتخابات المحلية ٢٠١١ في كولومبيا. في الفترة التي سبقت الانتخابات المحلية عام ٢٠١١، تم اغتيال أكثر من ٣٦ مرشحاً للانتخابات. وقد شملت قائمة الاغتيالات ١٥ مرشحاً للانتخابات البلدية، و٢٦ مرشحاً للحصول على مقاعد في المجالس البلدية والمدن^{٢٠٩}. وقبل نحو شهر واحد من يوم الانتخابات، عمدت الشرطة لإطلاق وتشغيل بروتوكولات أمنية لنحو ٧٢ بلدية من البلديات التي تم تحديدها على أنها عالية الخطورة. وقد حصل المرشحون المقيمون في تلك البلديات على حماية استثنائية من قبل وكالات قطاع الأمن، قبل يوم الانتخابات وأثناءه^{٢١٠}. وفي يوم الانتخابات نفسه، حشد الجيش والشرطة ٣٠٠,٠٠٠ جندي في جميع أنحاء البلاد كجزء من المبادرة الأمنية التي كانت تقودها الحكومة تحت شعار «عملية الديمقراطية»، والتي كانت تهدف إلى «حماية الحق في الانتخاب والترشيح»^{٢١١}. وقد شمل ذلك نشر ١٦٥,٠٠٠ ضابط انتخابات في أكثر من ٨٥,٠٠٠ محطة من محطات الاقتراع. كما تم نشر احتياطات أمنية في جميع أنحاء البلاد. «وكجزء من تلك الجهود، تم إنشاء مركز معلومات أمنية إستراتيجية (CIEP) لتنسيق نشر الشرطة وتوفير المعلومات العامة وضمان سلامة وأمن الناخبين. وقد تم إنشاء نظام معلومات الأمن الوطني للتخطيط الديمقراطي (SIPDE) لجمع المعلومات وتوفير الحماية للمواقع الإلكترونية الرسمية التي تحتوي على معلومات حساسة»^{٢١٢}. وفي مدينة بوغوتا (Bogota)، عاصمة كولومبيا، نفسها، فرضت الشرطة حظراً على حمل الأسلحة لمدة ٣٠ ساعة مع اقتراب يوم الانتخابات. وقد تم اعتبار ذلك المستوى العالي من الإجراءات الأمنية بأنه مناسب من أجل حماية المرشحين والناخبين المدنيين من الجماعات الإجرامية المنظمة والجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة للدولة، مثل القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) الذين هددوا بزعة استقرار العملية الانتخابية^{٢١٣}.

^{٢٠٩} محطة أخبار فوكس نيوز باللاتينية، «تصاعد حوادث قتل المرشحين قبيل الانتخابات الكولومبية»، ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، وتقارير كولومبيا، «كولومبيا تستنفر ٣٦٠,٠٠٠ عنصر أمن للانتخابات»، ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، بالموقع الذي تم الاطلاع عليه في ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣: <<http://colombiareports.com/colombia-news/news/19631-colombia-mobilizes-360000-for-election-security.html>>

^{٢١٠} تقارير كولومبيا، «كولومبيا تعلن عن خطة لحماية المرشحين في الانتخابات»، ٣٠ أغسطس/أب ٢٠١١، متاح على الموقع الذي تم الاطلاع عليه في ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣: <<http://colombiareports.com/colombia-news/news/18657-interior-ministry-takes-charge-of-candidate-protection.html>>

^{٢١١} تقارير كولومبيا: كولومبيا تحشد ٣٦٠,٠٠٠ عنصر لأمن الانتخابات.

^{٢١٢} تقارير كولومبيا: «تشديد الإجراءات الأمنية قبل الانتخابات يوم الأحد»، ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣: <<http://colombiareports.com/colombia-news/news/19957-security-tightened-ahead-of-sundays-election.html>>

^{٢١٣} مجموعة الأزمات الدولية، «قطع الصلات بين الجريمة والسياسة المحلية: انتخابات كولومبيا عام ٢٠١١»، ٢٥ يوليو/تموز ٢٠١١، متاحة على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣:

<<http://www.crisisgroup.org/~media/Files/latin-america/colombia/37-%20Cutting%20the%20Links%20Between%20Crime%20and%20Local%20Politics-%20Colombias%202011%20Elections.pdf>>

وضع ترتيبات أمنية متنقلة لحماية عملية الاقتراع التي دامت لمدة ١٤ يوماً خلال الانتخابات العامة عام ٢٠١٢ في بابوا غينيا الجديدة. كثيراً ما شابت انتخابات بابوا غينيا الجديدة حوادث عنف قبل يوم الاقتراع. وقد شملت تلك الأعمال تهريب الناخبين ومسؤولي الانتخابات من قبل المرشحين وأنصارهم باستخدام الأسلحة النارية، اختطاف بطاقات وصناديق الاقتراع، حشو صناديق الاقتراع بأوراق المزورة، وتدمير الممتلكات الخاصة والعامة. ولهذه الأسباب، فقد تم حشد أكثر من ٨,٠٠٠ عنصر من خيرة رجال الشرطة والجيش وضباط السجون وأفراد قوات الدفاع الأسترالية لتوفير الأمن لما مجموعه ٤,٧٠٠ مركز من مراكز الاقتراع، منها ١,٧٠٠ مركز لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق الجو. وبسبب التعقيدات المتعلقة بالأمن والتحديات اللوجستية، تم إجراء الانتخابات في بابوا غينيا الجديدة على مدى ١٤ يوماً. وقد جرى تنسيق تلك العملية عن طريق هيئة التنسيق المشتركة بين الوكالات الأمنية، التي يرأسها رئيس وزراء الدولة. وكانت الترتيبات الأمنية تقضي بنشر قدرات أمنية كافية في المنطقة التي تجرى فيها الانتخابات. وبالتالي، فقد تم نشر نصف عديد قوات الأمن البالغ عددها ٨,٠٠٠ شخص في محافظات مناطق المرتفعات قبل أيام قليلة من إجراء الانتخابات في البلاد. وعندما يتم الانتهاء من الاقتراع، يجري بعدها تحويل القوات إلى المحافظة التالية المخطط فيها إجراء الاقتراع.^{٢١٤}

١٠-٦ مراقبة وتحليل التطورات التي قد تؤثر على الوضع الأمني مع اقتراب يوم الانتخابات

إن تدهور الوضع الأمني خلال مرحلة عمليات التصويت، ولا سيما عند اقتراب يوم الاقتراع والتصويت، يمثل تحدياً كبيراً لوكالات القطاع الأمني. وتحتاج الجهات الأمنية إلى رصد الأحداث وضبط أعمال التخبط للطوارئ لتعكس الحقائق المتغيرة. وبشكل خاص، فإنها تحتاج إلى تطوير فهم جيد للمناطق التي قد تؤدي فيها مشاكل يوم الانتخابات، مثل السقطات التقنية أو تصورات بحصول تزوير إلى ردود أفعال عنيفة. وبالإضافة إلى ضرورة توفير قوة أمنية لمواجهة العنف، ينبغي تقاسم المعلومات مع الإدارة الانتخابية لضمان أن تلك المخاطر تدار بطريقة حسنة تتوخى الإنصاف والعدالة.

وكالات قطاع الأمن الغاني تراقب علامات الإنذار المبكر قبل انتخابات ٢٠٠٨. لقد وقعت سلسلة حوادث عنف ذات صلة بالانتخابات في شمال غانا قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عام ٢٠٠٨،^{٢١٥} وقد شملت حوادث العنف تلك اعتداءات على الصحفيين أثناء فترة تسجيل الناخبين، فضلاً عن إطلاق النار أثناء تجمعات الأحزاب السياسية^{٢١٦}. ورداً على تلك الحوادث، عمد أعضاء من وكالات قطاع الأمن ضمت أجهزة الشرطة والجيش والجمارك والهجرة، إلى تأسيس «إستراتيجية الأمن المنسقة تحت القيادة الموحدة للمفتش العام لقوات الشرطة في غانا». وقد تعاون مع قوات الأمن عدد من أصحاب المصالح الانتخابية الأخرى لمراقبة علامات الإنذار المبكر للعنف واتخاذ خطوات لمعالجة نقاط الاحتكاك المحتملة^{٢١٧}. وفي المحصلة، فقد حددت دائرة الشرطة في غانا ١,٣٩٩ منطقة ساخنة أمنياً والتي قد تشهد اضطرابات خلال فترة الانتخابات. وقد تنوعت تلك المناطق وتفاوتت فيما بينها من مجرد قرى صغيرة إلى مقاطعات كبيرة بأكملها^{٢١٨}. وقد تم تأسيس فريق عمل لضمان الأمن القومي الانتخابي (NESTF) أيضاً، وذلك بغية توفير قدرة تشغيلية لإتخاذ إجراءات سريعة بشأن التهديدات وأعمال العنف المتعلقة

^{٢١٤} مساهمة من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بقلم هنري إيفارنثر (Henry Ivarature)، كبير مسؤولي برنامج المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (موظف حكومي كبير سابق في مكتب رئيس الوزراء في بابوا غينيا الجديدة)، ١٥ أبريل/نيسان ٢٠١٣.

^{٢١٥} إيرين (IRIN) «شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة». غانا: تصاعد العنف قبل الانتخابات»، ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨، وهي متاحة في الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣: <<http://www.irinnews.org/Report/80250/GHANA-Pre-election-violence-escalates>>

^{٢١٦} IRIN، 'Ghana: Pre-election Violence and Irregularities Worry Watchdogs', 7 August 2008. متوافر على الموقع: <<http://www.irinnews.org/Report/79703/GHANA-Pre-election-violence-and-irregularities-worry-watchdogs>> تمت العودة إليه آخر مرة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

^{٢١٧} المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، «ندوة دراسية حول الانتخابات الأفريقية: أفضل الممارسات وأكمل التعاونيات»، ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩، ص. ٤٩، متوفرة بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣. <http://www.ndi.org/files/African_Elections_Best_Practices_ENG.pdf>

^{٢١٨} IRIN Africa، 'Ghana: Police Gear Up to Prevent Election Violence', 21 November 2008. متوافر على الموقع: <<http://www.irinnews.org/Report/79703/GHANA-Pre-election-violence-and-irregularities-worry-watchdogs>> تمت العودة إليه آخر مرة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

بالانتخابات^{٢١٩}. كما تم تفعيل ذلك الفريق بصورة إضافية من خلال نشر قوات مناهضة للإقليمية للانتخابات^{٢٢٠} وتكريس شبكة اتصالات خاصة بمراكز الاقتراعات^{٢٢١}.

١١-٦ الحفاظ على التعاون والتنسيق الوثيق مع إدارة الانتخابات وغيرها من الوكالات من خلال مركز العمليات الانتخابية المشترك (JEOC)

خلال مرحلة عمليات التصويت، تحتاج وكالات القطاع الأمني لإنشاء وصيانة مركز تشغيلي مشترك، حيث يمكن القيام من خلاله بعمليات تجميع وتحليل للمعلومات الواردة من الأجهزة الأمنية المختلفة، ومن هيئة إدارة الانتخابات وغيرها من المنظمات ذات الصلة، والشروع على ضوءها في إجراءات الوقاية أو التخفيف من الأخطار. وكلما كان ذلك ممكناً، فإن إستراتيجيات معالجة تزايد المخاطر والحوادث ينبغي أن تتبع نهجاً متعدد المستويات لتسوية النزاعات، مثل بناء السلام، والمفاوضات والوساطة في النزاع، وهلم جرا. كما توفر مراكز العمليات الانتخابية المشتركة (JEOCs) منصات عمل جيدة لتفعيل وتنسيق منع نشوب الصراعات والتخفيف منها أثناء الانتخابات.

تقديم استجابة أمنية منسقة من مراكز العمليات الوطنية المشتركة قبل وأثناء وبعد الانتخابات المحلية لعام ٢٠١١ في جنوب أفريقيا. لقد شهدت انتخابات الحكومات المحلية في جنوب أفريقيا عام ٢٠١١ منازعات حادة. وقبل يوم الانتخابات، «هددت الاحتجاجات بتعطيل الانتخابات في ثلاث مقاطعات على الأقل من أفقر المقاطعات الشمالية الغربية في جنوب أفريقيا، وهي: مقاطعة الشمال الغربي (North-West)، مقاطعة ليمبوبو (Limpopo) وكيب (Cape) الشمالية^{٢٢٢}». وقد شرع تشكيل العمليات والاستخبارات الوطني المشترك (NATJOINTS)، بقيادة شرطة جنوب أفريقيا (SAPS) وممثلاً بإدارات حكومية متعددة، بما في ذلك الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات في جنوب أفريقيا، في التأهب والاستعداد لوضع الترتيبات الأمنية اللازمة قبل ستة أشهر من موعد الانتخابات المحلية عام ٢٠١١. وقبل شهرين تقريباً من يوم الانتخاب، عمل تشكيل العمليات على إطلاق وتفعيل تسعة مراكز تشغيلية وطنية مشتركة (NATJOCS) في تسع محافظات بجنوب أفريقيا. وكانت تلك المراكز مسؤولة عن جميع الإجراءات المتعلقة بالتنسيق الأمني وردود الفعل في كل محافظة معنية من تلك المحافظات. وقد شملت المهام الأمنية الانتخابية المنسقة من خلال تشكيل العمليات والاستخبارات الوطني المشترك (NATJOCS) في يوم الانتخابات، مهمة حماية المحيط الداخلي لما مجموعه ٢٠,٨٦٤ مركزاً من مراكز الاقتراع. وفي بعض المناطق، تم تأمين المحيط الخارجي للمراكز أيضاً. كما عمل تشكيل العمليات والاستخبارات الوطني المشترك على تنسيق عملية مرافقة شرطة جنوب أفريقيا وهيئة إدارة الانتخابات لحركة مواد الانتخابات من وإلى مراكز الاقتراع، فضلاً عن مهام منع الجريمة بشكل عام.^{٢٢٣}

١٢-٦ التأكد من أن تدخلات قطاع الأمن تتماشى مع قواعد التعامل والاشتباك، وضمان بقاء استخدام القوة في أدنى الحدود

في حالة وقوع حالات عنف مرتبطة بالانتخابات خلال فترة التصويت، ينبغي على وكالات قطاع الأمن أن تتدخل لحماية الجهات الانتخابية الفاعلة والمرافق والمواد والفئات الضعيفة. وفي بعض الحالات، قد تحصل حوادث العنف برعاية من قبل اطراف سياسية

^{٢١٩} Kofi Annan International Peacekeeping Training Centre (KAIPTC), 'Democratic Transition and Electoral Security in Ghana', CPMRD NewsLetter, December 2008. متوفر على الموقع: <http://www.kaiptc.org/Publications/Newsletters/Newsletters/Dec_2008.aspx>. تمت العودة إليه آخر مرة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

^{٢٢٠} European Union Election Observation Mission, 'Ghana: Final Report, Presidential and Parliamentary Elections 2008', February 2009, p. 19. متوفر على الموقع: <http://www.eeas.europa.eu/eueom/pdf/missions/eu_eom_final_report_ghana.pdf>. تمت العودة إليه آخر مرة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

^{٢٢١} 'Police Identify More than 1,000 Flashpoints', 21 November 2012. متوفر على الموقع: <http://www.africanelections.org/ghana/news_detail.php?nws=6954&t=Police%20identify%20over%201,000%20flashpoints>. تمت العودة إليه آخر مرة في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٣.

^{٢٢٢} بي بي سي نيوز، «جنوب أفريقيا تقترح في انتخابات حاسمة»، في ١٨ مايو/أيار ٢٠١١، متاح بالموقع الذي تم الاطلاع عليه في ١٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣: <http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-13427900>

^{٢٢٣} الإعلام الحكومي لجنوب أفريقيا، «تشغيل المركز الوطني المشترك لقوات الأمن ٢٤ ساعة في اليوم طوال سبعة أيام في الأسبوع (٧/٢٤) لانتخاب الحكام المحليين»، ١٦ مايو/أيار ٢٠١١، متاح بالموقع الذي تم الاطلاع عليه في ١٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣: <http://www.info.gov.za/speech/DynamicAction?pageid=461&sid=18423&tid=33516>

فاعلة تسعى لتحقيق مكاسب سياسية. وفي حالات أخرى، قد تحصل التوترات والحوادث نتيجة مخاوف الناس من عمليات انتخابية منقوصة، أو التلاعب من قبل أصحاب المصلحة السياسية، أو حتى نتيجة لشائعات لا أساس لها من الصحة. وفي كل الأحوال، من المهم والضروري أن تتصرف الشرطة بما يتماشى مع قواعد التعامل والاشتباك والامتناع عن الاستخدام المفرط للقوة.

آلية الرقابة على الشرطة التي أنشئت خلال الانتخابات لمنصب حاكم ولاية، عام ٢٠١٢ في نيجيريا. إن العنف المتعلق بالانتخابات يعد قضية متكررة في نيجيريا. وفي بعض الأحيان، فإن قوات الشرطة النيجيرية (NPF) تعتبر منحازة وغير مستجيبة للتهديدات الوشيكة.^{٢٢٤} وخلال انتخابات حاكم ولاية إيدو (Edo) عام ٢٠١٢، تم تكليف هيئة الخدمة الشرطة^{٢٢٥} (PSC) - وهي عبارة عن هيئة إشرافية مدنية - بمراقبة سلوك ضباط الشرطة أثناء الانتخابات. وكانت بعثة المراقبة تمثل جزءاً من المسؤوليات الشاملة للهيئة الهادفة لتحصيل قوات الشرطة مسؤولياتها عن تصرفاتها وأعمالها. وقبل الانتخابات، أصدرت هيئة الخدمة الشرطة وثيقة بعنوان: «المبادئ التوجيهية لسلوك ضباط الشرطة في الانتخابات»^{٢٢٦} وأرسلتها لقوات الشرطة النيجيرية. وقد سلطت الوثيقة الضوء على ١١ مبدأً من المبادئ التوجيهية الأساسية مثل اليقظة، قابلية التواصل والتفاعل، المهنية، الحفاظ على الحيادية، الإنصاف، استخدام القوة، الوعي بالقانون الانتخابي، وغيرها. وفي المجمل، جرى توزيع ١١ ضابطاً في ثلاث فرق لمراقبة عمليات انتخاب حاكم ولاية إيدو (Edo). كما عملت هيئة الخدمة الشرطة على إنشاء ثلاثة خطوط هاتفية ساخنة لتلقي الشكاوى من المواطنين. وتعاونت الشرطة أيضاً مع مؤسسة كلين (CLEEN Foundation)، وهي منظمة غير حكومية مقرها في نيجيريا، وقد نشرت مراقبين في جميع أنحاء ولاية إيدو (Edo) لمراقبة سير أعمال رجال الأمن في المهمة الانتخابية المنوطة بهم^{٢٢٧}. وعموماً، فقد خلصت بعثة مراقبة هيئة الخدمة الشرطة أن قوة الشرطة الوطنية قد تصرفت بشكل جيد للغاية، وهنأت رجال الشرطة على سلوكهم المهني. كما أشادت هيئة خدمات الشرطة بقدرة قوات الشرطة الوطنية على الاستجابة السريعة، مما أتاح زيادة توفير الأمن في مناطق معينة بوقت قصير^{٢٢٨}.

٦-١ تحسين البنية الأساسية من أجل السلام

خلال عمليات مرحلة التصويت، يترتب على الجهات الفاعلة، الحكومية منها وغير الحكومية التي تتشارك في المصلحة والتفويض لدعم إجراء انتخابات سلمية، أن تركز جُل جهودها على معلومات الناخبين ومراقبة الانتخابات وتبادل البيانات المتعلقة بالمخاطر مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك إدارة الانتخابات واتفاقات الخدمات الأمنية الخاصة. وفي ضوء نطاق وديناميكيات عمليات التصويت، فإن هذه الجهات الفاعلة بحاجة ماسة إلى بناء القدرات الداخلية لإشراك وتنسيق الجهود من أجل تحقيق أقصى قدر من النتائج.

٦-١٣ تنفيذ أنشطة إعلام وتثقيف وتوعية الناخبين المتعلقة بعمليات يوم التصويت

تعد منظمات المجتمع المدني في وضع يؤهلها جيداً القيام بتنفيذ برامج مصممة خصيصاً للوصول إلى عامة السكان، بما فيهم المجتمعات النائية أو المعزولة والفئات المهمشة والضعيفة، وبضمنها النساء. وبالإضافة إلى مجموعة عامة من المهارات اللازمة

^{٢٢٤} انظر على سبيل المثال مجموعة الأزمات الدولية، «الانتخابات في نيجيريا: تجنب أزمة سياسية»، تقرير أفريقيا رقم ١٢٢ (٢٨ مارس/آذار ٢٠٠٧)، ص. ٥، ٦، ١٨، متوفر بالموقع الذي تم الرجوع له في ١٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢:

<<http://www.crisisgroup.org/~media/Files/africa/west-africa/nigeria/Nigerias%20Elections%20Avoiding%20a%20Political%20Crisis>>

^{٢٢٥} الولاية المخولة لهيئة الخدمة الشرطة (PSC) متاحة بالموقع التالي الذي تمت مطالعته في تاريخ ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٣: <<http://www.psc.gov.ng/node/47>>

^{٢٢٦} مؤسسة كلين (Cleen) لتعزيز الثقافة القانونية، «تأمين الانتخابات في نيجيريا»، ٢٠١١، ص. ٤٣-٤٥، وهي متاحة على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٣: <<http://www.cleen.org/Securing%20Election%20in%20Nigeria.pdf>>

^{٢٢٧} مؤسسة كلين - مركز تعزيز الثقافة القانونية (Centre for Law Enforcement Education-Cleen)، «بيان أولي من قبل مؤسسة كلين-Cleen بشأن سلوك المسؤولين الأمنيين في انتخابات حاكم ولاية Gubernational إيدو التي أجريت يوم السبت ١٤ يوليو/تموز ٢٠١٢»، ١٧ يوليو/تموز ٢٠١٢، متاحة على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٣: <<http://cleenfoundation.blogspot.se/2012/07/preliminary-statement-by-cleen.html>>

^{٢٢٨} «استطلاعات الرأي بولاية إيدو - Edo: لجنة خدمات الشرطة تصدر تقريرها المؤقت»، يوميات الأخبار News Diary، ١٨ يوليو/تموز ٢٠١٢، وهي متاحة على الموقع الذي تم الاطلاع عليه في ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٣: <<http://newsdiaryonline.com/edo-pollspolice-service-commission-releases-interim-repor>>

لتنفيذ برامج التدريب، فإنه ينبغي إطلاع نشطاء منظمات المجتمع المدني على القواعد واللوائح الانتخابية، والحصول على معلومات محددة بشأن توقيت ومواقع الأحداث والفعاليات، وإجراءات تسوية المنازعات الانتخابية. وينبغي أن تركز عملية تثقيف الناخبين على حقوق وواجبات جميع المواطنين للمشاركة في العمليات الانتخابية. كما ينبغي أن تهدف جهود التربية النوعية لتوليد الاهتمام وخلق بيئة آمنة لدى الفئات الضعيفة والمهمشة، مثل النساء، للمشاركة في العمليات الانتخابية.

تصميم حملة إعلامية لتعزيز مشاركة الشباب قبل انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية في تونس ٢٠١١. بحكم التجارب السلبية مع الانتخابات في ظل نظام ما قبل الثورة، ساد هناك نوع من الشك والخوف في صفوف الشعب التونسي خلال التحضير لانتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية عام ٢٠١١. ولمعالجة تلك الشواغل والهواجس، عمد راديو منوعات موسيقية أف أم (Radio Mosaïque FM)، أحد أقدم المحطات الإذاعية في تونس، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإطلاق برنامج لعبة تعليمية للناخبين، وهو أحد البرامج الرامية إلى تعزيز مشاركة الشباب. وقد بدأت اللعبة المسماة «التغريدة الديمقراطية-DemocraTweet»، قبل بضعة أسابيع من يوم الانتخابات. وكانت تغطي موضوعات واسعة ذات صلة بالانتخابات، بدءاً من الإطار القانوني المؤسسي وحتى إجراءات الانتخابات. وقد قررت إذاعة موزايك أف أم، التي تستقطب عادة عدداً كبيراً من الزوار على شبكة الإنترنت والفيديو، تحقيق فائدة معينة من وسائل الإعلام الاجتماعية. فقد استهدفت الشباب بصفة خاصة، كونهم يشكلون نسبة عالية من السكان التونسيين، ونظراً لدورهم المحوري خلال «ثورة الياسمين»^{٢٣٩} إبان شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠١٠.

٦-١٤ تجميع وتبادل ونشر المعلومات المتعلقة بالمخاطر الانتخابية وحوادث العنف خلال مرحلة عمليات الاقتراع

مع اقتراب يوم الانتخابات، من المحتمل ازدياد حوادث التخويف المتصلة بالانتخابات والعنف الجسدي الموجهة ضد الفاعلين الانتخابيين والصحفيين والمواطنين. وإذا تم توجيه هذا العنف ضد المواطنين في المناطق النائية أو ضد الفئات المهمشة، مثل النساء، فمن المحتمل ألا يتم الإبلاغ عن تلك الحوادث إلى السلطات، وحتى لو تم الإبلاغ عنها، فقد تفشل وكالات قطاع الأمن لأسباب سياسية في ملاحقة الجناة. ولكن الجهات الفاعلة غير الحكومية قد تكون في وضع جيد يمكنها من العمل بصورة منهجية من خلال شبكتها، على جمع البيانات عن الحوادث والجناة والضحايا. وينبغي مشاطرة هذه البيانات مع وكالات القطاع الأمني للتحقيق والمقاضاة. وإذا أخفقت وكالات الخدمات الأمنية الخاصة في الاستجابة، فإن تلك البيانات يمكن نشرها في وسائل الإعلام للضغط على الجهات المسؤولة لإتخاذ الإجراءات اللازمة.

إحدى منظمات المجتمع المدني تراقب وتضع تقارير عن أعمال عنف مرتبطة بالانتخابات خلال الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٠ في سريلانكا. شهدت الانتخابات السريلانكية في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٥ حالات عنف متصلة بالانتخابات. وقبل الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٠، تم الإبلاغ عن هجمات عنيفة ضد المرشحين ونشطاء الحملات الانتخابية والنشطاء السياسيين. وفي ذلك السياق، عمد مركز مراقبة العنف الانتخابي^{٢٣٠} (CMEV) إلى نشر عدة مئات من مراقبي الانتخابات في جميع أنحاء البلاد. وكان من بين مهامهم الرئيسية تسجيل حوادث العنف الانتخابي. وقد بدأت المنظمة المذكورة في أنشطة الرصد قبل موعد الانتخابات بوقت طويل، واستمرت بالمحافظة عليها حتى أثناء عمليات التصويت وبعدها. وفي يوم الانتخابات وحدها، نشر مركز مراقبة العنف الانتخابي (CMEV) ٣,٧٩٠ مراقباً في جميع أنحاء البلاد، ممن عملوا في فرق متنقلة أو ثابتة لدى مراكز الاقتراع^{٢٣١}. وقد سجل المركز يومها ١٧٨ حادثة، منها ٩٤ حادثة مصنفة بكونها حوادث رئيسية حيث اشتملت على أعمال

^{٢٣٩} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، «دعم الانتخابات الديمقراطية في تونس الجديدة»، وهي متاحة على الموقع التالي الذي تمت زيارته في ١٥ أبريل/نيسان ٢٠١٣ <<http://www.undp.org/content/undp/en/home/ourwork/democraticgovernance/successstories/supporting-democratic-elections-tunisia.html>>.

^{٢٣٠} تشكل تحالف توثيق وتسليط الضوء على أحداث العنف السياسي (CMEV) عام ١٩٩٧، وتكون من مركز بدائل السياسات، وحركة وسائل الإعلام الحرة، والتحالف المناهض للعنف السياسي بوصفه منظمة مستقلة وغير موالية لأي حزب لمراقبة أحداث العنف المرتبطة بالانتخابات. في الوقت الراهن يتكون التحالف من مركز بدائل السياسات، وحركة وسائل الإعلام الحرة ومركز توثيق حقوق الإنسان (انفورم).

^{٢٣١} مركز رصد العنف الانتخابي (CMEV) «الانتخابات الرئاسية: ٢٠١٠ بيان في يوم الانتخابات»، ٢٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٠. متاح بالموقع التالي: <http://cmev.files.wordpress.com/2010/01/statement-on-election-day_27_01_2010_english_final.pdf>

تخويف وإستخدام للأسلحة النارية. وقد استخدم مركز مراقبة العنف الانتخابي مجموعة من الوسائل لتحليل المعلومات وعرضها، بما في ذلك برنامج غوغل لرسم الخرائط المتعلقة بحوادث العنف^{٣٣٢}. وقد جرى عرض تلك المعلومات على الجمهور، وتم استخدامها للضغط على الجهات المسؤولة للشروع في التحقيقات ومحاكمة مرتكبي أعمال العنف ذات الصلة بالانتخابات.

١٥-٦ مراقبة عمليات التصويت والفرز

تركز جهود مراقبة الانتخابات، التي تنطوي على الأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني والجهات الدولية الفاعلة، على عمليات الاقتراع والفرز بصورة دائمة. ومن خلال الملاحظة، فإن الجهات المعنية الفاعلة تستطيع مشاهدة مدى سلامة العمليات الانتخابية وتقوم بتسجيل الحوادث الملحوظة، والتي تمثل مخالفات بحسب رأيهم. كما أن قدرة بعثات مراقبة الانتخابات على الحد من التلاعب في التصويت والفرز تعتبر من الأمور المسلم بها. ومن شأن الحالات الموثقة بصورة جيدة والتي تحدد مرتكبي أعمال العنف الانتخابي والتزوير، تسهيل عملية ملاحقة الجناة ومحاكمتهم ومعاقبتهم. كما أن مجرد وجود مراقبين مستقلين، من شأنه أيضاً ثني مراقبي الأحزاب السياسية عن ترهيب الناخبين.

تقرير مراقبي الانتخابات المحلية يكشف حصول حوادث خطيرة يوم الانتخابات العامة عام ٢٠١٢ في غانا. لقد حصل العديد من حوادث العنف المرتبطة بالانتخابات في غانا خلال انتخابات عام ٢٠٠٨، وخلال الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عام ٢٠١٢،^{٣٣٣} وقد عمل التحالف من أجل مراقبة الانتخابات المحلية (CODEO)، وهو أكبر ائتلاف مراقبة محلية مستقلة وغير حزبية في غانا، على مراقبة الانتخابات العامة عام ٢٠١٢، حيث قام بتدريب ونشر ما يقرب من ٤,٥٠٠ مراقب من غير الحزبيين، بينهم ٣,٠٠٠ كانوا مخصصين لمراقبة عمليات الاقتراع والفرز والتجميع، في حين تولى ١,٥٠٠ مراقبة عملية التبويب الموازي لفرز الأصوات (PVT). وكانت المعلومات التي تم جمعها من قبل المراقبين خلال يوم الاقتراع، يجري العمل على تحليلها من قبل أمانة التحالف الخاص بمراقبة الانتخابات المحلية قبل تعميم نشرها على الجمهور والملاً. وقد نشر التحالف من أجل مراقبة الانتخابات المحلية (CODEO) تقريرين خلال يوم الانتخابات، أحدهما في منتصف النهار والثاني لدى انتهاء وإغلاق عملية الانتخاب. وكان يطلب من المراقبين ومشرفي الدوائر الانتخابية والمنسقين الإقليميين العمل أيضاً للإبلاغ عن الحوادث الحرجة أو الخطيرة مباشرة، عبر الاتصال على خط الاتصال الساخن المخصص لدى تحالف مراقبة الانتخابات المحلية. وكانت الحوادث المتعلقة بالعنف والمضايقة والترهيب وانتهاكات إجراءات التصويت وتعليق التصويت وتواجد أشخاص غير مصرح لهم في مراكز الاقتراع، يتم التحقق منها من قبل فريق الحوادث الحرجة. وفي المحصلة، فقد تم تلقي ٧٩ تقريراً من تقارير الحوادث الخطيرة خلال عمليات الاقتراع، منها ١٣ حالة كانت بشأن المضايقات والترهيب^{٣٣٤}.

منظمة غير حكومية ترصد سلوك عناصر الأمن خلال الانتخابات لمنصب الحاكم عام ٢٠١٢ في نيجيريا. يعتبر العنف المتعلق بالانتخابات قضية متكررة الحدوث في نيجيريا. وفي بعض الأحيان، كانت قوات الشرطة النيجيرية تعتبر بأنها منحازة وغير مستجيبة للتهديدات وشيكة الخطر^{٣٣٥}. وخلال الانتخابات لمنصب الحاكم بولاية إيدو-Edo عام ٢٠١٢، قام مركز تعليم إنفاذ القانون (أو مؤسسة كلين-CLEEN Foundation) بتجنيد وتدريب ونشر مراقبين في جميع مجالات الحكومة المحلية لمراقبة سلوك المسؤولين الأمنيين بشأن المهام الانتخابية المترتبة عليهم. كما نشرت مؤسسة كلين نسخة مختصرة من المبادئ التوجيهية

^{٣٣٢} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، «مراقبة العنف المتعلق بالانتخابات في سريلانكا»، في ٢٢ مايو/أيار ٢٠١٢، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٢٩ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣: <<http://www.idea.int/elections/monitoring-election-related-violence-in-sri-lanka.cfm>>

^{٣٣٣} غانا الحديثة، «انتخابات ٢٠١٢: الشرطة والسياسيون في غانا» ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢، متاحة على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٥ فبراير/شباط ٢٠١٣: <<http://www.modernghana.com/news/425456/1/elections-2012-the-ghana-police-and-politicians>. HTML>

^{٣٣٤} التحالف لمراقبة الانتخابات المحلية (CODEO) «مراقبة يوم الاقتراع: الظرفية (إغلاق الاستطلاعات) تقرير»، ٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ ٣١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣: <http://www.gndem.org/sites/default/files/CODEO_CLOSE_OF_POLLS_STATEMENT_07_Dec_12.pdf>

^{٣٣٥} انظر على سبيل المثال مجموعة الأزمات الدولية، «الانتخابات في نيجيريا: تجنب أزمة سياسية»، تقرير أفريقيا رقم ١٢٣ (٢٨ مارس/آذار ٢٠٠٧)، ص. ٥، ٦، ١٨، متوفر بالموقع الذي تم الاطلاع عليه في ١٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢

<<http://www.crisisgroup.org/~media/Files/africa/west-africa/nigeria/Nigerias%20Elections%20Avoiding%20a%20Political%20Crisis>>

للشرطة بشأن سلوك ضباط الشرطة تجاه الواجبات الانتخابية في الصحف الحكومية والوطنية. كما صمّنت الإعلان أيضاً أرقام الاتصال بمراكز مؤسسة كلين (CLEEN)، حيث يمكن للمواطنين إصدار الإبلاغ عن الشكاوى والحوادث فيما يتعلق بسلوك مسؤولي الأمن خلال يوم الانتخابات. وبعد فترة وجيزة من الانتخابات، أصدر المركز بياناً عاماً تضمن ملاحظات وتوصيات بشأن أمن الانتخابات المرتقب في الانتخابات المقبلة.^{٣٣٦}

٦-١٦ الشروع في، أو استئناف مبادرات السلام وشبكات تسوية المنازعات خلال مرحلة عمليات الاقتراع

إن الجهات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة في عمليات تعزيز السلام والدخول في أنشطة الوساطة وتسوية النزاعات بشأن الانتخابات، عادة ما تبدأ في بناء قدراتها والشروع في مبادرات السلام خلال المراحل الأولى للدورة الانتخابية. وتتطلب هذه الجهود، العمل على تكييفها، أو الشروع فيها وتصميمها بأشكال خاصة لمعالجة المخاطر والتوترات المحيطة بعمليات الاقتراع وفرز الأصوات. وقد تشتمل الأنشطة المحددة لحملة حفظ السلام على تعزيز منديات الحوار، بهدف الجمع بين القادة السياسيين وحملهم على التعهد للالتزام بعدم اللجوء لحل النزاعات الانتخابية بطرق عنيفة. وعلاوة على ذلك، يمكن العمل على تفعيل مجالس السلام للتوسط في حل النزاعات الانتخابية المتعلقة بالتوترات والحوادث، قبل وبعد يوم الاقتراع نفسه. وبالتعاون مع إدارة الانتخابات ووكالات القطاع الأمني، يمكن تدريب ممثلي منظمات المجتمع المدني وغيرهم من الجهات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة، على الانخراط في أنشطة وعمليات الحلول السلمية للنزاعات والوساطة في المنازعات بشأن يوم الانتخابات، مما يعمل بالتالي على استكمال وتعزيز جهود هيئة الإدارة الانتخابية ووكالات القطاع الأمني في ذلك الصدد.

مبادرات على الصعيدين الوطني وما دون الوطني لدعم تنظيم الاستفتاء الدستوري السلمي في كينيا عام ٢٠١٠. لقد تم إطلاق منتدى «إيفيانو-Uwiano» للسلام قبل عدة أشهر من الاستفتاء على الدستور عام ٢٠١٠. وكان الاستفتاء بمثابة ممارسة التصويت الأولى منذ الانتخابات العامة عام ٢٠٠٧، عندما تسبب العنف الذي أعقب الانتخابات في مقتل أكثر من ١,٥٠٠ شخص وتشريد أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ إنسان.^{٣٣٧} وقد كان الهدف الإستراتيجي لمنتدى إيفيانو-Uwiano، هو تعزيز بناء السلام وإدارة الصراع وعمليات التماسك والاندماج الوطني، من خلال تطوير محفل أو منبر تستطيع من خلاله المنظمات الحكومية وغير الحكومية العمل سوية على الصعيدين الوطني وما دون الوطني. وقد تم القيام بذلك من خلال تحديد المناطق ذات الخطورة الساخنة واتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب حيالها قبل، وأثناء، وبعد يوم الاقتراع. وعلى مستوى الدعم والتأييد الشعبي، فقد أنيط بلجان السلام في المقاطعات (DPCs) ومراقبي السلام ومنظمات المجتمع المدني، القيام بمهام الاتصال والتواصل مع الأمانة المشتركة في العاصمة، نيروبي بشأن قضايا السلام والصراع بصورة منتظمة. وقد شملت هذه استخدام الرسائل النصية القصيرة (SMS) وتقارير الإنذار المبكر خلال فترة الانتخابات. وعلاوة على ذلك، فقد تم تكليف لجان السلام في المقاطعات (DPCs) بالعمل على بناء شراكات مع قطاع الأعمال والمهنيين على المستوى المحلي، وتحديد فرق الاستجابة السريعة والوسطاء للانخراط في تدابير بناء الثقة. ومن أجل الحشد بهدف «عمليات التفاوض والوساطة على المستوى المحلي والحوار وأنشطة التماسك المجتمعي والأنشطة التي تتصدى للدعاية وخطاب الكراهية»، فقد كان من المتوقع أن تطلب لجان السلام في المقاطعات (DPCs) الأموال اللازمة لها من صندوق الاستجابة لحالات الطوارئ (ERF) الذي تديره الأمانة العامة المشتركة. وبشكل عام، وقد تم صرف ما بين ٦٠٠ - ١٢٠٠ دولار أميركي لكل طلب خلال ٤٨ ساعة. وقد تلقى صندوق الاستجابة لحالات الطوارئ أكثر من ٥٠ طلباً لمشاريع زيارة مجتمعية والاجتماعات العامة والحوارات المجتمعية والوساطة والمصالحة.^{٣٣٨}

^{٣٣٦} مؤسسة كلين-CLEEN، «بيان أولي صادر من قبل مؤسسة كلين حول سلوك المسؤولين الأمنيين في انتخابات حكام ولاية إيدو (Edo) النيجيرية المنعقدة يوم السبت ١٤ يوليو/تموز ٢٠١٢»، ١٧ يوليو/تموز ٢٠١٢، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٣: <http://cleenfoundation.blogspot.se/2012/07/preliminary-statement-by-cleen.html>

^{٣٣٧} مارا. ج. روبرتس (Roberts-Mara J)، تحليل النزاعات بسبب أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في كينيا عام ٢٠٠٧ (شارلوتسفيل بولاية فرجينيا «المقاييس الجديدة لهيئة العمل الخيري»، ٢٠٠٩)، بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٣ فبراير/شباط ٢٠١٣ http://www.ndpmetrics.com/papers/Kenya_Conflict_2007.pdf

^{٣٣٨} «الأمانة العامة المشتركة لمنتدى «أوفيانو-Uwiano لخبرات السلام والدروس المستفادة» عام ٢٠١٢ بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٣١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣: <http://www.google.se/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=1&ved=0CCUQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.nscpeace.go.ke%2Fnscc%2Findex.php%2Fresource-library%2Fdownloads%2Fpublications%2F100->

٧. إعلان نتائج الانتخابات

يتم الإعلان عن النتائج الرسمية للانتخابات من قبل رئاسة أو مفوضية هيئة الإدارة الانتخابية. ولضمان النزاهة الانتخابية، فإنه يتعين إدارة النتائج بصورة مهنية وبكل شفافية. وعند إعلان نتائج الانتخابات، ينبغي ألا تكون هناك أية حالات لا تزال معلقة في انتظار قرار قضائي قد تؤثر على نتائج الانتخابات. وفي الممارسة العملية، فإن الإعلانات عن النتائج غير الرسمية غالباً ما تسبق الإعلانات الرسمية. وبالإضافة إلى هيئة الإدارة الانتخابية، قد تنشر الأحزاب السياسية وجماعات المراقبين الأخرى نتائجها الأولية بحسب تقديراتها. ومثل هذه التقارير قد تختلف في دقتها، وفي بعض الحالات فإنها تستند لوقائع لا يتم التحقق منها، وأحياناً قد تكون مجرد إشاعات. كما أن التصريحات المتناقضة، والبيانات التي تستهدف الإثارة، قد تعمم عدم الثقة وتغذي الاعتقاد بأن الانتخابات قد كانت مزورة. وإذا كان هامش الفوز ضيقاً، وحل الشكاوى لا يتم بطريقة مهنية، وبحيث ينال الفائز كل السلطة، فقد تلجأ الأحزاب حينها إلى العنف لمنع إنفاذ النتائج أو تأمين اتفاق لتقاسم السلطة. ولمنع أعمال العنف ذات الصلة بالانتخابات، يتعين على الإدارة الانتخابية ضمان إدارة نتائج الانتخابات بشفافية، وحل الشكاوى بشكل فعال ومهني قبل أن يتم الإعلان عن النتائج النهائية. كما يتعين على منظمات قطاع الأمن ضمان التعامل مع العلامات التي تندر بأعمال عنف انتخابي وشيكة الحصول، وحماية الأفراد الضعفاء والأقليات والمرافق. كما تستطيع الجهات الفاعلة الأخرى الحكومية وغير الحكومية، أن تعمل على مستوى القاعدة الشعبية مع الجهات السياسية الرئيسية الفاعلة، لتعزيز السلام بين مختلف الجماعات المختلفة وتمرير نتائج الانتخابات بطريقة سلمية، خاصة إذا كانت تنطوي على انتقال للسلطة.

الجدول ٧. إعلان نتائج الانتخابات

ج. تحسين البنية الأساسية للسلام	ب. تحسين الأمن الانتخابي	أ. تحسين الإدارة والعدالة الانتخابية
٩-٧ بناء السيناريوهات للمشاركة في معالجة التوترات المتعلقة بنتائج الانتخابات.	٥-٧ مراقبة مؤشرات أعمال العنف الوشيكة الحصول بشأن الإعلان عن نتائج الانتخابات.	١-٧ إدارة نتائج الانتخابات بطريقة مهنية وشفافة لضمان المصداقية في النتائج.
١٠-٧ التمسك بوجود منتديات السلام التي تنطوي على تمثيل لمختلف أصحاب العلاقة والمصلحة، على الصعيد الوطني وما دون الوطني، طوال فترة الإعلان عن نتائج الانتخابات.	٦-٧ ضمان حماية الأفراد والجماعات الضعيفة، مثل النساء والأقليات.	٢-٧ التأكد من حل الشكاوى، وخاصة تلك التي لديها قدرة في التأثير على نتائج الانتخابات العامة، وذلك قبل الإعلان عن النتائج النهائية.
١١-٧ تنسيق جهود بناء السلام مع وكالات قطاع الأمن.	٧-٧ التأكد من أن تدخلات قطاع الأمن لن تستخدم لقمع الحريات السياسية وحرية التعبير عن الرأي.	٣-٧ التعاون مع مجموعات مراقبة الانتخابات، بما في ذلك بعثات مراقبة الانتخابات المحلية والدولية ووسائل الإعلام، فيما يتعلق بنشر النتائج الأولية والنهائية الرسمية وغير الرسمية.
	٨-٧ التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى لضمان اتباع نهج متعدد المستويات في التصدي للمخاطر المتعلقة بالإعلان عن نتائج الانتخابات.	٤-٧ التواصل بشأن النتائج الأولية، وإعلان النتائج النهائية للانتخابات بطريقة واضحة وموجزة.

٧-أ تحسين الإدارة والعدالة الانتخابية

بعد يوم التصويت والانتهاء من العد، سوف تواجه هيئة إدارة الانتخابات ضغوطاً من السياسيين ووسائل الإعلام والجمهور لإعلان النتائج النهائية للانتخابات في أقرب وقت. وقبل القيام بذلك، يتعين على الهيئة التأكد من أن النتائج دقيقة. وقد تشمل هذه الحصول على نماذج السجلات الأصلية والتقارير الموحدة من كل مركز اقتراع/منطقة انتخابي. كما يجب أن يتم حل الشكاوى الانتخابية التي قد تؤثر على نتائج الانتخابات. وبالنظر إلى العدد الغفير من مراكز الاقتراع وبعد المسافات الجغرافية بين المكاتب المركزية والمناطق النائية، قد يستغرق نقل وتوريد الوثائق اللازمة إلى المقر المركزي لهيئة الإدارة الانتخابية وقتاً غير قصير. كما أن الحدود الزمنية المقررة لحل النزاعات الانتخابية قد تستغرق أيضاً وقتاً طويلاً بسبب وسائل الانتصاف القانونية المحددة. وإذا كان الوقت بين يوم الاقتراع وإعلان النتائج أطول مما كان متوقعاً، أو إذا تم تأخير الإعلان عن النتائج، فيتعين على هيئة إدارة الانتخاب أن تكون قادرة على إثبات أن النتائج والشكاوى تُدار بكل مهنية واقتدار، وبطريقة لا تدع مجالاً لسوء التصرف أو لأخطاء في المداولة من قبل جميع العاملين لديها. كما أن الشفافية والانفتاح على التعاون مع أصحاب العلاقة والملصحة الآخرين، مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، من شأنها مساعدة الإدارة الانتخابية في تعزيز النزاهة والمصدقية في نتائج الانتخابات.

٧-١ إدارة نتائج الانتخابات بكل مهنية وشفافية لضمان الحفاظ على المصدقية في النتائج

يجب على هيئة إدارة الانتخابات ضمان وسيلة آمنة ومأمونة وفعالة لنقل نتائج الانتخابات. وهذه يمكن أن تشمل الإرسال الإلكتروني وشحن نسخة ورقية من النتائج. كما ينبغي إنشاء نظام للإرسال الإلكتروني واختباره مقدماً، بما في ذلك توفير طرق بديلة لنقل البيانات. وبالإضافة إلى نقل نتائج الانتخابات إلى الإدارة الانتخابية المركزية، ينبغي أن تكون النتائج المتولدة محلياً متاحة للاطلاع لجميع مراقبي الانتخابات، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمراقبين المحليين والدوليين الآخرين. ومن الممارسات الجيدة أن تسأل المراقبين للمشاركة في التوقيع على نماذج النتائج وإصدار نسخة لهم من تلك النماذج. وبالنسبة للمواد الانتخابية الحساسة، وفي مقدمتها بطاقات الاقتراع، فهي يجب أن تبقى محفوظة بأمان لضمان تفقدها أو إعادة عدها عند الضرورة.

إجراء الانتخابات آلياً يقلل من الصراعات والتوترات المحيطة بانتخابات عام ٢٠١٠ في الفلبين: إن العنف المرتبط بالانتخابات في الفلبين، وخاصة في إقليم الحكم الذاتي المسلم في جزيرة مينداناو (Mindanao) شائع الحدوث وعميق الجذور. وخلال الانتخابات الوطنية والمحلية عام ٢٠٠٧، وبسبب الإجراءات اليدوية، فقد استغرق الأمر أياماً وأسابيع حتى تم التمكن من إعلان النتائج على المستوى المحلي، في حين استغرق الأمر أشهراً للإعلان عن النتائج الوطنية لاحقاً. وفي عام ٢٠١٠، قررت لجنة الانتخابات (Comelec) أن الانتخابات الوطنية والمحلية سيتم إجراؤها بطرق آلية عبر استخدام عد أصوات الاقتراع في الانتخابات بواسطة المساحات الضوئية البصرية لإحصاء الأصوات الانتخابية (PCOSs). ومع إغلاق باب التصويت، يتم مسح جميع أوراق الاقتراع. وتتولى أجهزة المساحات الضوئية جدولة وتبويب النتائج وإرسالها إلكترونياً على الفور إلى الهيئات الأعلى لفرز الأصوات. ويتم تسليم نسخة ورقية من النتائج أيضاً لأصحاب العلاقة وكل من يعنيه الأمر. ونتيجة لذلك، أصبح إنجاز تجميع النتائج على المستوى المحلي يتم في غضون بضع ساعات فقط، كما أن إعلان النتائج النهائية على المستوى الوطني أصبح يستغرق ٧٢ ساعة تقريباً. وفي محافظة سولو (Sulu province)، كانت حوادث العنف المرتبطة بالانتخابات في عام ٢٠١٠ أقل من الحوادث الحاصلة خلال الفترات السابقة، «وذلك نتيجة تقليل الاعتماد على العنصر البشري في عمليات عد وفرز الأصوات وإعداد نتائج الانتخابات إلى أدنى مستوياته، والسرعة التي لم يسبق لها مثيل في التوصل إلى النتائج».^{٣٣٩}

^{٣٣٩} مركز الحوار الإنساني، (المسمى بالمختصر الإنجليزي «بيرف -PERV»: منع العنف المتصل بالانتخابات-Preventing Election-related Violence»، ٢٠١١، ص. ٤، متوفر بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٤ فبراير/شباط ٢٠١٣:

http://www.hdcentre.org/uploads/tx_news/61Preventingelectionrelatedviolence2011.pdf

الإدارة الشفافة في إعداد نتيجة الانتخابات تساعد في تعزيز المصداقية في العمليات الانتخابية عام ٢٠٠٦ في بوليفيا. شهدت بوليفيا في عام ٢٠٠٥ احتجاجات عنيفة للمطالبة بتشكيل التجمع لوضع مشروع الدستور الجديد، الذي من شأنه منح المزيد من الحكم الذاتي للمحافظات البوليفية^{٢٤٠}. وقد تم انتخاب الجمعية التأسيسية والاستفتاء على الحكم الذاتي الإقليمي في عام ٢٠٠٦. وعلى الرغم من تنظيمها في بيئة متوترة، فإن لجنة الانتخابات في بوليفيا نجحت في إجراء انتخابات كانت تعتبر ذات مصداقية وحقيقية^{٢٤١}. وقد تمت معالجة وإصدار النتائج بصورة حازت على رضا بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي. وعلى سبيل المثال، فقد لاحظت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات أن «توزيع نسخ من استمارات النتائج مراكز الاقتراع على وكلاء الأحزاب قد ساعدت المنظمات السياسية في مراقبة العملية». وعلاوة على ذلك، أوضح التقرير النهائي لبعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات أن «السلطات الانتخابية قد وضعت نسخاً ممسوحة ضوئياً من نماذج النتائج من جميع مراكز الاقتراع على شبكة الإنترنت، مما زاد من مصداقية عملية فرز الأصوات». ومن ناحية إعلان النتائج، بينت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات «أن انخفاض عدد الشكاوى الرسمية، بجانب الكفاءة العامة للسلطات الانتخابية، قد جعل من الممكن إنجاز معالجة سريعة للغاية لإعلان النتائج. وفي حين أن الموعد المحدد قانوناً لوضع اللمسات الأخيرة على فرز الأصوات كان في ٢٧ يوليو/تموز، كانت هيئة إدارة الانتخابات (CNE) قادرة على إعطاء الإعلان الرسمي للنتائج بصورة فعلية في ١٢ يوليو/تموز، بسرعة أكبر من أي وقت مضى في تاريخ الانتخابات البوليفية»^{٢٤٢}.

٢-٧ التأكد من حل الشكاوى، وخاصة تلك التي لها قدرة في التأثير على نتائج الانتخابات العامة، وذلك قبل الإعلان عن النتائج النهائية

خلال عمليات الاقتراع والفرز، تعمل الجهات الانتخابية الفاعلة على تقديم عدد كبير من الشكاوى. وقد يتعلق الجزء الأكبر من الشكاوى بالأحداث الجارية في مواقع الاقتراع والعد، وتشمل المشاكل النظامية، مثل عدم الدقة في السجلات الانتخابية، أو نقص في المواد الانتخابية الحساسة وغير الحساسة، وأداء أو إجراءات المسؤولين في محطات الاقتراع والفرز، والمراقبين والناخبين (مثل إدارة عمليات الاقتراع والعد والامتثال للإجراءات ذات الصلة)، والانتهاكات الخطيرة للقواعد واللوائح الانتخابية التي يمكن أن تؤثر في نتائج الانتخابات، مثل حشو صناديق الاقتراع ببطاقات مزورة وتزوير نتائج الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، قد تتعلق الشكاوى الانتخابية بالحوادث خارج أماكن الاقتراع والفرز، مثل انتهاك «أوقات منع إجراء الحملات الدعائية فيها» وشراء الأصوات والترهيب من المرشحين وأصحاب المصلحة الانتخابية الأخرى، وهلم جرا. ويجب على الإدارة الانتخابية أن تعمل بشكل وثيق مع الأجهزة الأمنية والنيابة العامة والقضائية، لضمان أن جميع الشكاوى تتم معالجتها بطريقة فعالة، وفي الوقت المناسب. وعلى وجه الخصوص، يتعين على الإدارة الانتخابية ضمان أن نماذج سجل الشكاوى من مواقع الاقتراع والفرز يتم فحصها وتفقدتها من قبل الجهات المختصة. وإذا حصل هناك أي اشتباه في سوء ممارسة من جهة ما، ينبغي الشروع في إجراء تحقيق ومعاقبة الجناة. وعندما يتوفر هناك دليل أو دلائل على وجود تلاعب انتخابي قد يؤثر على نتائج الانتخابات، فإن إعادة فرز الأصوات أو تكرار الاقتراع يمكن فرضها لضمان مصداقية نتائج الانتخابات والحفاظ عليها.

تحقيق السلطات الانتخابية المكسيكية في مزاعم احتيالي، وإجراء إعادة فرز جزئية قبل إعلان النتيجة الرسمية في عام ٢٠٠٦. اندلعت احتجاجات في الشوارع في العام ٢٠٠٦ لعدة أشهر بعد رفض أحد مرشحي الرئاسة لنتائج الانتخابات العامة^{٢٤٣}. وخلال

^{٢٤٠} بي بي سي نيوز، «المتظاهرون البوليفيون يرفضون العرض»، ٣ يونيو/حزيران ٢٠٠٥، متاح على الموقع التالي: <http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/4608111.stm>.

^{٢٤١} بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في بوليفيا، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦، ص. ٢، ٥، متاح على الموقع الذي تم الإطلاع عليه في ٨ فبراير/شباط ٢٠١٣ <<http://aceproject.org/regions-en/countries-and-territories/BO/reports/bolivia-constituent-assembly-election-and>>

^{٢٤٢} نفس المرجع السابق، ص. ٢٩-٣٠.

^{٢٤٣} مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS)، «المكسيك أندريس مانويل لوبيز أوبرادور: ٢٠٠٦ مقابل ٢٠١٢ وما بعده»، ٥ سبتمبر/أيلول، ٢٠١٢، ص. ٢، وهو متاح على الموقع التالي والذي تم الإطلاع عليه في ١١ فبراير/شباط ٢٠١٣. <http://csis.org/files/publication/120905_Grayson_AMLO_HemFocus.pdf>

الانتخابات العامة التي جرت عام ٢٠١٢، وإثر خسارته في السباق بهامش ضيق قدره ٦ في المئة، رفض أحد المرشحين الخاسرين النتائج الأولية التي نشرها المعهد الاتحادي الانتخابي (IFE). وعلاوة على ذلك، كانت هناك مطالبات بإعادة فرز الأصوات بالكامل. وقد شملت الاتهامات مزاعم بشراء الأصوات، من خلال توزيع بطاقات (كوبونات) لشراء مواد غذائية من السوبرماركت، والتلاعب بإستطلاعات الرأي، ودفع مبالغ لمحطات إذاعية لتفضيل مرشح واحد. وقد أثارت مزاعم الاحتيايل مظاهرات سلمية في مكسيكو سيتي^{٢٤٤}. وبعد فترة وجيزة من يوم الاقتراع، قرر المعهد الاتحادي الانتخابي (IFE) إعادة فرز الأصوات في أكثر من نصف مراكز الاقتراع في البلاد البالغ عددها ١٤٣,٠٠٠ مركز. وبعد النظر في جميع الطعون القانونية للنتائج، رفضت المحكمة الانتخابية الاتحادية (TEPJF) الاستئناف الذي طالب بإلغاء الانتخابات لعدم وجود أدلة كافية لشراء الأصوات^{٢٤٥}. وقد تم إعلان النتائج الرسمية للانتخابات من قبل المحكمة الانتخابية الاتحادية والمعهد الاتحادي الانتخابي بعد ما يقرب من شهرين من يوم الاقتراع. وعلى الرغم من أن المعهد الاتحادي الانتخابي قد وجد بعض المخالفات خلال إعادة فرز الأصوات، فإنها لم تكن ذات أهمية تستحق تغيير النتائج. وقد اعتبر المعهد الاتحادي الانتخابي إعادة الفرز بمثابة «ممارسة في الانفتاح والشفافية»^{٢٤٦}.

٣-٧ التعاون مع مجموعات مراقبة الانتخابات، بما في ذلك بعثات المراقبة المحلية والدولية ووسائل الإعلام، فيما يتعلق بنشر النتائج الأولية والنهائية الرسمية وغير الرسمية

إن مراقبي الانتخابات المنظمين تنظيمياً جيداً، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمراقبين المحليين، قد يكونوا قادرين على تغطية معظم، ولكن قلماً كل، مواقع الاقتراع والفرز. وتتيح عمليات التصويت والفرز الشفافة للمراقبين الحصول على النتائج من مختلف مواقع فرز الأصوات وتجميع النتائج الإجمالية بالتوازي مع مسؤولي الانتخابات. وفي بعض الحالات، قد يصدر المراقبين النتائج غير الرسمية، حتى قبل أن تصبح هيئة الإدارة الانتخابية في وضع يمكنها من القيام بذلك. وعلى كل، قد تكون هذه النتائج عرضة للأخطاء ومضللة، وأحياناً عن قصد. وعلى سبيل المثال، إذا تم تجميع تلك النتائج بشكل خاطئ أو كانت مقدمة بشكل جزئي فقط، أو إذا كانت تتجاهل الشكاوى الانتخابية، فإنها قد تكون مضللة. ومن ناحية أخرى، فإنه عندما يعمل المراقبون على تداول النتائج بدقة وحيادية، فإنهم قد يصبحون بمثابة نقطة مرجعية هامة لهيئة إدارة الانتخابات. لذلك، ينبغي على هيئة الإدارة الانتخابية التعاون بشكل وثيق مع مجموعات مراقبة الانتخابات ووسائل الإعلام لضمان أن النتائج يمكن فحصها من طرف آخر، وأن يتم التحقق من النتائج المتنازع عليها قبل عرضها للجمهور. كما ينبغي على الإدارة الانتخابية أن تثبط وتحبط أي محاولة لنشر نتائج منقوصة أو متنازع عليها، باعتبار أنها قد تتسبب في إثارة تهيؤات غير واقعية وتوترات قد تفضي إلى نشوب اضطرابات وأعمال عنف. وإذا حصل إعلان لمثل هذه النتائج، فإنه يجب على الإدارة الانتخابية التفاعل لإبلاغ الجمهور وإطلاعهم عن وضع النتائج الرسمية بصورة حقيقية.

قيام سلطة الانتخابات الأوغندية بتنظيم نشر النتائج النهائية للانتخابات لمنع سوء الفهم والإبلاغ الخاطئ خلال انتخابات عام ٢٠١١. خلال الفترة التي سبقت الانتخابات العامة لعام ٢٠١١، والتي شهدت بعض أعمال العنف ذات الصلة بالانتخابات^{٢٤٧}، أصدر مرشح رئاسي واحد بياناً مفاده، أنه وفريق حملته الانتخابية سيعلمون النتائج على الفور بعد يوم الاقتراع من أجل «إحباط التزوير»^{٢٤٨}. وفي عام ٢٠٠٦، كان المرشح نفسه قد رفض نتائج الانتخابات، داعياً إلى إعادة فرز الأصوات إثر خسارته

^{٢٤٤} «المكسيكيون يحتجون ضد فوز بينيا نييتو (Peña Nieto) في الانتخابات»، صحيفة الغارديان، ٨ يوليو/تموز ٢٠١٢، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١١ فبراير/شباط ٢٠١٣: <<http://www.guardian.co.uk/world/2012/jul/08/mexicans-protest-pena-nieto-election>>

^{٢٤٥} خدمة أبحاث الكونغرس، «انتخابات عام ٢٠١٢ في المكسيك»، ٤ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢، ص. ٩، ٢، متوفر بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١١ فبراير/شباط ٢٠١٣: <<http://www.fas.org/sfp/crs/row/R42548.pdf>>

^{٢٤٦} أخبار العالم، من هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) «المكسيك يواجه إعادة فرز جزئي للأصوات في الانتخابات الرئاسية»، ٥ يوليو/تموز ٢٠١٢، متاحة على الموقع التالي الذي تم النفاذ إليه بتاريخ ١١ فبراير/شباط ٢٠١٣: <<http://www.bbc.co.uk/news/world-18717146>>

^{٢٤٧} BBC News، 'Uganda Election: Amnesty International Violence Concern', 11 February 2011، متوفر على الموقع: <<http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-12428969>>. تمت العودة إليه آخر مرة في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٣.

^{٢٤٨} المركز الأفريقي لوسائل الإعلام المتميزة (ACME)، «الهيئة الانتخابية تصدر قوانين لوسائل الإعلام خلال الانتخابات»، ١٢ مايو/أيار ٢٠١٢، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١١ فبراير/شباط ٢٠١٣:

<<http://www.acme-ug.org/component/k2/item/67-electoral-body-issues-rules-for-media-during-elections>>

الانتخابات في بريتوريا (Pretoria) للسماح للهيئة الانتخابية المستقلة في جنوب أفريقيا (IEC) وغيرها من الجهات المعنية، بما في ذلك وسائل الإعلام والأحزاب السياسية، بمراقبة مختلف العمليات التي سبقت يوم الانتخابات وإعلانات النتائج^{٢٥٣}. وعلاوة على ذلك، وعلى أساس منتظم، فإن مراكز عمليات لنتائج الانتخابات (ROCs) كانت تعتمد استخدام النظام العالمي للمعلومات (GIS) في تقنية رسم الخرائط لعرض النتائج بطريقة مبسطة بصرياً، مما يعكس نتائج المعلومات بصورة واضحة. كما نشرت اللجنة الانتخابية المستقلة العديد من الخرائط من خلال شبكات البث الدولية والوطنية^{٢٥٤}. وكان من المترتب قانوناً على الهيئة الانتخابية المستقلة في جنوب أفريقيا (IEC) إعلان النتائج في غضون أسبوع واحد فقط بعد الاقتراع. وقد تم نشر نتائج انتخابات عام ٢٠٠٩ بعد ثلاثة أيام فقط من يوم الاقتراع، وشملت النتائج إعطاء معلومات بشأن تخصيص المقاعد للأحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات. وفي غضون سبعة أيام بعد يوم الانتخاب، عملت اللجنة الانتخابية المستقلة على توزيع المقاعد المرشحي الأحزاب، ونشرت أسماء الممثلين المعينين في تلك المناصب^{٢٥٥}. كما تم التعامل مع جميع الاعتراضات المتعلقة بنتائج الانتخابات من قبل اللجنة الانتخابية المستقلة قبل الإعلان عن النتائج النهائية. ووفقاً لقانون الانتخابات، فإن على اللجنة الانتخابية المستقلة إبلاغ المعترضين، وأي طرف آخر له علاقة بذلك، عن قراراتها المتعلقة بالاعتراضات. وفي وسع المعترضين الطعن إلى المحكمة الانتخابية، ولكن ذلك لا يعمل على تأخير إعلان النتائج النهائية للانتخابات. وفي عام ٢٠٠٩، تلقت اللجنة الانتخابية المستقلة ٢٥ اعتراضاً على قراراتها، وقد رُفضت معظمها باعتبارها من غير الاعتراضات المشار إليها في بنود قانون الانتخابات.

٧-ب تحسين الأمن الانتخابي

إن الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات يميّط اللثام عن «الفائزين والخاسرين» في المنافسات الانتخابية. وفي بعض الحالات، فإن المتنافسين السياسيين يكون لديهم إحساس جيد لتوقع من سيفوز في الانتخابات حتى قبل أن يتم الإعلان عن النتائج النهائية. وفي حالات أخرى، فإن هامش الفوز قد يكون ضيقاً، وقد يكون من الصعب التنبؤ بالفائز قبل أن يتم تداول كافة بطاقات الاقتراع وحل النزاعات الانتخابية. وفي ضوء المخاطر السياسية العالية والقلق المصاحب لها، قد تكون الفترة المتعلقة بإعلان نتائج الانتخابات عرضة للصراعات والحوادث. وإذا كان هناك اشتباه في تزوير النتائج، بصرف النظر إن كانت تلك المخاوف تتركز على حقائق أو تصورات، فإن الأطراف الخاسرة وأنصارهم والجمهور العريض من المواطنين قد تبدأ في التظاهر. وينبغي ألا يغيب عن البال، أن المرشحين الذين لديهم دوافع شخصية لعرقلة التحقق وعدم إنفاذ نتائج الانتخابات قد يعتمدون إلى إثارة المواطنين. وقد تشمل بعض الحوافز للتحريض على العنف، الإصرار على البقاء في المناصب التي يتم شغلها بالانتخاب، محاولة تأمين اتفاق لتقاسم السلطة، فرض إعادة الانتخاب، تفويض العمليات والمؤسسات الانتخابية، وهلم جرا. وخلال فترة الإعلان عن نتائج الانتخابات، يتعين على وكالات قطاع الأمن أن تركز على الكشف عن آثار ودلائل على احتمالات عنف وشيكة الحصول، من أجل العمل بصورة استباقية على منع وتخفيف حوادث العنف قبل أن تتصاعد وتتحوّل إلى أعمال عنف على نطاق واسع. وعلى وجه الخصوص، فإنه ينبغي التركيز في اتفاقات الخدمة الأمنية الخاصة على حماية الجهات الانتخابية الفاعلة والفئات الضعيفة والمرافق الانتخابية. وعند القيام بذلك، فإنه يجب على الكوادر الأمنية الحفاظ على الحيادية وضبط النفس والامتناع عن الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين. ومن شأن التعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة الأخرى ومنظمات المجتمع المدني، زيادة الفرص لحل مثل تلك الحالات بطرق سلمية.

^{٢٥٣} الهيئة المستقلة للانتخابات في جنوب أفريقيا (IEC)، «الانتخابات الوطنية والإقليمية»، ٢٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٩، ص. ٦٤-٦٥، متاحة بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٦ فبراير/شباط ٢٠١٣:

<<http://www.elections.org.za/content/Dynamic.aspx?id=1344&name=Elections&LeftMenuId=100&BreadCrumbId=220>>

^{٢٥٤} نفس المرجع السابق، ص ٦١.

^{٢٥٥} نفس المرجع السابق، ص ٩٩.

٥-٧ مراقبة مؤشرات أعمال العنف الوشيكة الحصول بشأن الإعلان عن نتائج الانتخابات

يترتب على أجهزة وكالات القطاع الأمني خلال فترة تدقيق نتائج الانتخابات، العمل على جمع المعلومات التي قد تعطي مؤشرات مبكرة على أعمال العنف الوشيكة. وقد تشمل المعلومات المبكرة الإعلانات التي لا أساس لها عن الفوز في الانتخابات، أو التهديدات التي يدلي بها أصحاب مصالح سياسية بارزة ضد المعارضين السياسيين وأنصارهم، والجهات الانتخابية الفاعلة والفئات الضعيفة، ورفض النتائج قبل أو بعد الإعلان عنها؛ أو الادعاءات بأن الانتخابات قد تم تزويرها، والصراعات الكلامية بين أصحاب المصلحة السياسية، وحالات التخويف، وهلم جرا. وقد تكون المخاطر المحدقة بالوضع كثيرة، ولكن الاستخبارات الجيدة تساعد في سيناريوهات التخطيط للوقاية والتخفيف من العنف المتصل بالانتخابات، وضمان أن أجهزة وكوادر اتفاقات الخدمات الأمنية الخاصة تتحرك وتتصرف بعقلانية وحكمة واعية.

رفع وتيرة الأمن قبل إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية المصرية عام ٢٠١٢. كانت الانتخابات الرئاسية المصرية عام ٢٠١٢ الأولى من نوعها بعد الثورة في عام ٢٠١١. وكانت هناك جولة إعادة بين اثنين من المرشحين، وكان كلاهما قد أعلن الفوز في الانتخاب قبل إعلان النتائج رسمياً من قبل لجنة الانتخابات الرئاسية العليا (SPEC). ونتيجة لذلك، فقد كانت هناك مخاوف من نشوب احتجاجات عنيفة من أنصار المرشحين. وللدرد على زيادة المخاطر، عملت قوات الأمن المصرية على نشر ٣,٠٠٠ من ضباط الشرطة والجيش لحماية المواقع السياسية والاقتصادية الرئيسية في جميع أنحاء البلاد قبل الإعلان عن نتائج الانتخابات رسمياً من قبل لجنة الانتخابات الرئاسية العليا (SPEC)، كما جرى وضع تعزيزات أمنية إضافية على جميع المؤسسات العامة في الدولة وقناة السويس^{٣٥٦}.

٦-٧ ضمان حماية الأفراد والجماعات الضعيفة، مثل النساء والأقليات

يستفاد من التجارب في سياقات مختلفة، أنه عند إعلان نتائج انتخابات قد تسفر عن تفشي أعمال عنف مرتبطة بالانتخابات، فإنها غالباً ما تكون موجهة ضد الفئات المهمشة والضعيفة، حيث تتعرض النساء والفتيات والرجال والفتيان للإساءة الجنسية والاعتداء، وإساءة المعاملة والاعتداء على أفراد الأقليات العرقية والدينية وقتلهم وتشريدهم من ديارهم وسلب أموالهم وتدمير ممتلكاتهم ودور العبادة التابعة لهم. وفي حالة احتمال وجود مثل هذه المخاوف، يتعين على كوادر اتفاقات الخدمات الأمنية الخاصة إبداء العزم وإثبات التصميم على حماية الفئات الضعيفة. ويمكن أن تشمل الإجراءات العملية، التصريحات العلنية في ذلك الصدد، إجراء التحقيقات السريعة، ملاحقة مرتكبي الحوادث، ونشر قدرات أمنية على أرض الواقع لحراسة المجتمعات المستضعفة والمعرضة لمثل هذه الأفعال الشائنة.

٧-٧ التأكد من أن تدخلات قطاع الأمن لا ولن تستخدم لقمع الحريات السياسية وكبت حرية التعبير عن الرأي

في المجتمعات المعرضة للصراعات، يتلقى أفراد وكوادر قطاع الأمن في كثير من الأحيان، تدريبات إضافية للتأكد من أنهم يمارسون انتشارهم بوعي وحساسية لحماية العمليات الانتخابية. ومع ذلك، ففي كثير من الحالات، يعتمد بعض المسؤولين في سدة الحكم ورجال النخبة في السلطة إلى استغلال وكالات قطاع الأمن لقمع المعارضات ووقف الاحتجاجات على التلاعب في العمليات والنتائج الانتخابية. وفي كثير من الأحيان، فإن تدخلات الشرطة ضد المواطنين المحتجين تعتمد لإستخدام القوة المفرطة. وإذا ما حصلت اضطرابات بشأن نتائج الانتخابات، يتعين على منظمات الخدمات الأمنية الخاصة البقاء على مستوى

^{٣٥٦} موقع جريدة الأهرام الإنجليزية على الإنترنت (Ahramonline)، «رفع مستوى التأهب الأمني مع انتظار مصر لنتائج الانتخابات»، ٢٠ يونيو/حزيران ٢٠١٢، متاح على الموقع الذي تم الوصول له في ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٣: <<http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/45696/Egypt/Politics-/Heightened-security-as-Egypt-awaits-election-resul.aspx>>

عال من المهنية، والامتناع عن التحيز سياسياً، والتصرف وفقاً لما تمليه عليهم مدونة قواعد السلوك المهنية. كما لا يجوز ولا يحق لهم استخدام القوة لقمع الحريات السياسية وكبت حرية التعبير عن الرأي. وعندما يصبح مثل هذا الوضع مصدراً للقلق، يكون على كبار المسؤولين اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز فهم واستيعاب مثل هذه المبادئ لدى جميع الكوادر والوكالات الأمنية المعنية بالأمر. ومن ناحية أخرى، يتعين على الأجهزة الأمنية إظهار الحزم القاطع والتصميم الصارم في ملاحقة ومقاضاة أولئك الذين يتسببون في إثارة الصراع العنيف والحض والتحريض على حوادث العنف.

٨-٧ التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى لضمان اتباع نهج متعدد المستويات في التصدي للمخاطر المتعلقة بالإعلان عن نتائج الانتخابات

إن نشر وكالات قطاع الأمن لحل المنازعات الانتخابية قد يساعد في عزل المجتمعات المعادية وتوفير الأمن المادي للجماعات والمرافق المعرضة للمخاطر. ومع ذلك، فإن هذا لن يعالج الأسباب الجذرية للصراع، كما أنه لن يساعد في جسر الهوة بين المواقف المتباينة. ولكن من شأن إشراك كوادر منظمات الخدمات الأمنية الخاصة، منع تصاعد العنف وخلق مساحة لجهود إحلال الوثام والسلام محل النزاع والخصام. ولذلك، تحتاج وكالات القطاع الأمني إلى الحفاظ على التعاون الوثيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية، ومع الأفراد والجماعات الأخرى التي يمكنها أن تساعد في أعمال الوساطة في النزاعات والتوصل إلى تسويات سلمية.

٧-ج تحسين البنية التحتية من أجل السلام

من الثابت أن الإعلان عن نتائج الانتخابات، لا سيما في المجتمعات المعرضة للصراعات حيث يستأثر الفائز في الانتخابات بكل السلطة والصلاحيات، أو عند افتقار العمليات الانتخابية إلى المصداقية، قد يزيد من حدة التوتر ويؤدي إلى اندلاع وتفشي أعمال العنف. وقد يكون لدى مختلف الجهات الفاعلة حوافز مختلفة للنزوع إلى استخدام وسائل العنف من أجل عرقلة تنفيذ نتائج الانتخابات. وإذا كانت جماعات المواطنين والأحزاب السياسية الخاسرة في السباق متوحشة من أن نتائج الانتخابات قد تم تزويرها، فقد تشرع في أعمال الاحتجاجات. كما أن تلك الاحتجاجات قد تتحول إلى أعمال عنيفة، أو تتسبب في استدراج استجابات واجتذاب ردود أفعال عنيفة من جانب وكالات القطاع الأمني نفسها. كما أن المرشحين الشاغلين حالياً لمناصب نيابية ممن قد يستشعرون بالخسارة أو يخسرون بالفعل في السباق الانتخابي الجديد، قد يلجؤون إلى التلاعب بنتائج الانتخابات، ومحاولة تضييق الخناق على خصومهم السياسيين باستخدام أجهزة أمن الدولة. وقد تعتمد أحزاب المعارضة إلى استخدام تكتيكات عنيفة في محاولة منها لتأمين صفقات مواتية لها للمشاركة في السلطة. وهناك العديد من السيناريوهات المحتملة التي قد تؤدي إلى تفشي العنف خلال المرحلة الانتخابية التي يتم فيها الإعلان عن نتائج الانتخابات. وفي بعض الأحيان، قد تصبح الجهات الفاعلة والتي تشكل البنى الأساسية للسلام، سواء كانت حكومية أم غير حكومية، بمثابة القوة الوحيدة التي لديها الشرعية والقدرة على التعامل مع مختلف الجهات الفاعلة، وتعزيز اللجوء لتبني قرارات غير عنيفة لحل وتسوية النزاعات المحددة بنتائج الانتخابات.

٧-٩. بناء السيناريوهات للمشاركة في معالجة التوترات المتعلقة بنتائج الانتخابات

إن الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، التي تعزز السلام والحل السلمي للنزاعات الانتخابية قد تكون في وضع جيد للانخراط في عملية تخفيف التوترات، والتوسط في تسوية وإنهاء النزاعات الناشئة عن نتائج الانتخابات المختلف عليها. كما أن المطلعين على مسار العمليات الانتخابية وديناميكيات الصراعات الهيكلية في بلد معين، قد يكونوا أقدر من غيرهم على تقديم تنبؤات دقيقة بدرجة معقولة، عن احتمالات الردود المتباينة في أوساط مختلف الفاعلين السياسيين والمواطنين بشأن النتائج الانتخابية. كما أن اتساق المنهجية في تقييم المخاطر المتعددة وتحليلها، تعمل على ضمان الوصول إلى تنبؤات أكثر دقة. وهذا التحليل يساعد في خلق سيناريوهات مختلفة للعمل بموجبها. والهدف من كل ذلك، هو ضمان أن الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة على استعداد للانغماس في الحد من التوترات. ومن شأن التنسيق الجيد لهذا الغرض ضمان المشاركة الشاملة في الأوقات المناسبة، والوصول إلى جميع الطوائف والمجتمعات. وينبغي هناك تركيز الجهود على حماية الفئات المهمشة والضعيفة، بما فيها النساء. كما تتطلب السيناريوهات إعادة النظر فيها ومراجعتها بصورة دورية، والعمل على تعديلها لتعكس أحدث التطورات وآخر المستجدات الحاصلة.

تخطيط السيناريو قبيل انتخابات الجمعية الوطنية العراقية عام ٢٠٠٥. خلال الفترة التي سبقت انتخابات الجمعية الوطنية العراقية عام ٢٠٠٥، تم تسجيل حوادث عنف مرتبطة بالانتخابات في جميع أنحاء العراق. وقد شملت تلك الأعمال اغتياوات مرشحي الأحزاب السياسية والعمالين في الحملات الانتخابية.^{٢٥٧} كما كانت تلك الانتخابات هي الأولى التي يتم إجراؤها منذ احتلال العراق من قبل القوات متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣. وفي سياق التحضيرات لانتخابات عام ٢٠٠٥، نظم معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP) ثلاث ورش عمل لتخطيط السيناريو، منها اثنتان في عام ٢٠٠٤، والثالثة في مطلع عام ٢٠٠٥. وقد شارك في كل ورشة عمل نحو ٢٠ خبيراً عراقياً، وكانت مصممة لاستكشاف نتائج بديلة للانتخابات باستخدام التحليل متعدد السيناريوهات، التي اشتملت على أعمال مختلف الجماعات والقادة على أساس الأداء من جانب هيئة الإدارة الانتخابية، ومدى إقبال الناخبين النهائي، أو على نتائج الانتخابات. وقد حدد المشاركون المخاطر فيما يتعلق بما يسمى نتائج الانتخابات «غير المرغوب فيها»، والتي قد تزيد من احتمالات اندلاع أعمال العنف ذات الصلة بالانتخابات، والتصورات بأن الانتخابات قد تكون غير منصفة وغير عادلة. كما تم تكليف إحدى فرق العمل أيضاً بوضع توصيات بشأن الإجراءات والإجراءات اللازمة «لدرء» نتائج معينة، أو «على الأقل للتخفيف من آثارها».^{٢٥٨} وقد خلص الخبراء إلى أن سيناريوهات «الفوز-الخسارة» قد كانت أقل أهمية من إدراك الشعب العراقي للمسائل المتعلقة بالشفافية والشريعة والنزاهة في العملية الانتخابية.

٧-١٠. التمسك بوجود منتديات السلام التي تنطوي على تمثيل لمختلف أصحاب العلاقة والمصلحة، على الصعيد الوطني وما دون الوطني، طوال فترة الإعلان عن نتائج الانتخابات

إن الفترة المحيطة بالإعلان عن نتائج الانتخابات قد تشهد استقطابات وزيادة في غياب الثقة بين أصحاب العلاقة والمصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الجهات السياسية الفاعلة، هيئة إدارة الانتخابات، وكالات القطاع الأمني، المجتمعات، وغيرها. وإذا كان من المتوقع أن يكون هامش الفوز ضيقاً وتظل التوترات آخذة في الارتفاع، فإنه يترتب على منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة، الحكومية وغير الحكومية، أن تشارك في توطيد دعائم السلام وبناء الثقة. ومن بين أمور أخرى، فإنه يمكن تنظيم منتديات للنقاش والحوار، بحيث يمكن لجميع أصحاب العلاقة والمصلحة المعنيين التعبير فيها عن رؤاهم ومناقشة هواجسهم والبحث عن حلول مقبولة بصورة عامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تلك المنتديات قد تصبح بمثابة محافل

^{٢٥٧} وزارة الخارجية الأمريكية، «مبعوث الولايات المتحدة إلى العراق يدين العنف قبل الانتخابات، والاحتياط»، ٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، متاح على الموقع التالي الذي تمت زيارته بتاريخ ١٣ فبراير/شباط ٢٠١٣: <http://merln.ndu.edu/archivepdf/iraq/State/121205_election_fraud.pdf>

^{٢٥٨} معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP)، «العراق سيناريوهات الانتخابات: توقع بدائل مستقبلية»، تقرير خاص رقم ١٤٢، يوليو/تموز ٢٠٠٥، ص. ٦، على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٣ فبراير/شباط ٢٠١٣: <http://merln.ndu.edu/archivepdf/iraq/State/121205_election_fraud.pdf>

ومنابر مشتركة لدعوة جميع مناصري الأحزاب السياسية والجمهور الأوسع للامتناع عن أعمال العنف، بغض النظر عن نتائج الانتخابات. وينبغي إنشاء المحافل الداعية إلى السلام على الصعيدين الوطني وما دون الوطني.

جهود المجتمع المدني للسلام على الصعيدين الوطني وما دون الوطني تساعد في التخفيف من اندلاع أعمال عنف متصلة بالانتخابات عقب إعلان نتيجة الانتخابات الكينية العامة عام ٢٠٠٧. اندلعت أعمال العنف ذات الصلة بالانتخابات في كينيا بالفترة ما بين عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ فور الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية، وتفاقم الوضع عندما أدى الرئيس اليميني الدستورية في وقت لاحق من نفس اليوم لإعلان النتيجة.^{٢٥٩} وخلال فترة شهرين، فقد ١,٥٠٠ من الكينيين أرواحهم، واغتصبت ٣,٠٠٠ من النساء، وجرى اجتياح ونهب الشركات وإضرار النار فيها، وتشرد أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ شخص في داخل البلاد.^{٢٦٠} وخلال ذلك الوقت، هبت مجموعة مؤلفة من خمسة أشخاص كينيين مؤثرين، أطلقوا على أنفسهم عبارة «مواطنون مهتمون بالسلام» (CCP)، وأخذوا في إطلاق النداءات للجوء إلى الحوار والمفاوضات في أوساط القيادات السياسية. ومن خلال تلك المبادرة، تم تشكيل لجان عاملة لجذب مجموعة واسعة من المتطوعين من ذوي الخبرة والمهارة للتأمل والتحليل في الوضع، ووضع الإستراتيجيات والعمل على تخفيف أعمال العنف. وشمل ذلك إطلاق «أجندة المواطنين للسلام» التي أثرت على جهود الوساطة الرسمية، بقيادة كوفي أنان (Kofi Annan)، مما ساعد في التوصل إلى اتفاق لتقاسم السلطة بين الجانبين المتخاصمين. كما سهلت مجموعة المواطنين الخمسة المهتمين بالسلام عملية الوساطة الدولية، من خلال الشروع في زيارة قام بها رئيس الأساقفة ديزموند توتو (Desmond Tutu)، وإحاطة الشخصيات البارزة، والتفاعل مع وساطة كوفي عنان من خلال لجنة حوار عالية المستوى للسلام ولجنة فنية. وقد عملت مجموعة المواطنين المهتمين بالسلام أيضاً مع وزارة الأمن الداخلي على وضع قوات لحفظ السلام في العاصمة نيروبي (Nairobi)، في الوقت الذي هددت فيه أعمال الشغب بابتلاع المدينة برمتها. وقد أدت تلك الجهود أيضاً إلى إنشاء منتدى نيروبي للسلام وتشكيل لجان السلام المحلية.^{٢٦١}

١١-٧ تنسيق جهود بناء السلام مع وكالات قطاع الأمن

تمتلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية ولايات وصلاحيات ومعارف ومهارات لتعزيز الحلول السلمية للنزاعات، من خلال التدخل بالوساطة في النزاعات ومشاريع المصالحة وتسهيل المفاوضات، وهلم جرا. وخلال فترة إعلان نتائج الانتخابات، قد تكون التوترات بين الطوائف آخذة في الارتفاع. وبالتالي، فإن المنظمات القائمة ضمن البنية التحتية للسلام على مستوى القاعدة الشعبية، تعتبر في وضع جيد يتيح لها المشاركة في الوقاية والتخفيف من أعمال العنف ذات الصلة بالانتخابات. وعلى وجه الخصوص، ينبغي على هذه الجهات الفاعلة غير الحكومية وعلى الدولة، التعاون بشكل وثيق مع وكالات قطاع الأمن لضمان تنسيق جهودها. وبينما تركز وكالات الخدمات الأمنية الخاصة على الجهود الرامية لفصل المجتمعات المتصارعة وتوفير الأمن للفئات الضعيفة واعتقال ومحاكمة أولئك الذين يرتكبون أعمال العنف، فإنه يمكن لمنظمات بناء السلام التركيز على خفض التوترات ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

إقامة غرفة عمليات لأوضاع النساء لتوفير الإنذار المبكر والاستجابة خلال الانتخابات العامة الكينية عام ٢٠١٣. نظراً لارتفاع مستوى العنف الموجه ضد النساء خلال اندلاع أعمال العنف المتصلة بالانتخابات في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨،^{٢٦٢} فقد عملت الحركة النسائية في كينيا، بدعم من صندوق الأمم المتحدة لشؤون المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على إنشاء غرفة عمليات للإعلام عن أوضاع النساء (WSR) قبل الانتخابات الكينية العامة عام ٢٠١٣. وتم تكليف تلك الغرفة بمهام الرصد والتحقق والتحليل والرد على حوادث العنف ذات الصلة بالانتخابات. وقد تم نشر ٥٠٠ مراقب في ذلك المجال. وبالإضافة إلى ذلك، فقد

^{٢٥٩} مواطنون عاملون، «صنع السلام في أزمة ما بعد الانتخابات في كينيا - ٢٠٠٨»، يناير/كانون الثاني ٢٠١٠، ص. ٤، متوفر بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٣ فبراير/شباط ٢٠١٣: <<http://humanitarianismfrance.typepad.com/files/citizens-in-action-ccp.pdf>>

^{٢٦٠} Roberts, Mara J., Conflict Analysis of the 2007 Post-election Violence in Kenya (Charlottesville, Va.: New Dominion Philanthropy Metrics, 2009). متوفر على الموقع: <http://www.ndpmetrics.com/papers/Kenya_Conflict_2007.pdf>

^{٢٦١} مواطنون عاملون، «صنع السلام في أزمة ما بعد الانتخابات»، ص. ٤-١١.

^{٢٦٢} مارا روبرتس، تحليل النزاعات بسبب أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في كينيا عام ٢٠٠٧ والمعهد الفرنسي للبحوث في أفريقيا (IFRA)، والانتخابات العامة في كينيا ٢٠٠٧، ومجلة شرق أفريقيا، رقم ٣٨ (نيروبي)، ٢٠٠٨.

تم تشكيل فريق من مشغلي الهاتف لتلقي تقارير الحوادث من المواطنين الكينيين عن طريق رقم هاتف مجاني. وفي المحصلة، فقد تم تلقي أكثر من ٥٠٠ تقرير عن حوادث في ذلك الصدد، وكان كثير منها قد ورد بعد فترة ما بعد الانتخابات. وعندما يتم التحقق من النداء، يجري تمرير المعلومات إلى مجموعة من «النساء البارزات» المحليات والدوليات، اللاتي يتولين بدورهن مهمة طلب التدخل من جانب صناع القرار داخل أجهزة قوات الشرطة، أو الهيئة المستقلة للانتخابات وترسيم الحدود (IEBC) أو الأحزاب السياسية. ومن خلال آلية الإنذار والاستجابة المبكرة، تمكنت غرفة العمليات النسائية من النجاح في حل جميع الحالات التي تلقتها قبل أن تتصاعد وتتفاقم إلى مشاكل أكبر.^{٢٦٣}

وسائل الإعلام تعزز التعاون مع الشرطة خلال الانتخابات العامة عام ٢٠١٢ في غانا. لتشجيع تقديم تقارير البلاغات المسؤولة قبل، وخلال، وبعد الانتخابات العامة عام ٢٠١٢، عملت جمعية المذيعين المستقلين في غانا (GIBA) على وضع دليل مدونة لقواعد سلوك لإستخدامها من قبل الصحفيين. كما قدمت الجمعية أيضا ٤٠٠ نسخة من الكتيب لدائرة الشرطة في غانا من أجل مساعدة الشرطة على فهم «المبادئ التوجيهية الأخلاقية للإعلاميين، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على السلام». وكان الهدف من ذلك أيضاً، تعزيز الشراكة بين الجمعية ودائرة الشرطة في غانا. وقد التزمت الشرطة بتوزيع الدليل على جميع القادة ومختلف الإدارات لديها، لإستعماله بمثابة «دليل في أداء واجباتهم خلال الانتخابات».^{٢٦٤}

^{٢٦٣} «غرفة العمليات لأوضاع النساء: آلية فريدة النوع للاستجابة في الانتخابات» نشرة الأمم المتحدة عن كينيا، مارس/أذار ٢٠١٣، وهي متاحة بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٨ أبريل/نيسان ٢٠١٣: <http://www.unicnairobi.org/newsletter/UNNewsletter_March2013.pdf>

^{٢٦٤} «جمعية المذيعين المستقلين في غانا (GIBA) يقدمون ٤٠٠ نسخة من دليل مدونة الأخلاقيات للشرطة»، مجلة أخبار الأعمال في غانا، ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢، متاح بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣. <<http://www.ghanabusinessnews.com/2012/10/16/giba-gives-400-copies-of-code-of-ethics-handbook-to-police>>

٨. مرحلة ما بعد الانتخابات

إن نهج الدورة الانتخابية يؤكد الطبيعة الدورية التعاقبية للعمليات الانتخابية، كما يؤكد على أن الانتخابات ليست مجرد أحداث معزولة ومفصولة عن بعضها، ولكنها عمليات مترابطة مع بعضها البعض. وبالتالي، فإنه عقب إعلان نتائج الانتخابات، ينبغي لأصحاب المصلحة الانتخابية الشروع في إجراء تقييم للدورة الانتخابية الماضية من أجل تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين في المستقبل. وهذا الأمر يعتبر واقعياً أيضاً بالنسبة لوكالات قطاع الأمن والمنظمات التي تشكل البنية الوطنية الأساسية للسلام.

وقد يتفاوت طول فترة ما بعد الانتخابات ويختلف من بلد إلى آخر. وفي معظم الحالات، فإذا تم تنظيم الانتخابات الوطنية والمحلية معاً، فإن الانتخابات تُجرى عادة كل أربع إلى خمس سنوات، وأما إذا كان إجراؤها يتم بشكل منفصل، فإن الدولة قد تجري الانتخابات مرة كل سنتين. وفي مطلق الأحوال، فإن من المفيد الدخول في تقييم مرحلة ما بعد الانتخابات بعد فترة وجيزة من إعلان النتائج النهائية للانتخابات. ومثل هذا التقييم يستفيد من ردود أصحاب العلاقة والمصلحة وملاحظاتهم، خاصة في الوقت الذي لا تزال فيه الذكريات عالقة في الأذهان، ويوفر الوقت الكافي لمعالجة نقاط الضعف العملية والأسباب الهيكلية للتوترات المتصلة بالانتخابات وأعمال العنف قبل موعد الانتخابات المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه سيعمل على توفير نقاط مرجعية هامة لإثراء النقاش في المرحلة الأولى من الدورة الانتخابية القادمة، عندما يجري العمل على تنقيح الإطار القانوني والمؤسسي.

الشكل ٨. مرحلة ما بعد الانتخابات

ج. تحسين البنية الأساسية للسلام	ب. تحسين الأمن الانتخابي	أ. تحسين الإدارة والعدالة الانتخابية
أ) معالجة العوامل الهيكلية المتعلقة بالصراع:	٥-٨ تقييم الأداء المؤسسي لوكالات قطاع الأمن وتحديد احتياجات بناء القدرات.	١-٨ تقييم الإطار القانوني وتحديد المجالات التي تحتاج إلى إصلاح.
ب) تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.	٦-٨ الحفاظ على التعاون مع أصحاب العلاقة والمصلحة الانتخابية نحو الجولة القادمة من الانتخابات.	٢-٨ تقييم الأداء المؤسسي للهيئات الإدارية والعدالة الانتخابية وتحديد الاحتياجات للإصلاح المؤسسي.
ج) الإقصاء الاجتماعي والسياسي.		٣-٨ تقييم أداء الموظفين وتحديد الاحتياجات لبناء القدرات المهنية.
د) الصراع المتعلق بديناميكيات تغيير السلطة.		٤-٨ تحديد الممارسات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين التعاون مع وكالات قطاع الأمن وغيرها من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.
هـ) التمييز القائم على نوع الجنس والعنف.		
و) وجود العناصر المسلحة غير التابعة للدولة.		
ز) وجود الجريمة المنظمة.		
ح) المظالم المتعلقة بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.		
ط) انتهاكات حقوق الإنسان.		
ي) المخاطر البيئية.		
ك) تقارير وسائل الإعلام غير الأخلاقية.		

٨-أ تحسين الإدارة والعدالة الانتخابية

إن العمليات الانتخابية معقدة وديناميكية. وتواجه حتى أنجح الانتخابات تحديات ومشاكل. وفي أعقاب إعلان نتائج الانتخابات، يتعين على الإدارة الانتخابية الشروع في تقييم العمليات. وينبغي أن يركز التقييم على العمليات الداخلية والإنجازات المتصلة بتنفيذ الولاية أو الصلاحيات المؤسسية الشاملة، وتشمل التفاصيل، مثل أداء كل إدارة من الإدارات،

المكاتب على المستوى ما دون الوطني، الأفراد على المدى القصير، التحديات في الاتصالات، المالية، وغيرها. كما يجب أن يحدد التقييم كل من النجاحات الحاصلة والأهداف غير المحققة. وهذا من شأنه المساعدة في تعزيز الممارسات الجيدة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى الإصلاحات القانونية والمؤسسية وبناء القدرات البشرية. وعلاوة على ذلك، على هيئة إدارة الانتخابات أن تعمل على تقييم كيفية إدارة علاقاتها مع أصحاب المصلحة الخارجيين، مثل وكالات قطاع الأمن، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، مجموعات المراقبين الدوليين، ووسائل الإعلام والمواطنين، من أجل تحديد الاحتياجات والمساحات التي تتطلب التحسين.

١-٨ تقييم الإطار القانوني وتحديد المجالات التي تحتاج إلى إصلاح

قد يتطلب الإطار القانوني الانتخابي التحديث الدوري والتحسين، لضمان قدرته على توفير قواعد أساسية صلبة لإجراء انتخابات ذات مصداقية. وتعتبر فترة ما بعد الانتخابات بمثابة الوقت المناسب لدى الإدارة الانتخابية للتفكير في هذه الأمور. فمن جهة، تكون هناك ذكريات لا تزال ماثلة في الأذهان. ومن جهة أخرى، فإن الإدارة الانتخابية لا تواجه آنذاك مواعيد تشغيلية فورية، مما يتيح للهيئة الوقت الكافي لتحليل الآثار العملية لمختلف القوانين والقواعد واللوائح وفهمها. وعلى وجه الخصوص، تستطيع هيئة إدارة الانتخابات دراسة مدى تنفيذ أو عدم تنفيذ بنود محددة من التشريعات أو القواعد أو الأنظمة التي قد تؤدي إلى توليد التوتر أو إطلاق العنف. كما يجب على الإدارة الانتخابية توثيق مثل تلك الحالات واستخدامها عند الشروع في الإصلاحات القانونية، خلال المرحلة الأولى من الدورة الانتخابية التالية.

هيئة إدارة الانتخابات في هندوراس، أو محكمة المجلس الأعلى للانتخابات (TSE)، تجري تقييماً للانتخابات التمهيدية عام ٢٠١٢. قبل الانتخابات التمهيدية عام ٢٠١٢ في هندوراس، وللمرة الأولى منذ الانقلاب الرئاسي في عام ٢٠٠٩، تم تسجيل العديد من حوادث العنف ذات الصلة بالانتخابات، والتي كانت موجهة في الأساس ضد مرشحي الأحزاب السياسية^{١٦٥}. وخلال فترة ما بعد الانتخابات، عملت هيئة إدارة الانتخابات بمساعدة من المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES) على إجراء تقييم للعملية الانتخابية. وباستخدام التحليل القائم على برنامج نقاط عوامل «القوة والضعف والفرص والتهديدات، المعروف بالمختصر الإنجليزي (SWOT)»، استطاعت هيئة إدارة الانتخابات تقييم أدائها الإداري، وتحديد الفرص والتحديات المقبلة في الانتخابات العامة عام ٢٠١٣. وبشكل عام، فقد أوضح التقييم أن الهيكل التنظيمي القائم للهيئة آنذاك كان «بالياً، متصلباً، وعفا عليه الزمن». وقد شملت بعض التحديات والتهديدات المستخلصة من التقييم «المتغيرات غير القابلة للتحكم فيها» مثل: الإصلاح الانتخابي القانوني والمؤسسي، القيود المفروضة على الميزانية، والتدخل السياسي. وقد اشتمل التقييم على بعض التوصيات التي يمكن لهيئة إدارة الانتخابات الهندوراسية تنفيذها بغية تحسين أدائها بشكل عام^{١٦٦}. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تصميم التقييم لتوفير وإدراج مدخلات وإسهامات في عملية التخطيط للانتخابات العامة في عام ٢٠١٣.

التقييم بعد الانتخابات يؤدي لإدخال تعديلات على القانون الانتخابي في جنوب أفريقيا. من الممارسات المعتادة في جنوب أفريقيا، قيام الهيئة الانتخابية المستقلة (IEC) بتقييم أدائها بعد الانتخابات العامة. ويتم القيام بجلسة التقييم أيضاً مع وجود ممثلين من الأحزاب السياسية في لجنة الاتصال للأحزاب السياسية الوطنية. وقبل الانتخابات الوطنية والمحلية لعام ٢٠٠٩ في جنوب أفريقيا، قضت المحكمة الدستورية بأن القانون المتعلق بالتصويت في الخارج غير دستوري، لأنه يحد من حقوق التصويت للمواطنين المسجلين في جنوب أفريقيا ممن كانوا مؤقتاً في الخارج. وأثناء عملية التقييم فيما بعد انتخابات ٢٠٠٩، كان قانون الانتخابات منحازاً إلى جانب حكم المحكمة الدستورية عام ٢٠٠٩، باعتبار أنه أجاز للمواطنين التسجيل

^{١٦٥} «هل تحصل هندوراس على انتخابات حرة ونزيهة؟»، قناة الجزيرة، ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢، متاح في الموقع الذي تم الاطلاع عليه في ٨ أبريل/نيسان ٢٠١٣: <<http://www.aljazeera.com/programmes/insidestoryamericas/2012/11/2012112051713508222.html>>

^{١٦٦} المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES)، «هندوراس تجري تقييماً لأدائها الانتخابي، وإعداد خطط لإجراء الانتخابات العامة في نوفمبر/تشرين الثاني»، ٢١ مارس/آذار ٢٠١٣، وهي متاحة على الموقع التالي الذي تم الرجوع إليه بتاريخ ٨ أبريل/نيسان ٢٠١٣: <<http://www.ifes.org/Content/Publications/Articles/2013/Honduras-Evaluates-Election-Performance-Plans-for-General-Elections-in-November.aspx>>

والتصويت من الخارج. وقد تم تبادل تعديلات تشريعية مع أعضاء لجنة الاتصالات الحزبية الوطنية، في محاولة للحصول على كسب ود الأحزاب السياسية قبل مناقشة التعديلات المقترحة في البرلمان. وفي حالة بقاء الأحزاب غير راضية عن ذلك الإجراء، فإن التشريع قد تجري إحالته إلى المحكمة الدستورية لإتخاذ قرار نهائي بشأنه.^{٣٦٧}

٢-٨ تقييم الأداء المؤسسي للهيئات الإدارية والعدالة الانتخابية وتحديد الاحتياجات للإصلاح المؤسسي

هناك ثلاثة نماذج تنظيمية رئيسية لهيئة إدارة الانتخابات، وهي: (أ) المستقلة، (ب) الحكومية و (ج) المختلطة.^{٣٦٨} كما قد تختلف بنية التشكيل الفعلي لكل نموذج من النماذج الثلاثة أيضاً. وتتعلق بعض المتغيرات الرئيسية بالقيادة التنظيمية، الصلاحيات التنفيذية، تصميم الكفاءات التشغيلية، التسلسل الهرمي للهيكل على الصعيد الوطني وما دون الوطني، والقدرات الانتخابية لتسوية المنازعات، الخ. وبعض هذه الأمور قد تكون مفصلة في الإطار القانوني الانتخابي، وتنتج من ولايات محددة. ومع ذلك، فإن بعض القرارات قد تكون داخلية. وقد تواجه الإدارة الانتخابية تحديات مختلفة من دورة انتخابية إلى أخرى. لذلك، فإن من المهم إجراء تقييم دوري وضبط الهياكل التنظيمية الداخلية، لضمان أن الإدارة الانتخابية تستطيع التعامل مع جميع التحديات على نحو فعال. ولمواجهة التحديات المتعلقة بتزايد المخاطر وحوادث العنف ذات الصلة بالانتخابات، ينبغي على الإدارة الانتخابية تعزيز قدرتها على فهم وتحليل المخاطر الداخلية والخارجية على السواء، وإدارة الصراعات التي تهدد بالتطور والتحول إلى العنف. وينبغي أيضاً تطوير القدرة على التعاون والتنسيق في المسائل الأمنية الانتخابية مع المنظمات الخارجية. كما تتيح مرحلة ما بعد الانتخابات الوقت لهيئة الإدارة الانتخابية لتقييم وتخطيط هذه الإصلاحات المؤسسية المهمة.

تعاون هيئة الإدارة الانتخابية بشكل وثيق مع الشرطة والقضاء لمقاضاة مرتكبي الجرائم الانتخابية بعد الانتخابات العامة في نيجيريا عام ٢٠١١. تميزت الانتخابات النيجيرية في الأعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ بانتشار أعمال العنف المتعلقة بالانتخابات على نطاق واسع.^{٣٦٩} ومع ذلك، فإنه لا يوجد دليل واحد على أن شخصاً واحداً قد حوكم على جرم يتعلق بالانتخابات طوال تلك الفترات. وبعد الانتخابات العامة في عام ٢٠١١، التي شهدت أيضاً العديد من حوادث العنف ذات الصلة بالانتخابات، شرعت لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة (INEC)، بدعم من أجهزة الشرطة النيجيرية وسلطات القضاء، في العمل على ملاحقة المخالفين في الانتخابات واعتقالهم ومحاكمتهم. كما عملت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، جنباً إلى جنب مع نقابة المحامين النيجيرية (NBA) لتسهيل الملاحقة القضائية بأقل تكلفة ممكنة.^{٣٧٠} وعلى الرغم من أن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة (INEC) قد حاکمت مجرمين أكثر من أي هيئة إدارة انتخابية أخرى في طوال تاريخ نيجيريا، فقد ذكر رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أن العملية كانت بطيئة للغاية، بالنظر إلى العدد الغفير من القضايا التي لا تزال عالقة أمام مختلف المحاكم. كما اقترح أيضاً ضرورة إنشاء وكالة مستقلة للتعامل مع الجرائم الانتخابية بسبب افتقار اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة إلى القدرات والأموال والقوى العاملة اللازمة لإدارة الانتخابات وملاحقة المخالفين في الانتخابات في آن واحد.

^{٣٦٧} مساهمة من الهيئة المستقلة للانتخابات في جنوب أفريقيا (IEC) من خلال موسوثو موبيا (Mosotho Moepya)، رئيس موظفي الانتخابات في اللجنة الانتخابية المستقلة، وستيوارت مورفي (Stuart Murphy)، مدير ترسيم حدود الدوائر الانتخابية والتصويت في اللجنة الانتخابية المستقلة، في ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠١٣.

^{٣٦٨} المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، إدارة الانتخابات خلال المرحلة الانتقالية: التحديات والفرص (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٢)، ص. ٨.

^{٣٦٩} انظر على سبيل المثال مجموعة الأزمات الدولية، «الانتخابات في نيجيريا: تجنب أزمة سياسية»، تقرير أفريقيا رقم ١٢٣ (٢٨ مارس/آذار ٢٠٠٧)، متاح على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢:

<<http://www.crisisgroup.org/~media/Files/africa/west-africa/nigeria/Nigerias%20Elections%20Avoiding%20a%20Political%20Crisis>>

^{٣٧٠} اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لملاحقة مليون ناخب، صحيفة الطليعة (Vanguard)، ١٦ أبريل/نيسان ٢٠١٢، وهي متاحة بالموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ٨ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣: <<http://www.vanguardngr.com/2012/04/inec-to-prosecute-1-m-voters>>

٣-٨ تقييم أداء الموظفين وتحديد الاحتياجات لبناء القدرات المهنية

إن هيئات إدارة وتسوية المنازعات الانتخابية تحتاج للتطوير المستمر للكفاءات المهنية لديها. وهذا الأمر مهم، بشكل خاص، للهيئات التي لا يتم تنظيمها على شاكلة هياكل دائمة ومستقلة، والمنظمات التي تواجه ارتفاعاً عالياً في معدل تدوير وتغير الموظفين. بالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد إجراءات جديدة لإدارة الانتخابات والنظم، بما في ذلك حلول تكنولوجيا المعلومات، يستدعي زيادة الحاجة إلى بناء القدرات. وتتيح فترة ما بعد الانتخابات المجال للإدارة الانتخابية للتركيز على تقييم الاحتياجات، لبناء القدرات وتحديد المتطلبات التدريبية للموظفين على جميع المستويات ذات الصلة. كما تستطيع هيئة إدارة الانتخابات الوطنية الاستفادة من برامج التدريب الدولية. وعلى سبيل المثال، فإن منهاج بريدج (BRIDGE) التدريبي الشهير هو بالطبع أبرز برنامج يجريه عدد من مقدمي الدعم الانتخابي لإدارة الانتخابات الوطنية. وهناك أيضاً بعض الهيئات البارزة في مجال إدارة الانتخابات، مثل معهد الانتخابات الاتحادي (IFE) بالمكسيك ولجنة الانتخابات في الهند (ECI)، التي لديها مراكز تدريب تعمل على تعزيز برامج التدريب وجهاً لوجه بين النظراء، بما في ذلك تقديم الدورات الأمنية الانتخابية المتخصصة. ومع ذلك، فإن من المهم التأكيد من أن بناء القدرات لا يقتصر على القيادة المؤسسية، وأن هناك آليات داخلية لنقل المعرفة.

قيام الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات في جنوب أفريقيا بإدخال نظام تقييم الأداء ونظام التدريب بعد الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٦. بعد الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٦، التي شهدت احتجاجات واسعة النطاق قبل موعد الانتخابات،^{٣٧١} أنشأت الهيئة المستقلة للانتخابات في جنوب أفريقيا (IEC) نظاماً لتقييم الأداء الداخلي. وقد تم تدريب جميع الموظفين وتقييمهم من حيث مجالات النتائج الرئيسية ومؤشرات الأداء الرئيسية أيضاً. وبشكل عام، فإن النظام المستخدم قد مكن هيئة إدارة الانتخابات من «مكافأة من يعتبر أدائهم جيداً بالتقدير وتحديد احتياجات تطوير وتنمية المهارات لدى الموظفين». ومنذ بداية عام ٢٠٠٦ وحتى أوائل عام ٢٠٠٧، تلقى نحو ١٠٧ موظفين من هيئة إدارة الانتخابات تدريبات داخلية أو خارجية لتنمية المهارات وتطوير القدرات لديهم في مختلف المجالات، والتي شملت إدارة المشاريع، وإدارة سلسلة الإمدادات، وشهادات في مجال تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات الجغرافية.^{٣٧٢}

٤-٨ تحديد الممارسات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين التعاون مع وكالات قطاع الأمن وغيرها من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية

طوال مدة الدورة الانتخابية، تقوم الإدارة الانتخابية بالتعامل مع العديد من أصحاب العلاقة والمصلحة، بما في ذلك وكالات قطاع الأمن، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، مجموعات المراقبين الدوليين، وسائل الإعلام، والمواطنين. وتتفاوت طبيعة ذلك الارتباط وتتراوح ما بين التعاون والتنسيق والارتباطات الأقل نجاحاً، وحتى حالات الخلاف والصراع في بعض الأحيان. وخلال فترة ما بعد الانتخابات، يتعين على الإدارة الانتخابية تحليل الكيفية التي تعاملت بها مع أصحاب العلاقة والمصالح الانتخابية الآخرين، وتحديد الممارسات الناجحة والأقل حظاً في نجاحها. ويمكن إجراء هذا التقييم بالتعاون مع المنظمات ذات الصلة. كما يمكن تنظيم المناقشات فيما بين الوكالات، وعقد الندوات وورش العمل للمساعدة في تحديد الممارسات الجيدة التي يمكن تعزيزها وزيادة تقويتها، والمجالات التي تتطلب الشروع في إنشاء وبناء التعاون فيها.

^{٣٧١} «أثر تقديم الخدمات على انتخابات الحكومة المحلية في جنوب أفريقيا»، مجلة (Think Africa Press) على الإنترنت، ٨ أبريل/نيسان ٢٠١١، متاح على الموقع الذي تم الاطلاع عليه في ١٩ أبريل/نيسان ٢٠١٣:

<<http://thinkafricapress.com/south-africa/impact-service-delivery-south-africa%E2%80%99s-local-government-elections-0>>

^{٣٧٢} الهيئة الانتخابية المستقلة في جنوب أفريقيا (IEC)، التقرير السنوي ٢٠٠٧، مارس/أذار ٢٠٠٧، ص ٣٤، وهي متاحة على الموقع التالي الذي تم الاطلاع عليه في ١٨ أبريل/نيسان ٢٠١٣: <<http://www.info.gov.za/view/DownloadFileAction?id=93212>>

٨-ب تحسين الأمن الانتخابي

إن إشراك وكالات قطاع الأمن خلال الانتخابات، ولا سيما في مجتمعات ما بعد الصراع أو المعرضة للصراعات، يتطلب زيادة التعاون بين منظمات قطاعات الأمن الخاصة وهيئات إدارة الانتخابات. وعلاوة على ذلك، قد تكون هناك حاجة إلى التفاعل مع الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام بشأن المسائل المتعلقة بالأمن الانتخابي. إن عملية الوفاء بالمهام والولايات الموكلة إلى وكالات قطاع الأمن بهدف خلق بيئة آمنة لإجراء انتخابات سلمية، قد تعتمد على قدرتها على التمسك بمصداقيتها في نظر هذه الجهات وعامة الجمهور. وخلال فترة ما بعد الانتخابات، ينبغي لوكالات القطاع الأمني إجراء تقييم ناقد ومتفحص لمشاركتها، من أجل تحديد التحديات الداخلية والخارجية (والنجاحات) التي تؤثر على الوفاء بولاياتها الانتخابية. ومن شأن هذه النتائج إفادة وإنارة خطط بناء القدرات الموجهة نحو الدورات الانتخابية القادمة. كما أنها تشير أيضاً إلى المجالات التي يمكن فيها تحسين التعاون مع أصحاب العلاقة والاهتمامات الانتخابية ذات الصلة.

٨-٥. تقييم الأداء المؤسسي لوكالات قطاع الأمن وتحديد احتياجات بناء القدرات

خلال مختلف مراحل الدورة الانتخابية، فإن منظمات قطاع الأمن تنخرط في العمل بطرق شتى، حيث إنها قد تركز على توفير الأمن لموظفي الانتخابات والناخبين المسجلين ومرشحي الأحزاب السياسية البارزين والأفراد، وغيرهم من الفئات الضعيفة. كما أنها ستعمل على توفير الأمن للأحداث والفعاليات الانتخابية وحماية المواد والمنشآت الانتخابية. وفي سياق تنفيذ ولايات الأمن الانتخابية، قد تواجه وكالات قطاع الأمن تحديات داخلية وخارجية متنوعة. ومن شأن إجراء تقييم الأداء بعد الانتهاء من إجراء الانتخابات أن يتيح إمكانية تحديد التحديات الرئيسية والنجاحات. وقد تتعلق هذه بمراحل معينة من الدورة الانتخابية، أو بمناطق جغرافية محددة، أو بأصحاب مصالح انتخابية محددة.

٨-٦ الحفاظ على التعاون مع أصحاب العلاقة والمصلحة الانتخابية نحو الجولة القادمة من الانتخابات

قد يتم عقد الانتخابات للحكومات الوطنية والمحلية في سنوات مختلفة. و يتم في بعض السياقات، إجراء الانتخابات للسلطات المحلية والإقليمية والاتحادية في سنوات مختلفة. وإذا شهدت الانتخابات الفرعية والانتخابات التمهيدية تنافساً شديداً، فإن فقد تتولى وكالات القطاع الأمني حمل أعباء مسؤوليات أمنية انتخابية إضافية. ولذلك، من المهم لإتفاقات الخدمات الخاصة المحافظة على أواصر التعاون مع جميع أصحاب المصلحة الانتخابية، حتى في الفترات التي لا تتخللها أنشطة ذات صلة بالانتخابات. كما يمكن استخدام الفترات التي تعقب انتهاء الدورة الانتخابية وإعلان نتائج الانتخابات في مجال عقد اجتماعات ثنائية ومتعددة الأطراف بين أصحاب المصلحة الانتخابية، من أجل مناقشة النجاحات والتحديات المتعلقة بالتعاون والتنسيق خلال مختلف المراحل عبر مسار الدورة الانتخابية.

٨-ج تحسين البنية التحتية من أجل السلام

عندما يتم تنظيم الانتخابات في المجتمعات التي تعاني من مستويات عالية من العنف، فإن هناك احتمالاً أن تمتد أعمال العنف الحالية وتطال العمليات الانتخابية، وتؤثر على الجهات الانتخابية الفاعلة والأحداث والمواد والمرافق. وقد استطاعت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) إجراء مسح على عشرة من العوامل الهيكلية التي حددها مختلف الباحثين بأنها قد أطلقت بالفعل، أو أسهمت في إطلاق وإحداث أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات في سياقات انتخابية مختلفة.

وتشمل هذه العوامل ما يلي:

- (١) الظروف الاجتماعية والاقتصادية البائسة.
- (٢) الإقصاء الاجتماعي والسياسي.
- (٣) الصراع المتعلق بتغير ديناميكيات السلطة.
- (٤) التمييز القائم على نوع الجنس والعنف.
- (٥) وجود العناصر المسلحة غير التابعة للدولة.
- (٦) وجود عناصر الجريمة المنظمة.
- (٧) ارتكاب فظائع تتعلق بالإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.
- (٨) انتهاكات حقوق الإنسان.
- (٩) المخاطر البيئية.
- (١٠) تقارير وسائل الإعلام غير الأخلاقية.

وهناك العديد من المؤلفات الأكاديمية الواسعة وتقارير الممارسين المستفيضة التي تشرح وتوضح الإستراتيجيات الناجحة لمعالجة هذه العوامل الهيكلية للصراع بأساليب ناجحة. وتعتبر مسألة تقوية وتحسين وتعزيز مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة، والتي تشكل البنية الوطنية الأساسية للسلام، لمعالجة الأسباب الهيكلية لعوامل الصراع بمثابة عملية طويلة الأمد من شأنها الإسهام في نهاية المطاف بالجهود الضيقة التي تركز على تنظيم الانتخابات السلمية، في حين أن نقاط العمل والإجراءات المحددة التي تتعلق بمعالجة العوامل الهيكلية للصراعات الاجتماعية تظل خارج نطاق هذا الدليل. ويتعين الرجوع إلى الأدبيات والبحوث الأوسع نطاقاً، والاطلاع على تلك الإجراءات العلاجية المتعلقة بهذا الشأن.

دليل العمل بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها لمنع وتخفيف حدة العنف المرتبط بالانتخابات وثيقة داعمة لأداة إدارة المخاطر الانتخابية. تهدف هذه الوثيقة إلى مساعدة مستخدمي أداة إدارة المخاطر الانتخابية في تحديد الاستراتيجيات الممكنة لمعالجة المخاطر الانتخابية.

صُممت أداة إدارة المخاطر الانتخابية من أجل تمكين الجهات التي لديها تفويض أو اهتمام أو مصلحة بضمان إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. أما الجهات التي يمكن أن تستخدم هذه الأداة فهي هيئات إدارة الانتخابات، ووكالات القطاع الأمني، والمجتمع المدني وغيره من الجهات الحكومية وغير الحكومية. تهدف أداة إدارة المخاطر الانتخابية إلى بناء قدرات مستخدميها وتمكينهم من فهم، وتحليل، وتخفيف حدة المخاطر الانتخابية، وخصوصاً تلك التي يمكن أن تتخذ منحى عنيفاً.

تم إدماج أداة إدارة المخاطر الانتخابية في تطبيق برمجي حاسوبي يتكون من ثلاث وحدات تفاعلية (تعلم - حلل - افعل) يمكن استخدامها مجتمعة أو كموارد منفصلة.

